وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1980-2022)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاد كمي

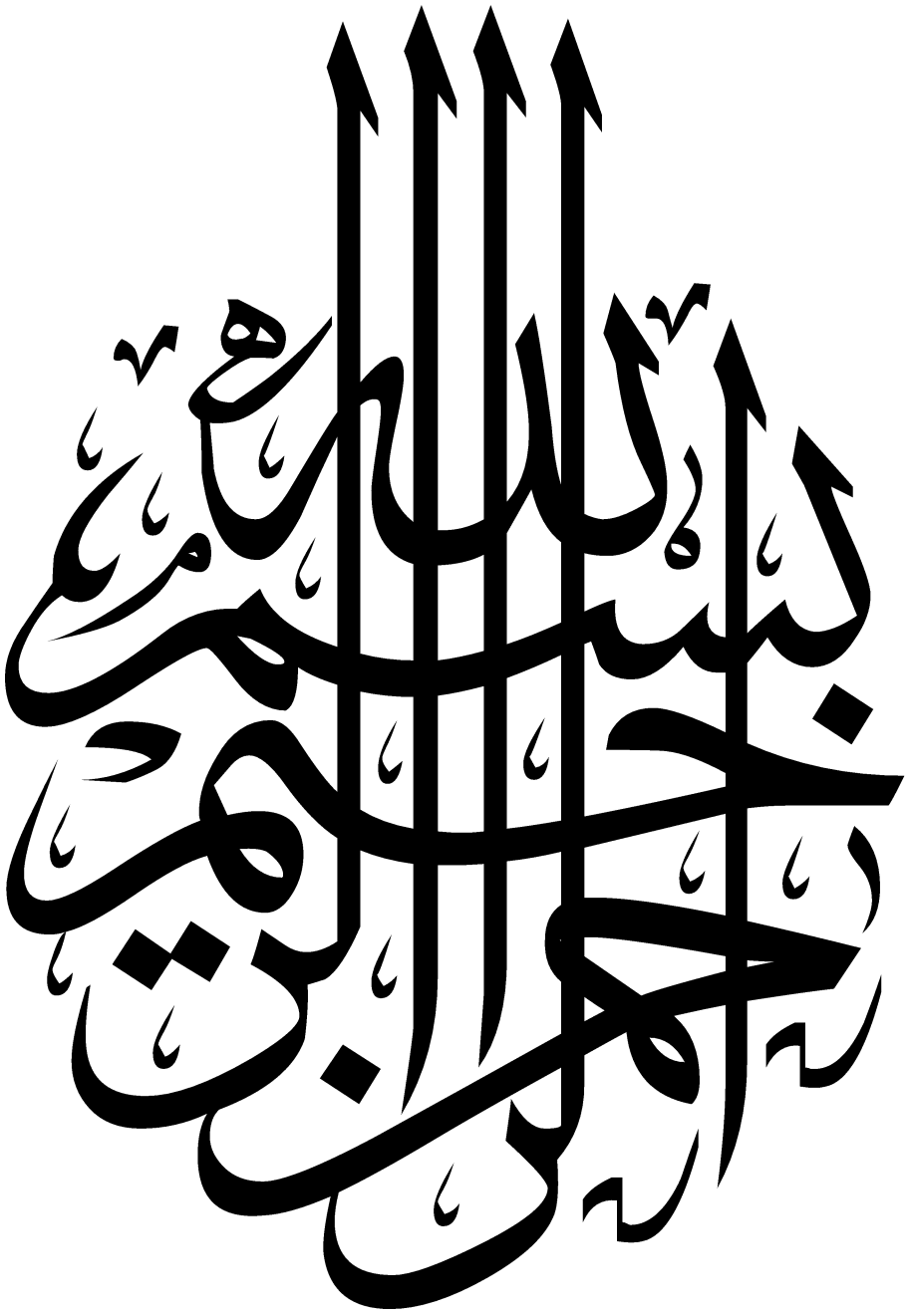
من إعداد :

* زيادي عزيزة

تحت إشراف الأستاذ:

* تهتان موراد

السنة الجامعية: 2023-2024


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر والتقدير

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

أتقدم بجزيل شكر وامتنان وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور " تهتان موراد "

على حسن تأطيره ونصحه وإشرافه ومساعدته على إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بشكري لأساتذتنا الأجلاء كل باسمه

ومقامه على مساعدتنا بروح علمية ألقاها فيهم.

إهداء



إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها

إلى أمي وأبي حفظهما الله ورعاهما

إلى سندي زوجي

إلى أبنائي محمد عبد الرحمان، محمد ياسر، وابنتي

لينة

إلى أخي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى كل الأصدقاء والزملاء

زيادي عزيزة

فهرس المحتويات

مقدمة 13

الفصل الأول: النفط والاقتصاديات النفطية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط..... 20

المطلب الأول: تعريف النفط وأشكاله 20

المطلب الثاني: خصائص النفط، مميزاته وأنواعه 24

المطلب الثالث البعد الاقتصادي الاستراتيجي للنفط وأهميته..... 31

المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية..... 36

المطلب الأول: ظهور وانتعاش السوق النفطية العالمية..... 37

المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية العالمية وأنواعها 41

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية العالمية..... 43

المبحث الثالث: استراتيجية الأسعار في الاقتصاد النفطي 46

المطلب الأول: تسعير النفط في الأسواق العالمية 46

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط 51

المطلب الثالث: أزمات النفط العالمية في ظل تقلبات أسعار النفط..... 54

خلاصة الفصـــــــــــــل: 60

الفصل الثاني: *الإطار النظري للإنفاق العام*

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي 64

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام. 64

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر المالي..... 68

المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام وتقسيماته 71

المبحث الثاني: ظاهرة ازدياد حجم الإنفاق العام 79

المطلب الأول: الزيادة الظاهرية وأسبابها 80

المطلب الثاني: الزيادة الحقيقية 81

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام 83

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام 86

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة 86

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة 89

خلاصـــــــــــــة الفصل: 91

الفصل الثالث: 93

الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة قياسية وتحليلية للفترة (1980-2022)

المبحث الأول: واقع النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022) 94

المطلب الأول: واقع النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2022) 95

المطلب الثاني: واقع الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022) 98

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والانفاق الحكومي 101

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022) 105

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة 105

المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة 107

المطلب الثالث: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة..... 110

المبحث الثالث: الدراسة القياسية 115

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية 116

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك 118

المطلب الثالث: التقدير وتحليل النتائج..... 120

خلاصـــــــــــــة الفصل..... 127

خاتمة 121

قائمة المصادر والمراجع 121

قائمة الملاحق 121

قائمة الجداول

رقم الجول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الطابع الكيميائي لمكونات النفط والغاز الطبيعي "بالنسبة المئوية"	22
02	بعض أنواع النفط ودرجتها حسب مقياس معهد البترول الأمريكي	24
03	حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة	25
04	يمثل أكبر 10 آبار في العالم لسنة 2022	29
05	الدول المنتجة للبترول سنة 2023.	53
06	توزيع بعض النفقات حسب كل حافظة برامج للمشروع التمهيدي لميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات متوسطة المدى 2022-2024)	76
07	تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة	104
08	الخصائص الوصفية لمتغير الانفاق الحكومي	105
09	الخصائص الوصفية لمتغير أسعار النفط	106
10	إجمالي الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2020) الوحدة: بالدولار	108
11	أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980-2022) الوحدة: (دولار/برميل)	111
12	ملخص نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار الأثر (Trace test)	116
13	ملخص نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار القيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigenvalue)	117
14	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR	118
15	نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM-test)	121
16	نتائج إختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity)	121

قائمة الأشكال

رقم	عنوان	الصفحة
01	تطور الإيرادات النفطية في الجزائر للفترة (1980-2022)	94
02	تطور الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022)	97
03	ملخص اختبار(ADF) لدراسة إستقرارية متغير الانفاق الحكومي (GS)	113
04	ملخص اختبار(ADF) لدراسة إستقرارية متغير أسعار النفط (OP)	114
05	نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج VAR(1)	122

قائمة المختصرات

و.م.أ: الولايات المتحدة الامريكية

بي: برميل في اليوم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر وذلك من خلال دراسة قياسية استخدمنا فيها نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) طبقت على سلاسل زمنية سنوية لكل من النفاق الحكومي وأسعار النفط من سنة 1980 إلى 2022، متطرقين في البداية إلى واقع النفط وواقع الغنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة، معتمدين على بيانات سنوية محصل عليها من بيانات البنك الدولي (WDI) في ما يخص سلسلة الإنفاق الحكومي أما أسعار النفط فتحصلنا عليها من بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(oapec)، وقد خلصت الدراسة إلى:

أن الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا طرديا معنويا مع قيمه السابقة ويعود ذلك على تراكمية هذا الإنفاق وهو ما يعكس أهميته كأداة لتنفيذ السياسة المالية والتأثير الإيجابي على الاقتصاد والتنمية، وهو ما يدل على قوة وفعلية السياسة المالية والإنفاقية للحكومة الجزائرية.

كما أن الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا طرديا غير معنويا مع القيم السابقة لأسعار النفط، وهو ما يؤدي بنا القول إن الجزائر ترتبط بشكل كبير بإرادات قطاع النفط والغاز في تمويل ميزانية الدولة وبرامج الإنفاق الحكومي.

وتقترح هذه الدراسة أنه لا ينبغي على الحكومة ان تعتمد فقط على إيرادات النفط كمصدر رئيسي لتمويل ميزانيتها، وتتجه نحو تنويع الاقتصاد وإعطاء الأهمية لباقي القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية.

كلمات مفتاحية: أسعار النفط، إنفاق حكومي، اقتصاد نفطي، نموذج متجه انحدار ذاتي(VAR).

Abstract:

This study aims to determine the extent of the impact of oil price fluctuations on government spending in Algeria through a standard study in which we used a vector autoregressive (VAR) model applied to annual time series for both government spending and oil prices from the year 1980 to 2022, initially extreme to The reality of oil and the reality of government violence in Algeria during the study period, relying on annual data obtained from World Bank data (WDI) regarding the series of government spending. As for oil prices, we obtained them from data from the Organization of Countries ,Arab Petroleum Exporting Company (OAPEC).

The study concluded:

Government spending is directly and significantly related to its previous values, and this is due to the accumulation of this spending, which reflects its importance as a tool for implementing financial policy and its positive impact on the economy، and development.

This indicates the strength and effectiveness of the financial policy and agreement of the Algerian government. Government spending is also directly and non-significantly related to the previous values of oil prices, which leads us to say that Algeria is closely linked to the will of the oil and gas sector in financing the budget.

State and government spending programs, This study suggests that the government should not rely solely on oil revenues as a source, This is key to financing its budget, and we are moving towards diversifying the economy and giving importance to the rest of the agricultural sectors Industrial and touristic.

Keywords: Oil prices, Government spending, Raster economics, Vector regression model THEY MEN (VAR) daily.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر النفط من أهم المصادر الطاقوية التي أخذت أهمية قصوى على مستوى الدولي والتي استمرت لمدة القرن ونصف القرن، فنظرا للتوزيع الجغرافي الغير المتوازن له عبر أنحاء العالم جعله يعامل كسلعة استراتيجية هامة يتم تبادلها عبر سوق عالمية كبرى تتشكل من أطراف فاعلة تتنافس بشراسة من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، فنجد دول منتجة ومصدرة للنفط تسعى دائما لتحقيق أقصى العوائد عن طريق رفع أسعار النفط إلى أعلى مستوى ودول مستهلكة صناعية يشكل النفط الجزء الرئيسي في أنشطتها الصناعية وتسعى هي الأخرى للحصول على أكبر الكميات بأقل الأسعار، وما يحكم هذا التنافس في السوق هي قوى العرض والطلب والتي تجعل من الذهب الأسود عرضة للتقلبات والصدمات المستمرة التي سببها القرارات التي تصدرها المنظمات التي تحمي حقوق الطرفين فنجد منظمة الأوبك من جهة منتجي ومصدري النفط ومن الجهة الأخرى نجد الكارتل النفطي الذي يسعى لحماية مصالح الدول الصناعية.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المرتبطة وبشكل كبير بقطاع النفط، نظرا لأن أغلب مداخيله تتمثل في عوائدها من صادرات النفط، والتي تصل إلى ما نسبته 97% من الصادرات، هذا الارتباط الوثيق بعائدات النفط جعل الاقتصاد الجزائري هشا لا يعرف استقرارا لما تعرفه أسعار النفط في العالم من تغيرات وتذبذبات، إذ أنه كلما تغير سعر النفط سواء أكان ذلك بالزيادة أو النقصان، فإن ذلك يكون له تأثير مباشر على السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلاد بما فيها سياسة الإنفاق العام.

وبناءا على ما سبق ذكره سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

- ***ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)؟***

ومن خلال الإجابة عن الإشكالية المذكورة سابقا نقوم بطرح الأسئلة الفرعية وهي كما يلي:

- كيف تتغير أسعار النفط في السوق العالمية وما هي العوامل المؤثرة فيها؟
- كيف تطورت النفقات العمومية في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لدراستنا تم الاستعانة بالفرضيات التالية:

- ✓ تعرف أسعار النفط في السوق العالمية تذبذبا كبيرا، وتتحدد بقوى العرض والطلب في السوق النفطية، وبأسباب جيوسياسية. وأخرى سياسية.
- ✓ تطورت النفقات العامة بتطور الفكر المالي وتطور دور الدولة في السياسات الاقتصادية.
- ✓ سياسة الانفاق العام في الجزائر هي سياسة توسعية خلال الفترة (1980- 2022) بسبب ارتباطها بارتفاع ايرادات الجباية النفطية نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية.

وتكمن أهمية دراستنا في معرفة أداء السياسة الاتفاقية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الذي يعتبر المصدر الرئيسي في تمويل الميزانية العامة للدولة، باعتبار أن أسعار النفط عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية نتيجة تعرضه لمجموعة من الصدمات، ولهذا نسعى من خلال دراستنا لمعرفة ما إذا كانت السياسة الإتفاقية في الجزائر ستتأثر بتقلبات أسعار النفط وأيضا الاجراءات التي تتخذها لتفادي الأضرار عند حدوث الصدمات النفطية السلبية.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك لوصف كرونولوجيا تغير أسعار النفط في السوق العالمية حالة الإنفاق الحكومي في الجزائر، إضافة إلى المنهج التحليلي لتحيل طبيعة العلاقة السببية التي تربط الإنفاق الحكومي في الجزائر بأسعار النفط، وأخيرا المنهج القياسي وذلك لقياس درجة العلاقة التي تربط أسعار النفط والإنفاق الحكومي.

ويعود أسباب إختيار موضوع دراستنا إلى:

- الميول الشخصي للموضوع نظرا لعلاقته بمجال التخصص
- أهمية الموضوع ودراسته على مستوى الساحة الوطنية والعالمية واقع ومكانة القطاع النفطي في الجزائر، كونه يعد أهم قطاع يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري في تمويل جميع النشاطات الاقتصادية وقدرته على تغطية النفقات العامة عن طريق الايرادات الجبائية.
- إبراز علاقة التأثير والتأثر بين متغيرات أسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- إثراء المكتبة الجامعية بدراسة علمية في مجال النفط والإنفاق الحكومي والذي يعد موضوع مهم ما زال يستقطب فضول الباحثين حاليا وفي المستقبل.

من أجل معالجة موضوع الدراسة بصورة دقيقة وموضوعية رسمنا حدود لهذه الدراسة تمثلت في:

- الحدود الزمنية: حدد المجال الزمني لهذه الدراسة بالفترة (1980– 2022).
- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في الجزائر من خلال تحليل تأثير أسعار النفط على الانفاق الحكومي.

في إطار انجاز هذه الدراسة المعنونة بـ أثر تقلبات أسعار النقط على الإنفاق الحكومي في الجزائر – دراسة قياسية (1980–2022)، تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تضمنا الجانب النظري وآخر تطبيقي والتي تسبقهم مقدمة وفي نهايتهم خاتمة، وبالتالي جاء هيكل الدراسة كالتالي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان النفط والاقتصاديات النفطية وللتفصيل أكثر قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول النفط، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السوق النفطية العالمية، وأخيرا في المبحث الثالث تم التطرق

لاستراتيجية الأسعار في الاقتصاد النفطي التي آلت بنا إلى ذكر أهم الأزمات النفطية العالمية في ظل التقلبات الكثيرة لأسعار النفط.

- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان " الإطار النظري للإنفاق" وقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاتفاق العام وتطوره في الفكر المالي، أما المبحث الثاني فتطرقنا من خلاله إلى ظاهرة ازدياد حجم الإنفاق العام، وفي الأخير تم التطرق للآثار الاقتصادية للإنفاق العام.
- الفصل الثالث: جاء تحت عنوان "الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة تحليلية وقياسية للفترة (1980-2022) "، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول واقع النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980 – 2022)، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى التحليل الوصفي لأسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022).

وفي الأخير تطرقنا إلى الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفصل الأول:

النفط والاقتصاديات النفطية

تمهيد:

النفط من مصادر الطاقة الأحفورية المتواجدة بباطن الأرض بكميات محدودة وغير قابلة للتجدد، حيث يتطلب انتاجه واستغلاله بشكل تجاري إقامة صناعة بترولية ترتكز على مجموعة من الأنشطة المتكاملة فيما بينها.

وقد تفوقت مساهمة النفط ضمن بدائل الطاقة الموجودة في العالم، في العقد الثاني من القرن العشرين، إذ يعتبر العنصر الأساسي الذي تقوم عليه التجارة الدولية، وأصبح عماد النهضة الصناعية وعصب الاقتصاد بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فاستخدامه لا يقتصر على مجتمع دون آخر، أو دولة دون غيرها، فالدول المتقدمة تحتاج إلى النفط لأنه ببساطة كان ولا يزال يشكل قاعدة نموها الاقتصادي، وتفوقها الصناعي والتكنولوجي، في حين تحتاجه الدول النامية بغية تحقيق تقدمها وتنميتها الاقتصادية واللحاق بركب الحضارة المعاصرة.

في ظل هذه الأهمية التي اكتسبها النفط كمادة وسلعة استراتيجية مختلفة الاستخدامات والتي لا يمكن الاستغناء عنها، تظل أسعاره المتقلبة المحرك والمحدد الأساسي للأداء الاقتصادي العالمي، فالتذبذبات الكبيرة والكثيرة التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية لها آثار ملحوظة على النشاط الاقتصادي في مختلف دول العالم وسياساتها سواء كانت هذه الدول منتجة للنفط أو مستهلكة له.

وهذا التذبذب والتقلب في الأسعار أعطى ميزة عدم استقرار السوق النفطي، حيث كانت ولازالت مقترنة به الأزمات النفطية والتي توالت منذ عام 1914 تحديدا وصولا إلى الأزمة النفطية لسنة 2020 بسبب جائحة كورونا.

ومن خلال ما سبق يجعلنا نتناول في هذا الفصل مجموعة من النقاط والتي سنفصلها في ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط.

- المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية.
- المبحث الثالث: استراتيجية الأسعار في الاقتصاد النفطي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النفط

عرف النفط منذ قديم الزمان، واستخدمته شعوب العالم ذات الحضارات القديمة لأغراض تختلف عما يستخدم لأجله اليوم، فقد استخدمه قدماء المصريين في التحنيط، كما استعمله سكان العراق في أغراض البناء و في إنارة و تبليط بيوتهم وشوارعهم عن طريق الزفت المستخرج منه، استخدم النفط في بعض الأغراض الحربية، كما استخدمه ملك بابل حوالي 600 سنة قبل الميلاد في طلاء شرفات الحدائق المعلقة[1]

غير أن أهميته كمصدر للطاقة لم تدرك إلا مع إطلالة القرن العشرين، عندما امتد الاقبال عليه مع زحف موجة الاختراعات العلمية، وتطور التكنولوجيا الحديثة، التي جعلت منه أهم مصدر للطاقة نظرا لما يتمتع به من خصائص ومميزات فريدة ساعدته على مواكبة ومسايرة التقدم في القطاعات الصناعية والخدماتية الأساسية.

المطلب الأول: تعريف النفط وأشكاله

أولا: تعريف النفط

يوجد هناك مصطلح اخر ملازم لمصطلح النفط ألا وهو " البترول" ،حيث أن مصطلح النفط جاء من اللغة الفارسية تحت اسم نافت أو نافتا و التي تعني قابلية السيلان، في حين تعود أصول مصطلح البترول إلى اللغة اللاتينية تحت اسم " petrolieum" التي هي عبارة عن مصطلح مركب من كلمتين "Petr" و "Oléum"، تعني كلمة "Petr" الصخر أما "Oléum" تعني الزيت بمعنى زيت الصخر[2]، إذن النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة

[1]. خليل دعاس، **مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس، 2011-2012، ص8.

[2]. رمضان محمد مقلد وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003، ص199.

على نفس المادة، أي أن النفط تعريب لكلمة بترول ، فحيثما وجدت إحدى الكلمتين في هذا البحث فإنها تدل على الثانية، فالمعنى واحد.

يعرف النفط على أنه:" مادة بسيطة، وهذا لأنه يتكون من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون وفي نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، حيث يعتبر ذو لزوجة مختلفة حسب نوعية كثافته التي تتحدد نسبة إلى ذرات الهيدروجين والكربون المتواجدة فيه، ويتنوع لونه بين الأسود المخضر إلى البني المصفر"[1].

ويعتبر النفط مادة خام موجودة بشكل طبيعي بكميات متفاوتة في بلدان مختلفة من العالم، يتكون النفط من عدة عناصر فلا يستخدم مباشرة يتم تكريره ليستخرج منه منتجات مختلفة منها البنزين والديزل والبتروكيماويات الأخرى، والتي يتم استخدامها إما مباشرة للاستهلاك النهائي أو يتم معالجتها بدورها[2]. ونظرا لأنه مورد غير متجدد فإن العرض محدود. يتبع إنتاجه هذه المراحل: التنقيب عن احتياطات النفط وتطوير احتياطات النفط، واستخراج النفط ومعالجة النفط.

إن الباحث في طبيعة تكوين النفط وأصل نشأته، وكيفية تجمعه يجد أن هناك عوامل وظروف تتوافر وتتحقق حتى يمكن القول بوجود تجمع بترولي في منطقة ما، يمكن استغلاله بطريقة اقتصادية.

ويمكن لنا ان نحدد تلك الظروف والعوامل في مجموعة من الجوانب تتمثل فيما يلي:[3]

- أن يكون هناك مصدر نتج عنه تكوين الزيت الأسود؛

---

[1]. حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، السنة الخامسة، الكويت،2005، ص2.

[2] Robret Bacon, Modelling the price of oil, Oxford review of economic policy, Vol 7, No 2, Oxford university press,1991, pp 17-34, p19.

[3]. دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص: علوم مالية، جامعة يحيى فارس بالمدية،2014-2015، ص03.

- أن يكون البترول أو السائل الأسود قد تجمع وتركز في مكمن معين أو حوض معين في باطن الأرض.
- أن تكون هناك عوامل قامت بحفظ البترول من التسرب أو الهروب أو التلف على مر السنين.

وحتى نتفهم تلك الجوانب فإننا سنحاول أن نلقي الضوء على نشأة البترول وأصل تكوينه وأسباب هجرته، ثم تجمعه مرة ثانية في مصايد يطلق عليها الخزانات الصخرية أو المكامن التي جعلها الله في باطن الأرض والتي تعمل على منع تسربه وتشتته وبالتالي تمنع فقد البترول لخواصه وتلفه.

ومن الجدير بالذكر أن الباحثين قد انقسموا حول نشأة البترول إلى قسمين:

- **القسم الأول** يؤيد النظرية غير العضوية لنشأة البترول.
- **القسم الأخر** من الباحثين يؤيد نظرية النشأة العضوية للزيت الأسود والغاز الطبيعي.

1. نظرية النشأة غير العضوية للبترول:

إن أول من نادى بهذه النظرية في العصر الحديث' هو الكيميائي الروسي **منديلف**[1]وقد افترض هذا العالم أن تكوين الهيدروكربونات (الزيت السائل الأسود) جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كبريت الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية تحت درجات عالية جدا من الضغط و الحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريت الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.[2]

ومن الجدير بالذكر أن النظرية السابقة لم تجد قبولا عند الكثير من العلماء الذين قاموا بتفنيدها في ضوء مجموعة من الحجج والحقائق العلمية التي نلخصها فيما يلي:

---

[1]. إبراهيم طه عبد الوهاب، **محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية**، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص22.

[2]. يتكون الغاز الطبيعي من مجموعة من الغازات هي: الايثان، البروبان، البيوتان، النتروجين، غاز ثاني أكسيد الكربون، الكبريت.

- وضوح قدرة زيت البترول على إدارة حزمة من الضوء المستقطب، شأنه في ذلك شأن جميع المواد العضوية؛
- إن زيت البترول يضم أعدادا ضخمة من المركبات الهيدروكربونية التي يصعب تخليقها بطرق غير عضوية؛
- وجود زيت البترول في الصخور الحديثة العمر نسبيا بنسبة تفوق وجوده في صخور العصور السحيقة القريبة من جوف الأرض؛
- وجود زيت البترول في الصخور الرسوبية البحرية بصورة سائدة، بينما يندر وجوده في الصخور النارية، وإن وجدت فإن ذلك يكون نتيجة لتسربه إليها من خلال الشقوق والفجوات التي قد تكون موجودة بها.

2. نظرية النشأة العضوية للبترول:

تقوم نظرية النشأة العضوية لزيت البترول على أساس أن هناك مصدرا أساسيا يمثل مادة أولية لتكوينه وأن زيت البترول تكون من بقايا المواد العضوية للنباتات والحيوانات التي تحللت في عصور قديمة و سحيقة المكونة من البورفرين والنتروجين اللذين يوجدان في المواد العضوية، وهي تنقسم إلى قسمين[1]:

أ) نظريات تقوم وتعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكوين البترول، حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر ألاف السنين، وتحللت في باطن الأرض لتكون مادة البترول.

ب) نظريات تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول، حيث اندثرت بعض الأسماك والزواحف بأعداد كبيرة تحت قاع البحر والمحيطات عبر ألاف السنين، وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول.

وتعتبر النظرية العضوية الحيوانية الأكثر قبولا لدى المعنيين في الصناعة البترولية.

1. قويدري قويشح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008-2009، ص4.

ثانيا: أشكال النفط

يأخذ البترول عدة أشكال منها الشكل السائل، ويسمى بالزيت الخام Crude Oil أو يأخذ شكلا غازيا و يسمى الغاز الطبيعيNatural Gaz ،[1]وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان، والايثان، والبروبين، والبوتان والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة أو قد يأخذ شكل صلب و يتكون من عروق إسفلتية صلبة عبارة عن صخور القار أو حجر السجيل، ويتم استغلال هذا النوع من النفط بتكلفة جد مرتفعة لهذا لا يتم اللجوء اليه الا في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام.[2]

وتنقسم مستخرجات البترول إلى ثلاثة مجاميع :[3]

1. هيدروكربونات غازية مثل الميثان والبيوتان.
2. هيدروكربونات سائلة مثل جزيئات الكازو لين، البنزين، واليروسين.
3. هيدروكربونات صلبة مثل شمع البرافين والاسفلت.

حيث يتم فصل المكونات الثلاثة عن بعضها البعض خلال عملية تكرير البترول.

المطلب الثاني: خصائص النفط، مميزاته وأنواعه

يتمتع النفط بمجموعة من الخصائص والمميزات، والتي جعلت منه مادة ذات أهمية بالغة.

أولا: التركيب الكيميائي للنفط وخصائصه الفيزيائية

مع التقدم المستمر وتطور الأليات، تمكن الإنسان من التعرف على المكونات الكيميائية والخصائص الفيزيائية للنفط والتي تميزه عن غيره من مواد.

---

[1]. حسين عبد الله، **اقتصاديات البترول**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص20.

[2]. محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص08.

[3]. سهير سعود صالح، **مستقبل اقتصاديات السوق**، رسالة ماجستير في كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007، ص10.

1. التركيبة الكيميائية للنفط:

يتكون البترول أساسا من الكربون والهدروجين، حيث يشكل الكربون نسبة تتراوح ما بين (84-87)%من الوزن، في حين تشكل نسبة الهدروجين ما بين (11-14)% من الوزن.[1]كما يوجد في الزيت الخام مجموعة من العناصر والتي تعتبر من الشوائب و هي كالتالي :[2]

- الكبريت
- الأكسجين
- النتروجين وهو أكثر العناصر الثانوية شيوعا في البترول
- بقايا هيكلية سيليسية وهي بقايا كائنات حيوانية دقيقة لها أصداف.
- مواد فحمية ولجنيت.
- طحالب وكائنات وحيدة الخلية.
- معادن مثل اليورانيوم، الرصاص، الألمنيوم، الكالسيوم، الفضة والقصدير.

جدول رقم 01: الطابع الكيميائي لمكونات النفط والغاز الطبيعي "بالنسبة المئوية"

المكون	الغاز الطبيعي	النفط الخام
الفحم	*80-65*	*87-84*
الهيدروجين	*25-1*	*14-11*
السيلفور	*0.2-0*	*2-0.06*
النيتروجين	*15-1*	*2-0.1*
الأكسجين	*0*	*2-0.1*

المصدر : Albert Legault ,Oil gas And Other Energies, editions tecknip,Paris,2008,p98.،

1 . بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص04.

2 . أحمد رمضان شقيلية، **النفط العربي وصناعة تكريره**، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981، ص30.

السيلفورهو شبه معدن صلب ذو لون أصفر ليموني رمزه الكيميائي **S**، رقمه الذري **16**.[1]

النفط الخام هو النفط المستخلص من المعدن لم يتم تكريره بعد.[2]

1. **خصائص النفط الفيزيائية:**

للنفط مجموعة من الخصائص الفيزيائية تساعد في معرفة نوعية البترول نذكر منها:

أ. **درجة الغليان والتبخر:** النفط خليط من عدد كبير من الاجسام بنسب متفاوتة، وعليه يتميز كل نوع من أنواع النفط بدرجة الحرارة التي يبدأ فيها بالغليان، وبدرجة الحرارة النهائية التي يتبخر فيها بكامله، ولا تتجاوز الدرجة التي يبدأ فيها النفط بالغليان من أجل بعض أنواع النفط الخفيف 25%م وتزيد على 100%م من أجل بعض أنواع النفط الثقيل.[3]

ب. **درجة الكثافة النوعية:** وتعني نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء، عندما تتعادل درجاتهما الحرارية، تتراوح بين 1 إلى 60 درجة، وكلما كانت درجة الكثافة النوعية كبيرة كان النفط خفيف.[4]

ويتم التعبير على درجة الكثافة النوعية باستخدام المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي API (American Petrolieum Institue) حيث:[5]

- درجة API= 141.5/ درجة الكثافة النوعية عند درجة حرارة 60 ف – 131.5

يصنف المعهد الأمريكي للبترول النفط الخام إلى ثلاثة أصناف تبعا لدرجة الكثافة فنجد النفط الثقيل، المتوسط، والخفيف:[6]

---

1. M. moureau & G. brace, **Dictionnaire du pétrole et autre sources d'énergie**, éditions tecknip, paris, 2008, p534.
2. Carole lanzi, **le guide des métiers du pétrole**, éditions tecknip, paris, 2012, p117.
3. صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، **أساسيات في تصنيع النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص63.
4. محمد عبد القادر، **كيماويات المنتجات البترولية**، الدار المصرية للعلوم، القاهرة، 2008 ص87.
5. دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص: علوم مالية، جامعة يحيى فارس بالمدية،2014-2015، ص09.
6. Maurice Durousset, **Le marché de pétrole**, Ellipses Edition, Paris,1999, p07.

- كثافة البترول الثقيل API< 25 يتمركز بالأخص في أمريكا اللاتينية.
- كثافة البترول المتوسط 25<API<35 يتمركز خصوصا في الشرق الأوسط.
- كثافة البترول الخفيف API>35 يوجد بالشرق الأوسط، شمال افريقيا، أمريكا الشمالية، وبحر الشمال في أوربا.

هذا ويمكن أن ينتج البلد الواحد عدة أنواع من النفط الخام، ولكل نوع كثافته الخاصة.[1]

وفيما يلي جدول يبين بعض أنواع النفط ودرجته حسب مقياس معهد البترول الأمريكي.

جدول رقم 02: بعض أنواع النفط ودرجتها حسب مقياس معهد البترول الأمريكي

النوع	*الخفيف العربي*	*البصرة العراقي*	*الخفيف الإيراني*	*موربان أبو ظبي*	*ايكوفيسك بحر الشمال*	*مزيج شهران*[2]	*البوني النيجيري*
API	*24°*	*35°*	*34°*	*39°*	*42°*	*44°*	*37°*

المصدر: Ministère De L'industrie Des p. Et T. Du Tourisme, Les Chiffres Clés De Lénergie, Dunod, paris, édition 1987, p46.

إن البترول الخفيف هو الأكثر نقاءا، والذي يعطي أكبر كمية ممكنة من البنزين بعكس البترول الثقيل المفعم بالمازوت أو الفيول الثقيل، لذا فنوعية النفط الجزائري هي من أجود الأنواع.[3]

ت. الطاقة الحرارية المختزنة: يحتوي البترول على مقدار كبير من الطاقة، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] دحماني أمال، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2016-2017، ص6.

[3] دخلي عبد الرحمان، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014 مرجع سابق**، ص10.

جدول رقم03: حجم الطاقة الحرارية المولدة من كيلوغرام واحد من مصادر الطاقة

مصدر الطاقة	عدد الوحدات الحرارية الناتجة
البترول	10000
الغاز الطبيعي	7700
فحم اللجنيت	2000
كيلوواط ساعة من الكهرباء	2800

المصدر: محمد خميس الزوكة، جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص73.

4. **نقطة الانسكاب:** وهي درجة انسياب المادة البترولية كمادة سائلة، وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة في البترول الخام، وتدل على مقدار لزوجته وأقل درجة حرارة ينسكب بها، ويؤثر ارتفاعها على جودة البترول، تكاليف انتاجه، وبالتالي سعره.[1]

ولما ترتفع نقطة الانسكاب فإن درجة لزوجة النفط الخام تزيد، ومن ثمة يتطلب الأمر تسخينه حتى يسهل تدفقه ونقله، خاصة البلدان منخفضة الحرارة.[2]

لهذا ارتفاع نقطة الانسكاب يؤدي إلى:[3]

أ- خفض أو تدني نوعية وجودة البترول الخام.

ب- خفض سعر البترول الخام.

ت- زيادة التكاليف الإنتاجية للبترول.

5.نسبة الكبريت في النفط الخام: كلما قلت نسبة الكبريت فيه كلما ازدادت جودته لأن النسب المرتفعة من الكبريت في النفط الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، كما أن احتراق الكبريت مع البنزين يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث الجوي،

1. محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص87.
2. محمد خميس الزوكة، مرجع سابق، ص73.
3. محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص10.

وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى نفط حلو، وهو الذي تكون فيه نسبة الكبريت قليلة ونفط مر، وهو الذي تكون فيه نسبة الكبريت كبيرة.[1]

ثانيا: مميزات النفط

للنفط مميزات هامة ترفعه فوق مصاف مصادر الطاقة البديلة نظرا لما يلي:[2]

- تركيبه الكيميائي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا، وقد حاول الانسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهضة جدا؛
- يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله،
- البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة،
- ارتفاع الطاقة الحرارية للنفط، وضعف كلفته الإنتاجية مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى حيث كمية الحرارة المتولدة من البترول أكبر وأعلى من أي مصدر أخر، ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر.[3]
- تعتبر صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.
- النفط سلعة عالمية وهي أكثر السلع المادية تداولا من حيث الحجم و القيمة، ذلك أن قطاع الطيران والنقل يعتمد بشكل كامل تقريبا على المنتجات المكررة من النفط الخام، كما أن أنواع الوقود الأخرى لم تحقق أي تقدم ملموس في استخداماتها في ذلك القطاع؛[4]

---

[1]. ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012، ص06.

[2]. دخلي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص05.

[3]. محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص65.

[4]. عبد الفتاح دندي، **الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة وأميته في استقراء الأسعار**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد38، عدد 140، منظمة أوبك، الكويت، شتاء 2012، ص33.

- للنفط ميزة تكنولوجية فنية فكل تقدم في تكنولوجيا استغلال النفط يعزز مكانته وأهميته من خلال التخفيض من تكاليف الإنتاج وما ينجز عن ذلك من انخفاض في الأسعار لاحقا، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدول النامية المنتجة لهذه المادة الحيوية تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية و التكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاج هذه المادة.[1]

ثالثا: مقاييس الوحدة النفطية

يمكن قياس الوحدة النفطية بإحدى الكيفيتين: الوزن أو الحجم[2]

1. الحجم:

- وحدة القياس الأمريكية وهي الوحدة الأكثر استعمالا هي البرميل الذي يعادل 159 لتر.
- وحدة قياس المتر المكعب ويعادل 6.28 برميل، هذا المعيار يستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية (فرنسا، ألمانيا).

2. الوزن:

ويعتمد مقياس الطن كوحدة قياسية

- الطن الطويل يعادل 1006 كلغ.
- الطن المتري، يعادل12 كلغ.
- الطن القصير، يعادل 906 كلغ.

رابعا: أنواع النفط

هناك ثلاثة أنواع من النفط الخام التي تعتبر مرجعية في الأسواق العالمية وهي:

1. عرب لايت: تقوم بإنتاجه المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر من أكبر المنتجين والمصدرين في العالم والتي تهيمن على حصة سوقية كبيرة، كان منتجا تصديريا رئيسيا في السبعينات وأوائل الثمانينات وكان ينظر الى سعره على أنه متغير رئيسي في استراتيجية

[1]. دحماني أمال، مرجع سابق، ص08.

[2]. محمد عبد القادر، مرجع سابق، ص93.

التسعير لدول أوبك، وما ميزه في السبعينيات أنه في بعض الأحيان يتم بيع كميات منه مقابل أي سعر يمكن ان يقدم له، مما أدى إلى ظهور السوق النفطية الفورية.

2. مزيج برنت: بدا انتاج خام برنت في عام 1976،لعب دورا رئيسيا في الثمانينيات في السوق الفورية بسبب قرب بحر الشمال من الصناعة التكريرية الرئيسية الموجودة في روتردام والسوق الكبرى لأوروبا الشمالية.[1]

3. غرب تكساس المتوسط: من أنواع النفط التي يتم استخراجها من حقول النفط المتواجدة في ولايات تكساس ولويزيانا وداكوتا الشمالية، تم تصنيفها على أنها ذات جودة عالية نظرا على احتوائها على نسبة منخفضة من عنصر الكبريت لا تتجاوز 0.24% ووزن خفيف يقدرب0.827 درجة حسب مقياس الكثافة النوعية API، ما يجعل منها مصدر رئيسي لإنتاج البنزين والغازولين.

4. خام دبي: وينسب إلى محطة الفاتح التي يتم تحميل نفط دبي عبرها، وهو مزيج نفطي ذو كثافة متوسطة وحمضي، يعد أحد المعايير القياسية المستخدمة في تحديد سعر النفط، خاصة انه يتميز بسرعة وصوله إلى الأسواق العالمية مقارنة مع باقي المزائج النفطية المستخرجة من منطقة الخليج العربي.

المطلب الثالث البعد الاقتصادي الاستراتيجي للنفط وأهميته

أولا: البعد الاقتصادي الاستراتيجي للنفط

وقد أدت الزيادة الكبيرة في استخدام النفط خلال الحرب العالمية الأولى إلى زيادة أهميته الاستراتيجية حتى السياسية خلال الحرب العالمية الثانية، كان النفط عاملاً حاسماً في انتصار الحلفاء، كما أن هذا الأخير يعتبر عاملا أساسيا في الحروب (الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973 والحرب العراقية الإيرانية عام 1973)، حيث أنه النفط عاملاً حاسماً حيث كان عاملاً

[1]. وسام عمرون، **أثر تقلبات أسعار النفط على الغنفاق الحكومي في الجزائر–دراسة قياسية (2000–2020)** –، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2023/2022، ص ص 4 –5.

حاسماً في تأجيج النزاعات على الموانئ البحرية والموارد، مما أدى إلى انهيار اقتصادي وقبول اتفاقيات السلام.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص أهمية النفط السياسية والاقتصادية فيما يلي:

1. الآبار النفطية العملاقة:

يقدر عدد الآبار في العالم ب 60 ألف بئر لحصيلة سنة 2022،[1] ولهذه الآبار أهمية كبيرة حيث تنتج ما يوازي 60% من الناتج العالمي وتحتوي على 65% من مخزون البترول في العالم حيث نؤكد أن 50 بالمئة من إنتاج العالم من النفط يأتي من أكبر 120 بئر عملاق.

ولنؤكد على ذلك نستعرض الجدول أسفله الذي يبين أكبر 10 آبار عملاقة في العالم:

جدول رقم 04: يمثل أكبر 10 آبار في العالم لسنة 2022.

البئر	الدولة	الاحتياطات المؤكدة المتبقية (مليار للبرميل)	الاحتياطات المستخرجة (مليار للبرميل)
الغوار	السعودية	49,9	96,10
برميان	و.م.أ	32,7	2,30
الظلوف	السعودية	20,3	7,50
المرجان	السعودية	18,8	7,70
السفانية	السعودية	15	19,20
الشيبة	السعودية	14,5	6,50
خريص	السعودية	14	4,70
ايغل فورد	و.م.أ	12	3,40
برقان الكبير	الكويت	11,20	39,70
الرملية	العراق	9,30	20,40

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع رقم 01

[1] . https://attaqa.net/2023

2. الإنتاج العالمي للنفط:

ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثاني من عام 2023، وإن كان بشكل أقل من المتوقع، بلغ 178 ألف برميل يوم، أي بنسبة 1.9% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى مستوى فصلي قياسي بلغ حوالي 9.4 مليون برميل يوم، مرتفعاً بمقدار 767 ألف برميل يوم، أي بنسبة 8.9% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 75.8% من إجمالي متوسط إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 12.4 مليون برميل يوم خلال نفس الفترة، وفقاً للتقديرات الأولية لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.[1]

3. الاستهلاك العالمي للنفط:

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023 بنحو 390 ألف بي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.4%، ليصل إلى 101.2 مليون بي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.9 مليون بي، أي بنسبة 3% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الطلب في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول أوربا لا سيما روسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول أوروبا الأخرى. في حين كان لارتفاع الطلب على النفط في كل من دول الأمريكيتين وأوروبا الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول الأسيوية النامية لا سيما الصين)، دوراً في الحد من انخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2023.[2]

[1] . ماجد إبراهيم عامر، **التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية سنة 2023**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ص27.

[2] . ماجد ابراهيم عامر، مرجع سبق ذكره، ص28.

4. احتياطي البترول:

الاحتياطي هو الثروة التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي والتقني وتتأثر مسالة تحديد الاحتياط البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة في عمليات البحث واستخراج التكلفة ومستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.[1]

كما أنه يعرف جزء من الموارد الاقتصادية القابلة للاستغلال من حجم النفط الخام الذي يمكن استخلاصه على مدى سنوات الإنتاج.[2]

يمكن تقسيم الاحتياطي البترولي إلى ثلاثة أنواع:[3]

- **الاحتياطي الثابت (Proved Reserve)**: وهو كميه البترول الثابتة الموجودة في باطن الأرض التي يمكن استخراجها مستقبلا وذلك عبر الدراسات والبيانات الجيولوجية، وهذا على أساس الطلب وتكاليف الأسعار السائدة في ذلك الوقت.
- **الاحتياط المحتمل (Prospective Reserve)**: بعد استخراج كميات الاحتياط المؤكد من النفط يمكن استخراج الاحتياطي المحتمل عن طريق تطوير الحقول البترولية إلى جانب الوسائل التقنية الحديثة في هذا المجال.
- **الاحتياطي الممكن (Possible Reserve)**: إن الاحتياط المؤكد من النفط يخضع إلى التغيير بالزيادة أو بالنقصان بسبب عدة عوامل مختلفة، وهو ما يعرف بكميات

---

[1] . حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،2000، بيروت، ط1، ص23.

[2] . خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص21.

[3] . محمد فوزي أبو السعود، احمد رمضان نعم الله، عفاف عبد العزيز عابد، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، 1985، الإسكندرية، ص145.

النفط التي لم يتم اكتشافها بعد حيث يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن لم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث عنها من قبل ويكون غير محدد.

ثانيا: أهمية النفط

في سنة 1859 حفر أول بئر نفطي في "بسلافانيا" بالولايات المتحدة الأمريكية ويعتبر أول اكتشاف للنفط فبدأت سرعة استهلاك النفط من خلال اختراع محركات الاحتراق الداخلي ، مع دخول القرن العشرين أصبح النفط آداة حربية يستخدم للسيطرة في مختلف الصراعات السياسية والاقتصادية بشكل عام، وعرف بصراعات وأزمات عديدة وتمكن من السيطرة على العالم بفضل خصائصه وأهميته.[1]

1. الأهمية الاقتصادية للنفط:

- **أهمية النفط الصناعية:** يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة وهو المادة الأولية الأساسية في التصنيع والصناعة النفطية في حد ذاتها تعتبر نشاطا صناعيا اقتصاديا واسعا كما أن هذا الأخير هو الوقود الأساسي لتشغيل الآلات في المصانع الكبرى وبه يتم تطور الاقتصاد الدولي.[2]
- **أهمية النفط التجارية:** إن للنفط دور كبير في تنشيط التبادل التجاري الدولي لأن نسبته عالية في جميع السلع المتبادلة دوليا خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، كما يزيد من التبادلات التجارية بين البلدان المتصلة أو القريبة جغرافيا سواء برا أو بحرا نظرا لسهولة عملية النقل خاصة

[1] . بيوار خنسي، **البترول أهميته ومخاطره وتحدياته**، دار ئاراس للطباعة والنشر، 2006، ط1، ص 06.

[2] . حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000، ط1، ص ص 74-83.

بين دول البحر الأبيض المتوسط الموجود بين ثلاثة قارات آسيا أوروبا، افريقيا. ويعد رأس المال التي تتركز على الايرادات البترولية لمصادر تمويل التنمية الاقتصادية.[1]

- **أهمية النفط الزراعية:** يعتبر النفط مصدر توليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة وصناعة المنتجات البتروكيماوية كالأسمدة الآزوتية التي تستعمل في تسميد التربة وتحسين إنتاجها.[2]

2. الأهمية الاجتماعية للنفط:

- **النفط وقطاع المواصلات :إن** متطلبات الانسان وحاجياته اليومية لا تستمر بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة المواصلات سواء داخليا أو خارجيا وتبرز أهمية الثروة النفطية في هذا القطاع أن المصدر الأساسي للوقود الذي يحرك جميع وسائل النقل البريه والبحرية والجوية هو النفط، حيث أصبح الدم بالنسبة لوسائل النقل الحديث.[3]
- **النفط واليد العاملة:** إن الشركات التي تعمل في القطاع النفطي تعتبر من أكبر الشركات فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف الاختصاصات والمستويات، مما يساهم في تفعيل النشاط الاجتماعي وتدعيم العاملين وعائلاتهم.

المبحث الثاني: السوق النفطية العالمية

النفط كسلعة تختلف عن باقي السلع الاقتصادية الأخرى وهذا لخصوصيتها وأهميتها في الأسواق العالمية، وهي سلعة ليس لها بديل وليس من السهل تعويضها مقارنة بالسلع الأخرى التي تملك سلع بديلة أخرى أو سلع مكملة وبذلك فإن سوق النفط يخضع للعديد من الاعتبارات

[1] . يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، 2008، الإسكندرية، ص72.

[2] . دخلي عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] . حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص74.

على غرار آليات العرض والطلب التي تخضع لها باقي الأسواق، وفي هذا المبحث سنحاول إلقاء الضوء على أهم المفاهيم العامة المتعلقة بالسوق النفطية.

المطلب الأول: ظهور وانتعاش السوق النفطية العالمية

تعتبر السوق النفطية أهم الأسواق العالمية التي تتم فيها المعاملات التجارية العالمية من جميع أقطاب العالم.

أولا: مفهوم سوق النفط العالمي

1. مفهوم السوق:

حسب النظرية الاقتصادية هو مجموعة العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب التي تؤثر في تحديد السعر وتوفير أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في مختلف الاستخدامات وهذا يكون على مستوى النظرية الاقتصادية.[1]

2. مفهوم السوق النفطية العالمية:

هو المكان الطبيعي أو الوهمي الذي يحدث فيهه عملية تبادل السلعة النفطية، الخاضعة لقانون العرض والطلب وهو العامل الأساسي لتحريك السوق بالإضافة إلى عوامل سياسية، عسكرية، مناخية وتضارب مصالح الشركات النفطية منهم المستهلكين والمنتجين.[2]

ثانيا: ظهور وانتعاش السوق النفطية

إن السوق النفطية شديدة التأثر بأحداث العالم وخاصة البلدان التي تصدر النفط إلى البلدان المستهلكة، ولذلك فإن النفط هو أصعب سلعة يمكن تسعيرها في العالم ولا يمكن التنبؤ

---

[1] . سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاديات النفط**، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية،1992، ص 239.

[2]. قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008- 2009، ص 54.

بها إلا لفترات قصيرة جدا، ويمكن تقسيم التطورات في سوق النفط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى عدد من المراحل المميزة وذلك على النحو التالي:

1. فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1950م- 1973م):

تميزت هذه الفترة بسيطرة تامة للدول الصناعية المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية[1]، عن طريق شركتها الكبرى مع "الشقيقات السبع"[2]، حيث تضاعف الإنتاج العالمي إلى أن وصل إلى 22 مليون برميل في اليوم عام 1960م،حتى وصل إلى 47.8 مليون برميل في اليوم وهذا عام 1970 م، كما تميزت هذه الفترة بظهور منظمة "الأوبك" وتوسعها على نطاق أسرع لارتباطها بتعمير الضواحي في الولايات المتحدة والتطور الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان وتحول الذهب الأسود من وقود أمريكي إلى وقود عالمي.[3]

2. فترة الاضراب في السوق النفطية العالمية:

تميزت هذه الفترة بمعارضة "أوبك"[4] لسياسة الشركات النفطية الكبرى في سعر النفط ولجوءها إلى تأميم الثورة النفطية وذلك من خلال الحظر النفطي بعد نشوب حرب أكتوبر 1973م،كما عرفت السوق النفطية العالمية خلال هذه الفترة مجموعة من الاضطرابات خوفا

---

[1] . زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة بن خلدون بتيارت،2010- 2011، ص46.

[2] . **الشقيقات السبع الأخوات السبع التي انقسمت بعد تشكيل سبع شركات نفطية كبيرة. في هذه سبع شركات، ثلاثة كانت جزءا من "ستاندرد أويل"، والأربعة الأخرى هي زيتية أصلية. "الشقيقات السبع" تشمل: "ستاندرد أويل" "أوف نيو جيرسي" في وقت لاحق "اكسون" "الآن اكسون موبيل" (مشروع مشترك البريطانية الهولندية)، شركة النفط الانجليزية الفارسية التي أصبحت فيما بعد شركة البترول البريطانية ولاحقا مع "أموكو" الاندماج، ولكن لا تزال تسمى شركة البترول البريطانية.**

[3] . عبد القادر بلخضر، **أهمية النفط ضمن مصادر النفط وعلاقته بالتنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012 2013، ص 36.

[4] . **منظمة أويك: منظمة البلدان المصدرة للنفط، تأسست في بغداد عام 1960م وتضم في عضويتها 12 دولة منتجة للنفط من بينها دول عربية وأجنبية، هدفها تنسيق وتوحيد السياسات النفطية لدولها الأعضاء وتحديد أفضل وسيلة لحماية مصالحهم الفردية والجماعية، وتسعى للتوصل إلى أفضل السبل والوسائل لضمان استقرار الأسعار في أسواق النفط الدولية.**

من حدوث خلل في تدفق الامدادات و وصول الإنتاج النفطي إلى دروته الأقصى حيث ارتفع الإنتاج النفطي بنحو 10 أضعاف هذا ما جعل من الشركات النفطية العالمية الكبرى تغيير ملكيتها إلى البلدان المضيفة مع ركود اقتصادي عالمي.

3. الفترة في أواخر السبعينات إلى منتصف الثمانينات:

تميزت هذه الفترة بعدم قدرة "الأوبك" المحافظة على الارتفاع في مستويات الاسعار والإبقاء على الحد الأدنى المقبول من حصة السوق العالمية في حين يقابلها انهيار الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[1](OCDE) مع ظهور الإنتاج من خارج "أوبك" حيث امتدت هذه المرحلة حتى بداية الثمانينات ولجوء "أوبك" إلى ما يسمى بحصص وسقف الإنتاج بسبب ضغط أوضاع السوق النفطية وسياسة الشركات المستهلكة.

4. الفترة من منتصف الثمانينات إلى اوائل عام 2002م:

تميزت هذه الفترة بسعر النفط متباين لا منخفض ولا مرتفع بحيث لا يؤثر سلبا على الطلب ولا يؤثر سلبا على الاستثمارات وفي عام 1986م بدأ انهيار سعر النفط ثم تحصلت "أوبك" على حصة من السوق النفطية العالمية كما شهدت الطاقة الإنتاجية انخفاضا تدريجيا في مستوياتها وكان هذا ما بين عام 1984م حتى عام 1998م وهنا سيطرة الدول المستهلكة بشكل تام وتدهور نفوذ "الأوبك" وانخفاض أسعار النفط ما أصبح يطلق على السوق النفطية العالمية في هذه المرحلة بسوق المستهلكين.[2]

5. الفترة من عام 2002 الى 2013:

---

[1] . "**OCDE**": **هي منظمة اقتصادية حكومية دولية تضم 35 دولة عضو، تأسست عام 1961 لتحفيز التقدم الاقتصادي والتجارة العالمية.**

[2] . خليل دعاس، **مستقبل سوق البترولية وآفاق الطاقة المتجددة مع دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011- 2012، ص53.

تميزت هذه الفترة بوصول إنتاج النفط في "أوبك" إلى دروته كما توسعت إمدادات نمو طلب على النفط حتى وصل الى آسيا خاصة في الصين والهند، ومع بداية عام 1999م استرجعت منظم "أوبك" نفوذها المفقودة دون الخلاف مع الدول المستهلكة وظهور توازن بين القوة ة المنتجة والقوة المستهلكة دون اللجوء أي طرف إلى تسيس سياسة إنتاج أو أسعار النفط، في أواخر التسعينات عرفت انهيار في أسعار النفط مما جعل دول "أوبك" تتفرد في سياستها النفطية بالتنسيق مع المنتجين والمصدرين الرئيسيين الآخرين في العالم حتى يتم ضبط أسعار السوق العالمية التي استمرت في انخفاضها منذ عام 1997م، أصبحت دول "أوبك" تستحوذ على حوالي 40% من إجمالي المعروض العالمي من النفط ما يقابلها زيادة النمو في استهلاك النفط من قبل الصين والهند خاصة خلال حقبة الثمانينات والتسعينات إلى يومنا هذا مما جعلها تجتهد في تطوير بدائل النفط واقتصارها بشكل كبير على الغاز الطبيعي باعتباره أقل تلويثا للبيئة ومحاولتها تكثيف البحث عن النفط واكتشافه في بلدان خارج "أوبك".

لقد شهدت السوق النفطية العالمية تغيرات جوهرية نتيجة عودة "أوبك" لتصبح طرفا رئيسيا فيها بعد فترة غياب طويلة تقلصت خلالها قوتها وهذا منذ عام 2002م حتى عام 2013م لم نشهد انهيارا لأسعار النفط وتغيرت سياسة السوق إلى سوق بائعين لا سوق مشترين مما أحدث توازن بين القوى المنتجة والقوى المستهلكة في السوق النفطية.

6. فتره من جوان 2013 الى يومنا هذا:

شهد سعر النفط أدنى مستوى له منذ خمس سنوات تقريبا، ليشهد انخفاضا غير مسبوق منذ عام 2009م، ومنذ جوان 2013م، انخفضت الأسعار بنسبة 50%، وفي المعاملات الإلكترونية لأسواق آسيا نتج عن بيع برميل شهر جانفي 55.67 دولارًا، في حين تم بيع برميل برنت لتسليمات لنفس الشهر مقابل 60.84 دولارًا، ووفقا لتقريرها الشهري عن سوق النفط، حافظت "أوبك" مؤخرا على الطلب العالمي على دهبها الأسود بنحو مليون برميل يوميا، وهو

ما يمثل أدنى مستوى للطلب من الدول الأعضاء في المنظمة في العقد الماضي. وسجلت سوق العقود الآجلة لخام برنت في لندن سعر برميل بحر الشمال أقل من 70 دولار حيث يتوقع المحللين إلى جانب وكالة الطاقة الدولية ومنظمة "الأوبك" استمرار اسعار النفط في الانخفاض طوال عام 2015م حيث يستند هذا التوقف إلى مؤشرات تشير إلى عدم وجود تشجيع لزيادة الطلب.[1]

المطلب الثاني: خصائص السوق النفطية العالمية وأنواعها

السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا في العالم حيث يصعب التنبؤ بأسعار النفط داخلها، نظرا للطبيعة الاحتكارية التي تميزها، فيختلف التعامل مع النفط كأي سلعة أخرى من بنيته وآلية تسعيره داخل هذه السوق، وسنتطرق من خلال ما يلي إلى أهم خصائص السوق النفطية وأنواعها.

أولا: خصائص السوق النفطية

أهم خصائص السوق النفطية:[2]

- **الاتجاه نحو التكتل:** هي عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات تقوم بها الشركات الناشطة في السوق النفطية العالمية تضمن لها تحقيق تكتل كامل لوصول النفط الخام إلى الأسواق العالمية.
- **الاتجاه نحو التكامل الرأسي:** هو سيطرة بعض الشركات المنتجة على كافة أنشطة الصناعة النفطية من إنتاجه غلى نقله وتكريره وتسويقه.
- **سوق احتكار القلة:** هو نوع من الاحتكار الجزئي من قبل قلة من الشركات المنتجة التي تؤثر بشكل مباشر على العرض الكلي للنفط عن طريق التركيز على عدد جد قليل من

[1] . تقرير الشهري للأوبيك شهر نوفمبر 2014.

[2] . قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص54.

المشروعات الضخمة ويتميز هذا السوق بقلة عدد المنتجين الذين يمكنهم التأثير على السوق.

ثانيا: أنواع السوق النفطية

ظهرت عده أشكال من السوق النفط النفطية ذلك نتيجة للنمو الاقتصادية والصناعة النفطية أهمها:

1. السوق الفورية (Spot Market):

تمثل السوق الفورية جزء صغير من إجمالي معاملات النفط الخام والمنتجات المكررة وهي التي تتم فيها تجارة الشحنات المادية الكبيرة حيث تنفذ على المدى القريب في مدة أقصاها أسبوعين كما أنها تلعب دور هاما وأساسي في تحديد الأسعار لمعظم المعاملات الأخرى.[1] حيث أصبح هذا السوق يمثل دور مركزي في عملية التسليم المادي وفي التسعير على عكس ما كان عليه في السبعينات من القرن الماضي يلعب دور هامشيا احتياطيا، تتركز هذه الأسواق في لندن وتعتبر أسواق فورية للنفط الخام وفي الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا.[2]

2. السوق الآجلة (For Ward Market):

ظهرت هذه السوق في منتصف الثمانينات لحل مشكلة الأسعار في السوق الفورية للنفط وهي سوق مستحدثة يقصد بها شراء عقود نفطية مستقبلية والاحتفاظ بها لمدة تزيد عن 15 يوم من تاريخ الشراء يتم فيها الاتفاق الآن والتسليم يكون مستقبلا، حيث هذا النوع من الاسواق يلزم المشتري بتحديد كمية الشحنة التي يجب أن لا تقل عن 500ألف برميل وعلى

[1] . أوليفير ريبيل، **منظمة أوبك التي تواجه تحدياتها النفطية والتقنية**، الجمعية الفرنسية للفنيين والمهنيون النفطيون، العدد 418، باريس، فبراير 1999، ص 95.

[2] . بودية مونيا، فخاري فاروق، زبيري نورة، **الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر بين تقلبات أسعار النفط واستغلال الإمكانات المتاحة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017، ص886.

البائع تحديد تاريخ توفرها وتتخصص هذه العقود في أنواع محددة من منتجات النفط كالبنزين ووقود الطائرات، وفي الغالب تكون هذه الاسواق غير منظمة.[1]

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية العالمية

يمكن إجمالا تحديد الأطراف المتدخلة في القطاع النفطي في طرفين أساسين، طرف من جهة العرض والذي يمثله الدول المنتجة والمصدرة للنفط التي تمثلها منظمة "الأوبك" والمنتجين خارج "الأوبك"، أما من جهة الطلب يمثله وكالة الطاقة العالمية والشركات الكبرى النفطية.

أولا: الأطراف المتدخلة من جهة العرض

إنهم المنتجين للنفط والذين يقومون بتصديره في الأسواق العالمية ونذكرهم كالآتي:

1. منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط "الأوبك":

هي منظمة عالمية حكومية دائمة تضم 13 دوله تعتمد في الأساس على العوائد النفطية الناتجة عن تصدير النفط لتحقيق مدخولها ويطلق عليها باختصار اسم منظمة "الأوبك" تمتلك الدول الأعضاء في هذه المنظمة 40% من الناتج العالمي من الخام و70% من الاحتياط العالمي للنفط.[2]

2. الدول المنتجة والمصدرة للنفط خارج "الأوبك":

وهي الدول الغير عضوة في منظمة "الأوبك" والتي تقوم بإنتاج وتصدير النفط للأسواق العالمية يبلغ عدد هذه الدول الغير أعضاء والمنتجين للنفط خارج المنظمة ب 11 دولة تتصدرهم روسيا باعتبارها أهم المنتجين والمصدرين في العالم والآخرين هم: عمان، ماليزيا ،السودان، المكسيك، البحرين، إندونيسيا.[3]

---

[1] . سعيد خليفة الحموي، **أساسيات إنتاج الطاقة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2016، ص 114.

[2] . سعيد خليفة الحموي، مرجع سابق، ص114.

[3] . سعيد خليفة الحموي، مرجع سابق، ص114.

ثانيا: أطراف المتدخلون من جهة الطلب

1. وكالة الطاقة العالمية (IEA):

هي منظمة دولية تأسست في عام 1973م من قبل 16 دولة صناعية: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، بلجيكا، ألمانيا، اليابان، النمسا، هولندا كندا، الدنمارك، سويسرا، اسبانيا، السويد، ايرلندا، لكسمبورج. وتطلع الوكالة بالمراقبة والتحليل المستمر لأسواق الطاقة وسياساتها وتقنياتها وأبحاثها مقرها باريس، تمتلك المنظمة رصيدا استراتيجيا من النفط الذي يخولها من القيام بالتدخل في السوق النفطي كلما دعت الحاجه لذلك كما ان هذا المخزون الاستراتيجي هو بمثابة تحصين للدول الصناعية من سياسات "الأوبك" التي تضر مصالحهم الاقتصادية، في عام 1974م اعلنت الوكالة كمنظمة مستقلة ل "OCED" تضم الآن الوكالة وتضم 28 دولة صناعية.[1]

2. شركات النفط الكبرى:

وهي سبع شركات أطلق عليها اسم الشقيقات السبع التي تمتلك وتسيطر على جميع نشاطات صناعه النفط من انتاج وتكرير والنقل التي تقوم باحتكار السوق النفطية العالمية حيث لها النصيب الاكبر من نتائج هذه الصناعة بمختلف مراحلها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا:

- الشركات الأمريكية هي:
  - سوكوني موبيل وهي شركه موبيل حاليا.
  - ستاندر أويل نيو جيرسي وهي شركه اكسون حاليا.
  - ستاندر أويل كاليفورنيا وهي شركه شيفرون حاليا.

[1]. غريب نوح، **أثر العامل الطاقوي على مكانه الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى**، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعه وهران 2 وهران، الجزائر، 2020، ص 110- 111.

- جلب.
- تكساس وهي شركه تكساسو الحالية.

- الشركات الإنجليزية او المشتركة:
  - الشركة الهولندية البريطانية.
  - شركة البترول البريطانية.

ومن هذا السياق فإن الشركات النفطية الأمريكية هي أقوى الشركات لاهتمامها بالصناعة النفطية مبكرا منذ اكتشاف أول حقل للنفط عام 1859م واستمرت الاكتشافات إلى 1900م حيث بلغ إنتاج النفط إلى 43% من الإنتاج الاجمالي العالمي أي بما يقدر 21 مليون طن ثم ارتفع الإنتاج في عام 1950م إلى حوالي ما يقارب 52% من الإنتاج العالمي أي ما يعادل 530 مليون طن. [1]

[1] . علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، القاهرة، مصر، 2008، ص 72.

المبحث الثالث: استراتيجية الأسعار في الاقتصاد النفطي

يعتبر النفط من أكثر السلع الاستراتيجية تداولا في العالم، إلا أن أسعار هذا المورد تتميز بتقلبات كثيرة أكثر من أي سلعة أخرى، تحددها بالدرجة الأولى تفاعلات العرض والطلب عليه في السوق النفطية العالمية، إضافة إلى ذلك حكمت هذه التقلبات في العديد من المناسبات عوامل سياسية واستراتيجية لتنافس الدول المصدرة للنفط التي تجسدت في تكتلات وتحالفات وتنظيمات مضادة لها من جانب الدول المستهلكة للنفط، وتم إدخال هذه العلاقات بين أطراف هذه الصناعة حيث كان لها التأثير على السعر، ومن ثم على السوق النفطية العالمية والنظام الاقتصادي العالمي ككل.

المطلب الأول: تسعير النفط في الأسواق العالمية

أولا: تعريف أسعار النفط وأنواعه

1. **تعريف سعر النفط:** هو قيمة السلعة النفطية تعطى بالنقود خلال فتره زمنية معينة تحت تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى المناخية كذلك طبيعة الأسواق السائدة في تلك الفترة.[1]

إن السعر النفطي هو المقدار النقدي الذي يعطى للسلع النفطية خلال مدة زمنية معينة، راجع إلى طبيعة السوق النفطية السائدة في تلك الفترة أو نتيجة تأثير عوامل سياسية مناخية اقتصادية.[2]

[1] . بن يبا محمد، بن العارية حسين، **دراسة لأثر تقلبات اسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص1139.

[2] . . لباني يسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنه 2002 م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008-2009، ص72.

تعددت العوامل المؤثرة فيه واختلفت طرق تحديده وذلك حسب مراحل نشأته التاريخية، حيث في بدأيه الأمر كانت تحدده تكلفة الانتاج مضافة إليها الربح المتوسط، لذلك فان تقلبات طبيعة السوق تغير من مفهوم سعر النفط ليصير سعرا احتكاريا تهيمن عليه الشركات البترولية الكبرى، فبطبيعة الحال يصبح سعرا محتكرا أيضا من قبل الدول المنتجة حتى اصبحت شروط العرض والطلب هي التي تحدده بعد تغيير ميكانيزمات السوق البترولية النفطية حيث شهدت مراكز القوى البترولية تغيرات وتطورات هامة في قواعد تسعير البترول ما يقابله تغير متزامن في الصناعة البترولية.[1]

2. أنواع سعر النفط:

تتداول الأسواق النفطية أسعار مختلفة للنفط لذلك نميز عدة أنواع من أسعار النفط كالآتي:

أ. السعر الحقيقي (Actual Price):

هو سعر يعبر عن تطور السعر النفطي عبر فترات زمنية مختلفة كما يعتبر حاليا السعر الاسمي منسوب إلى سنة الأساس بموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في سنة الأساس يتم حساب السعر الحقيقي حسب السعر الاسمي الحالي وذلك بعد تجنب تأثير عوامل التضخم أو التغير في سعر صرف الدولار المتمثل بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية.[2]

---

[1] Ayoub Antoine, Percebois Jacque, Pétrole, marché et stratégies. Economica, paris, 1987, p3.

[2] . سليم جابو، ربيع بوصبيع العياش، **دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية (حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2018)**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2020، ص301-302.

ب. السعر الرسمي (Official Price):

إن السعر الرسمي في نظر بعض الاقتصاديين يرتبط بتغيرات السوق الفورية للنفط ويتحدد بالقيمة النقدية لوحدة النفط في زمن معلوم كما يتحدد من طرف جهات رسمية حكومية أو إدارية، حيث ظهر هذا السعر سنه 1830م عندما كان البيع عند البئر النفطي فأعلنت الشركات عن أسعاره ودعمه بحسومات، وهناك بدأ التنافس التسعيري.[1]

ت. السعر المعلن (Posted Price):

كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة لاستخدام هذا النوع من الأسعار عن طريق الشركات البترولية التي كانت تعلنه عند آبار الانتاج ثم عند موانئ التصدير حيث يعتبر السعر المعلن من أهم الأسعار المعتمدة في النظام العالمي لتسعير إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وبغض النظر عن المورد الأساسي لتصدير النفط فإن أسعاره تتحدد اعتبارا أنه آتيا من خليج المكسيك.[2]

ث. السعر الاسمي (Nominal Price):

هو المقدار النقدي المعبر عنه بالدولار لبرميل النفط الواحد خلال لحظه زمنية محددة.[3]

ج. السعر المرجعي (Reference Price):

هو أقل سعرا عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الحقيقي كما يعرف بسعر الإشارة حيث يحدد هذا الأخير بعد إضافة العلاوات المتعلقة بالكثافة وضعف احتواء الكبريت وتكلفة الحمولة إلى السعر المعلن، وعلى أساسه تحسب حصيلة الجباية البترولية واقتسام العوائد فيما بينها،

[1] . بن بيا محمد، مرجع سبق ذكره، ص1140.

[2] . زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، الجزائر، ص59.

[3] . سليم جابو، مرجع سبق ذكره، ص301.

ونظرا لأهميته السعر المرجعي تم العمل به بين الشركات البترولية العالمية منها الدول البترولية المنتجة.[1]

ح. السعر الفوري (Spot Price):

يعتبر السعر الفوري غير مستقر لارتباطه بمستوى الاختلالات بين قوى العرض والطلب كما انه يستعمل في السوق البترولية الحرة بوحدة بترولية متبادلة فوريا، فقد ظهر في نهاية السبعينات بسبب الاختلالات في مستويات العرض والطلب.[2]

خ. سعر الكلفة الضريبة (Tax cost Prit):

هو السعر الذي تتحرك به كل الأسعار في السوق النفطية فقط ظهر من قبل الشركات النفطية العامة على الأراضي النفطية التي كانت تقوم باستخراج النفط ثم شرائه منها بأسعار تعادل الكلفة الإنتاجية مضافة إليها عائد الحكومة وهو الضريبة على الدخل.[3]

ثانيا: قواعد تسعير النفط

وضعت الشقيقات السبع مجموعة من الترتيبات والأنظمة لتسعير النفط فقط صممت عدة قواعد لتسعيره بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الدولية التي يمكن تصنيفها كالآتي:

---

[1] . دخلي عبد الرحمن، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم ماليه، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2014-2015، الجزائر، ص 52.

[2] . دخلي عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] . بن بيا محمد، مرجع سبق ذكره، ص1140.

1. في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك:

نتطرق إلى أهمية الولايات المتحدة كمنتج ومصدر للنفط قبل الحرب العالمية الثانية وتأثير سياساتها ومصالحها على أسعار النفط، كما أن أسعار النفط في تلك الفترة تحددت بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك، وذلك بفضل اتفاق بين ثلاث شركات نفطية كبرى، حيث أن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني أن السعر العالمي للنفط يتحدد بالسعر المعلن في خليج المكسيك، مع إضافة تكاليف النقل. كما نشير إلى أن الشركات النفطية الكبرى سيطرت على عمليات الاستخراج والإنتاج والنقل والتسويق للنفط في الشرق الأوسط، وبالتالي تم تطبيق النظام الجديد على النفط المستوردة من الخليج العربي، كذلك أن أسعار النفط العربي الخام في الخليج العربي ارتبطت بأسعار النفط الأمريكي في خليج المكسيك بالإضافة إلى أن الإنتاج النفطي الأمريكي كان يشكل نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي قبل الحرب العالمية الثانية، لكنها انخفضت بعد ذلك بسبب زيادة الإنتاج في مناطق أخرى و أن الشركات النفطية الكبرى سيطرت على السوق العالمية وأسعار النفط بشكل عام. وننوه أن نظام نقطة التسعير الأحادية في خليج المكسيك فقد أهميته بسبب ظهور مناطق إنتاج جديدة وحاجة الدول المتحاربة لمصادر النفط ذات التكاليف المنخفضة، وبالتالي، اختارت الشركات النفطية الكبرى الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط على المستوى العالمي.[1]

2. نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك:

تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة بدأ في عام 1945م، بدأت البحرية البريطانية في ملاحظة ارتفاع غير مبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية. تحت ضغوط الحكومة البريطانية، اضطرت الشركات العالمية إلى الاعتراف

[1] . جابا الله مصطفى، **تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، عدد 09، مجلد 01، جامعه حمة لخضر، واد سوف، جوان 2016، الجزائر، ص5.

بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير النفط. تم تحديد سعر الأساس في نقطة عبدان في إيران بنفس مستوى سعر النفط في خليج المكسيك. بعد ذلك، طلبت الولايات المتحدة من الشركات النفطية تحديد سعر الأساس من رأس تنورة في السعودية بنفس مستوى سعر النفط في خليج المكسيك. بناءً على هذا النظام، هناك نقطتان لتحديد الأسعار، واحدة في الخليج العربي والأخرى في خليج المكسيك، يجب أن يكون السعر المعلن في النقطتين واحدًا وموحدًا بين الخليجين. تحسب تكاليف النقل من الخليج العربي وخليج المكسيك إلى ميناء الاستيراد. هذا النظام قوي ومساعد للنفط العربي في منافسة النفط الأمريكي. استمرت قواعد التسعير حتى بعد دخول الصناعة النفطية إلى نظام المناصفة والتملك في عام 1982، تم تجديد أسعار النفط خلال الفترة من 1973م إلى 1976م من خلال التعديلات التي أجرتها أوبك. رغم تحديد حصص إنتاجية لكل دولة عضوة في أوبك، تعتمد السوق النفطية العالمية على تغيرات عديدة في تحديد أسعار النفط الخام.[1]

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط

أولا: الطلب على النفط

يتحدد الطلب على النفط بعدة محددات وعوامل أهمها:[2]

[1] . إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980 2014**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2015 2016، ص113.

[2] . عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط أوبك في ظل سوق النفط العالمي**، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص123.

1. أسعار النفط أو أسعار الطاقة عموما:

يرتبط سعر النفط أو سعر الطاقة عموما مع الطلب عليها حيث يتأثر سعر النفط على الطلب بعاملين: مرونة الطلب السعرية وبدائل الطاقة، كما يلاحظ أن هذان العاملان يؤثران بشكل أكبر في الفترة الطويلة على عكس الفترة القصيرة التي يصعب فيها ايجاد مصدر آخر للطاقة.

2. النمو الاقتصادي العالمي:

في ظل التطور التكنولوجي الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بالمصادر الطاقوي الأخرى فإن كلما زاد النمو الاقتصادي زاد الاستهلاك النفطي والعكس صحيح أي كلما انخفض النمو الاقتصادي نقص الطلب على النفط أي لهما علاقة متداخلة كل عامل يؤثر على الآخر

3. متوسط دخل الفرد:

كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه قوة استهلاك الطاقة الذي يعتبر مؤشرا للمستوى المعيشي الجيد للفرد وبذلك يزيد الطلب على النفط.

4. هيكل الناتج القومي:

إن الدول المتطورة تستهلك طاقة أكبر من الدول النامية وهذا راجع لاحتلال الصناعة مركزا هاما في الدول المتقدة كصناعه الكيماويات وبهذا يزداد الطلب على النفط حيث تركز الدول النامية على قطاع الزراعة التي لا تحتاج لاستهلاك الطاقة.

5. المناخ:

يتأثر استهلاك الطاقة بالمناخ خاصة في فصل الصيف عند ارتفاع درجة الحرارة يرتفع معها استهلاك الطاقة أو في فصل الشتاء في البلدان التي يزداد فيها البرد يزداد معها استهلاك الطاقة مما يزيد الطلب على النفط، كذلك الكوارث الطبيعية تؤثر على طلب النفط وهذا ما

شهدته الولايات المتحدة سنة 2005م حين ضربها الاعصار وأثر أثرا كبيرا على طلب العالمي للبترول.

ثانيا: العرض من النفط

يتأثر العرض النفطي بالعديد من العوامل المختلفة التي تتباين بين التزايد والارتفاع التناقص والانخفاض وهذا ما تحدده العوامل الآتية:[1]

1. سعر السلع النفطية:

يؤثر سعر السلع النفطية تأثيرا كبيرا على أساسيات العرض، حيث الارتفاع المتزايد لأسعار النفط يقابله الزيادة المتواصلة على العرض وانخفاض سعره يؤدي إلى تدني وانخفاض العرض في الأسواق وبالتالي نقص الكمية المنتجة والمعروضة.

2.سعر السلع البديلة:

قبل اكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر أخرى للطاقة مثل الفحم، ونظرًا لتكاليف استخراجه الباهظة وصعوبته، تم اللجوء إلى النفط كمصدر طاقة أقل تكلفة. ومع مرور الوقت وحدوث أزمات نفطية، أصبحت الدول المصنعة تهتم بالبحث عن مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والفحم والذرة، بعد أن تم إهمالها سابقًا. وأصبحت هذه المصادر تنافس النفط، على الرغم من قلة بعضها، بسبب اختلاف خصائصها وفوائدها واستغلالها الاقتصادي والصناعي.

3. مقدار الطلب على النفط:

تأثير السعر على العرض للسلعة النفطية يعتبر أمرًا هامًا وأساسيًا، فعندما يرتفع سعر النفط، يكون له تأثير حافز على زيادة العرض بشكل عام، وعلى العكس من ذلك، عندما

[1] . عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص125.

ينخفض سعر النفط، يؤدي ذلك إلى تناقص العرض. يجب ملاحظة أن التغير في السعر يؤدي إلى تغيير في الكمية المنتجة والمعروضة من النفط، ويعتمد ذلك على الفترة الزمنية وطبيعة السوق الموجودة.

4. سياسة الإنتاج أو السياسة البترولية:

تأثير هذا العامل على عرض السلعة البترولية كبير جدًا، سواء بزيادته أو نقصانه أو استقراره. تُعرف السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج بأنها مجموعة من الإجراءات التي تُتخذ من قبل جهة أو جهات معينة لاستغلال النفط، وذلك من خلال التحكم في إنتاجه بشكل عام وفي عرضه بشكل خاص.

5. المنافسة بين المنتجين للنفط:

يسعى كل منتج إلى زيادة حصته في السوق النفطية، سواء كانت دولة أو شركة نفطية، تتنافس الدول الأعضاء في منظمة أوبك مع الدول غير الأعضاء في الحصول على حصة أكبر من السوق. وتتنافس أيضًا الدول الأعضاء في أوبك مع بعضها البعض، خاصة الدول الخليجية التي تمتلك احتياطيات كبيرة من النفط وتسعى لزيادة مبيعاتها، لذلك يصعب بعض الأحيان على الأوبيك فرض حصص الإنتاج لكل دولة عظمى نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول الضعيفة.

المطلب الثالث: أزمات النفط العالمية في ظل تقلبات أسعار النفط

في سنة 1973م شهدت الدول النفطية تغيرات وتحولات مالية كبيرة حيث أن الدول المصدرة للنفط تستفيد من امتيازات احتكارية نتيجة علاقتها مع الدول النفطية وارتفاع صادراتها، حيث تصبح الدولة وسيط بين القطاع الاقتصادي الوطني وقطاع النفط ويتم ذلك بعد تجميع

كل الايرادات وتقوم الدولة بتوزيعها عن طريق الانفاق العام، كما تمثل هذه الايرادات نسبة معتبرة من الدخل الوطني تخصص لاستعمالات مختلفة تتحدد بها التنمية المستقبلية.[1]

أولا: مفهوم الاقتصاديات النفطية

تعتبر الاقتصاديات النفطية أحد أهم مجالات البحوث الاقتصادية المعاصرة بدأيه من القرن 20، حيث في هذه الفترة اقتحمت الثروة النفطية جميع المجالات مما أدى إلى ارتفاع استغلال النفط بشكل واسع، وجعل هذا من النفط مادة علمية أساسية تدرس في أكبر الجامعات والمعاهد العلمية في قارتي أمريكا أوروبا كالمعهد الفرنسي للنفط مقره باريس(institut français du pétrole) المعهد الأمريكي للنفط (American Petroleum Institut)على أثر هذا انشأت المنظمات الاقتصادية التالية : منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفطOAPEC والوكالة العامة للطاقة AIE وكان ذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.[2]

1. تعريف الاقتصادية النفطية:

الاقتصاد الريعي النفطي يعتمد على الاقتصاد الناتج من إنتاج النفط الذي تملكه الدولة حيث يعتمد الاقتصاد الوطني على هذا الريع بعد تحديده بمعايير اسهام القطاع المحلي

[1] . صادق هادي، **دور التوزيع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال فترة (2000-2012)**، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2014، ص 60.

[2] . شبورو سليم، مناد علي، **النفطية وخيار التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2016**، مجلة دفاتر MECASالمجلد 16، العدد 01، جوان 2020، ص 334.

الإجمالي وتمويل الإيرادات النفطية للاستثمار العام، يوصف كذلك اقتصادا ريعيا عندما تتجاوز مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة.[1]

يوضح الجدول أسفله 10 دول منتجة للنفط في العالم لسنة 2023:[2]

جدول رقم 05: الدول المنتجة للبترول سنة 2023.

الدولة	متوسط انتاج(النفط مليون برميل/اليوم)	النسبة من الانتاج العالمي
الولايات م.أ	12,76	%13
روسيا	11,19	%12
السعودية	9,08	%10
كندا	6,60	%7
البرازيل	4,481	%4
الصين	4,30	% 4
العراق	4,203	% 4
الامارات	3,22	% 3
الكويت	2,80	% 3
المكسيك	2,70	% 3

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المرجع رقم 2

ثانيا: الصدمات النفطية لفترة (1973-2020)

شهد العالم مجموعة من الأزمات النفطية التي أثرت بشكل واسع على الاقتصاد العالمي نذكر أهم هذه المراحل:

[1] . مدلس نجاة، مبسوط هوارية، **الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية دراسة نظرية تحليلية**، مجلة المشكاة، العدد 05، 2017، ص181.

[2] https://www.alaraby.co.uk/infograph-media.

1. أزمة 1973م:

نتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثل دول من اعضاء الأوبك في الكويت واتخذوا قرار زيادة سعر النفط بنسبة 70%، حيث تمكنوا من مضاعفة سعر النفط إلى مستويات وأبعاد لم تكن متوقعة وذلك عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغله النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى.[1]

2. أزمة 1979م:

شهدت هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط مع بدأيه اندلاع الثورة الإيرانية ضد حكم الشاه سنة 1979 م، حيث وصل سعر البرميل إلى 36 دولار أمريكي سنة 1980م، ثم بدا بالانخفاض إلى أن وصل إلى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985م.[2]

3. الأزمة النفطية العسكرية 1986م:

أعدت وكالة الطاقة الدولية برنامجا لتخفيض استهلاك الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص وتشجيع الدول المصدرين خارج الأوبك لخفض إنتاج وصادرات نفط الأوبك، حيث انخفض سعر النفط إلى حوالي 11. 575 دولار للبرميل في منتصف عام 1986م، مع ذلك أصبحت أربع من ستة بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة.[3]

---

[1] . موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر 2009- 2010، ص73.

[2] . قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشلف الجزائر 2008 2009، ص93.

[3] . جاسم السعدون، الأزمة المالية العالمية والنفط توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها في النفط، ورقة بحث مقدمة إلى منتدى التنمية بعنوان: الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص107.

4. أزمة (1990- 1991):

ارتفع في هذه الفترة سعر النفط إلى أن وصل دروته 40 دولار للبرميل وذلك في حرب الخليج الثانية حيث تعرضت السوق النفطية العالمية في بدأيه التسعينات لأزمة حادة.[1]

5. الأزمة الآسيوية 1998:

عرفت السوق النفطية العالمية في هذه الفترة أزمات أخلت التوازن بين العرض والطلب حيث من ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصاديه أثرت على حجم الإنتاج فانعكس ذلك على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الأوبيك من 25 مليون برميل في اليوم إلى 27.5 برميل يوم في اليوم، مما ساهم في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية والزيادة في الاختلال السوق النفطية معا انخفاض سعر النفط إلى 12.3 دولار للبرميل.[2]

6. ثورة أسعار النفط 2004م:

بدأ ارتفاع سعر النفط في هذه الفترة ووصل إلى 51 دولار للبرميل وبقي في ارتفاع مستمر إلى أن وصل إلى 92.7 دولار للبرميل في اليوم خلال سنة 2008 حتى وصل دروته إلى 113.5 دولار للبرميل في اليوم خلال الربع الثالث لسنة 2008 ويعود السبب الرئيسي إلى ذلك تفاقم الأزمة المالية العالمية وانهيارات أسواق المال والمؤسسات الصرفية.[3]

---

[1] . بوشول السعيد، **انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء اسواق الأوراق المالية الخليجية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة المدية الجزائر، يومي 07و 08 سبتمبر، 2015، ص05.

[2] . بوشول السعيد مرجع سبق ذكره، ص104.

[3] . قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سبق ذكره، ص104.

7. أزمة 2014م:

تباطأ نمو طلب على النفط في الصين وبذلك استمرار تراجع أسعاره حيث شهدت الأوبك انخفاضا أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014م حتى بدأيه عام 2015م إلى أن وصل سعر البرميل الواحد 105.4 دولار، وإلى 29 دولار للبرميل في اليوم في سنة 2015م وهذا أكبر انهيار تشهده الاسواق العالمية في سعر النفط منذ عام 2008 ما يقابله زيادة مخزونات النفط العام في الولايات المتحدة الأمريكية وارتفاع الدولار توقعا لتحسن الاقتصاد الأمريكي.[1]

8. الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 2019-2020:

انخفض سعر النفط خلال عام 2020 بشكل كبير ويمثل أعلى وتيرة مسجلة له منذ عام 2015 وذلك راجع إلى تداعيات فيروس كورونا المستجد واجراءات غلق اقتصاديات العالم الذي قابله انهيار فوري ومفاجئ في سعر النفط ووصل إلى 20 دولار للبرميل في اليوم حيث كان يقدر في سنة 2018 ب 80 دولار للبرميل/اليوم، وبـ 70 دولار للبرميل/اليوم في سنة 2019.[2]

[1] . منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات، مارس 2015م.

[2] Eric Heyer, Paul Hubert : L'impact de la baisse du prix du pétrole lié à la crise de la covid-19 sur les entreprises et ménages français, revue de L'OFCE, pp : 137-162, aval 2020, p139

خلاصة الفصـــــــــــــل:

تناولنا في هذا الفصل النفط والاقتصاديات النفطية، فكخطوة أولى حاولنا إلقاء الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفط، السوق النفطية العالمية، ثم تطرقنا إلى استراتيجية التسعير في الاقتصاد النفطي مع إبراز أهم محددات أسعار النفط، وأنواعها، كما حاولنا تسليط الضوء على أهم الأزمات النفطية التي تعرضت لها الأسواق العالمية، وقد استنتجنا من هذا الفصل النقاط التالية:

- ✓ يعتبر النفط مصدر أساسي للطاقة في العالم، فهو سلعة استراتيجية للدول المصدرة والمستوردة على حد سواء، تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طابع الدولية.
- ✓ للنفط خصائص ومميزات وأنواع كثيرة، ساهمت في اختلاف جودته ونقاوته من الكبريت، وبالتالي التأثير على سعره.
- ✓ للنفط أهمية كبيرة على الصعيد الاقتصادي، صناعية، تجارية وزراعية، كما يعتبر عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه على الصعيد الاجتماعي، لما يوفره من متطلبات الانسان وحاجياته اليومية من خدمات وحاجات استهلاكية.
- ✓ سوق النفط العالمية تعتبر أهم سوق في العالم لحجم المعاملات الضخمة التي تتم فيها ونظرا لأهمية السلعة القائمة عليها هذه السوق(النفط)، يوجد نوعين منها وهي السوق الفورية والسوق الآجلة.
- ✓ السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا في العالم، حيث يصعب التنبؤ بأسعار النفط داخلها، نظرا للطبيعة الاحتكارية التي تميزها.
- ✓ تتحدد الأطراف المتدخلة في السوق النفطي في طرفين أساسيين، طرف من جهة العرض يمثله الدول المنتجة والمصدرة للنفط التي تمثله منظمة "الأوبك" والمنتجين خارج "الأوبك"، أما من جهة الطلب يمثله وكالة الطاقة العالمية والشركات الكبرى النفطية.

- ✓ يتحدد سعر النفط بناءا على مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بخصائص النفط ونوعيته ومنها ما يتعلق بتفاعلات العرض والطلب عليه في السوق النفطية العالمية وأيضا عوامل سياسية واستراتيجية كالحروب والأزمات المالية.
- ✓ شهد العالم مجموعة من الازمات النفطية منها ما شكلت طفرات في أسعار النفط فارتفعت بشكل كبير وسببها الرئيسي النمو الاقتصادي الذي شهدته أهم البلدان المستوردة للنفط مما أدى إلى زيادة الطلب على النفط من قبلها، ومنها ما أدت إلى انهياره إلى مستويات دنيا في العديد من المناسبات والتي من اهم أسبابها الحروب والأزمة المالية العالمية والظروف الصحية التي عرفها العالم.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإنفاق العام

تمهيد:

إن أهمية دراسة النفقات العمومية ازدادت مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية وتعود أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة للوصول إلى مبتغاها أي الأهداف التي ترمي إليها.

فنظرية النفقات العامة تطورت بتطور دور الدولة ووظائفها في الحياة الاقتصادية، فحسب المفهوم التقليدي فإن دور الدولة اقتصر على القيام بالوظائف التقليدية من دفاع وأمن وعدالة إضافة إلى بعض النشاطات الاقتصادية المحدودة التي تقتصر على خدمات المرافق العامة، فقد اهتم التقليديون بكمية النفقات العامة لا محتواها.

أما من وجهة النظر الحديثة في المالية العامة ومع تطور الفكر الاقتصادي فقد توسعت مجالات النفقات العمومية نتيجة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فاختلفت النظرة إلى النفقات العمومية اختلافا جوهريا فقد اهتم باحثو المالية العامة الحديثة بطبيعة النفقات العامة ومحتوياتها قبل اهتمامهم بمبالغها، وفي هذا الصدد زادت أهمية الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها التي تسعى إليها.

وقصد التعرف على الإنفاق العام والإلمام بمختلف جوانبه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى 3 مباحث كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي.

المبحث الثاني: ظاهرة ازدياد حجم الإنفاق العام.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وتطوره في الفكر المالي

تقوم الدولة باللجوء إلى الإنفاق العام خلال قيامها بوظائف عديدة من خلال التدخل في النشاط الاقتصادي بهدف توجيهه وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ذلك مع زيادة الحاجات العامة وتطورت النظرة إلى الإنفاق العام مع تطور الفكر المالي بداية من الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على عدم تدخل الدولة من بعده يأتي الفكر "الكينزي" الذي يقوم بتدخل الدولة لترتيب الحياة الاقتصادية أما الفكر المعاصر يقوم على التدخلات العديدة للدولة واهتماماتها بالنشاط الاقتصادي حيث ساهمت في إحداث توازن في المجتمع وتطور الحياة الاقتصادية وزيادة حجم الإنفاق العام مع وضع عدة ضوابط وجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بصرف النفقة العامة.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام.

للإنفاق العام مجموعة من التعاريف عبر تطور الفكر الاقتصادي.

أولا: تعريف النفقات العامة

1. لغة:

- **النفقة:** جمع نفقات، اسم من الإنفاق وهو ما يبذل من المال أي ما ينفق من الدراهم ونحوها.[1]
- **العامة:** جمع عام وهو خلاف الخاصة أي ضده.[2]

[1] . قاموس المعاني، **قاموس الكتروني عربي-عربي**، موقع، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الاطلاع 2024/05/03، ساعة 18:00.

[2] . قاموس المعاني مرجع سبق ذكره.

2. اصطلاحا:

- هناك عدة تعاريف حددت مفهوم النفقة العامة حيث عرفت النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق منفعة عامة.[1]
- كما تعرف النفقة العامة بأنها مقدار نقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون لغرض اشباع حاجة عامة أو أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامة.[2]
- كما تعتبر الجزء من الإنفاق القومي الذي يتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع للحصول على السلع والخدمات اللازمة لقيامه بدوره المطلوب في الاقتصاد.[3] الإنفاق العام هو ما تنفقه الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمشروعات العامة على السلع والخدمات المحولة مثل فوائد الدين العام ومعاشات التقاعد هذا ما تعرفه موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية.[4]
- تعرف المالية العامة الإسلامية الإنفاق العام بأنه مبلغ من المال داخل في الذمة المالية للدولة حيث يقوم الإمام باستخدامه أو انفاقه لإشباع حاجة عامة وفقا لمعايير الشريعة الإسلامية.[5]

---

[1]. سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، بيروت، ص 25.

[2] . خالد عبد العظيم أبو غابة، حسني محمد جاد الرب، **الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه**، دار الفكر الجامعي، 2011، ط1، الاسكندرية، ص 09.

[3]. سلامي الشامي، **تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990- 2009**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد 09، 2014، ص 94.

[4]. عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، بيروت، ص685.

[5] . عبد الله حاسن الجابري، **سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز وآثارها الاقتصادية دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث**، مجلة جامعة أم القري للعلوم الشرعية واللغة العربية، العدد 25، مجلد 15، السعودية، 2022، ص 645.

- ويعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة بأنها مبلغ من المال ينفقه شخص عام قصد أداء خدمة ذات منفعة عامة.[1]

ثانيا: عناصر أو خصائص النفقات العامة

نحدد عناصر النفقات العامة في ثلاثة عناصر وهي المبلغ النقدي يقوم شخص عام بإنفاقه (الدولة أو أحد هيئتها) والهدف منها تحقيق المنفعة العامة وتتمثل فيما يلي:

1. النفقة العامة "مبلغ نقدي":

النفقة العامة تسيرها الدولة حيث تقوم بواجباتها فيها باستخدام مبالغ نقدية تخص السلع وخدمات من أجل تسيير المرافق العامة وتخص رؤوس الأموال للقيام بالاستثمارات والمشاريع الاقتصادية وكذلك منح الاعانات الاجتماعية والثقافية حيث الوسائل الغير نقدية التي تتبعها الدولة من سلع وخدمات ومساعدات لا تعتبر نفقة عامة كالسكن المجاني.[2]

يعتبر الإنفاق النقدي من أهم وأفضل طرق النفقات العامة التي تقوم بها الدولة وهذا لأنه يساعد النظام المالي الحديد على ترسيخ مبدأ الرقابة المتعددة على النفقات العامة ويضمن حسن استخدامها واستغلالها في تلبية حاجات الأفراد، كما أن الإنفاق العيني يثير العديد من الاشكاليات التنظيمية والإدارية التي تؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد وهذا لصعوبة رقابته.[3]

---

[1] . غازي عناية، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الدار البيارق، 1998، ط1، عمان، ص 187.

[2] . محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، 2023، عنابة، الجزائر، ص23.

[3] . محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ط03، بن عكنون، الجزائر، ص 57.

2. تقوم الدولة بإنفاقها أو إحدى هيئاتها:

النفقات العامة وهي نفقات الهيئات المحلية ومشروعات ومؤسسات الدولة التي تخضع لتنظيم تجاري يهدف إلى تحقيق ربح معين قصد تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، فالدولة هي المسؤولة عن النفقات العامة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين الموضوعة والمعمول بها من طرف السلطة التشريعية كالتبرع لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى.[1]

فقد استند الفكر المالي إلى معيارين لتحديد طبيعة الإنفاق العام الأول قانوني والآخر وظيفي يتبينان فيما يلي:

- **المعيار القانوني أو المعنوي:** يعتبر هذا المعيار الإنفاق عام إذا صدر من شخص عام وإنفاق خاص إذا صدر من شخص خاص كما يتركز على الطبيعة القانونية للشخص المنفق بغض النظر عن الطبيعة والهدف.[2]
- **المعيار الوظيفي:** يتركز هذا المعيار على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم على الإنفاق وليس على طبيعته القانونية.[3]

3. هدف النفقات العامة:

يقصد بهدف النفقات العامة وهو تحقيق منفعة الأفراد وإشباع حاجياتهم العامة وتحقيق مصالحهم وهذا يتحقق وفق مبادئ أهمها:[4].

- تحقيق المساواة بين الأفراد والمواطنين في النفع العام.
- تبرير النفقة المراد تحقيقها وفق تنظيمات الأحكام التشريعية.

---

[1] . طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن، ص122.

[2] . محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3]. سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[4] . بن داود ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، الدار الجامعية، 2022، الإسكندرية، ص277.

- توجيه النفقة العامة لطلبيات الحاجات العامة التي تتولاها الدولة أو أحد هيئاتها.

المطلب الثاني: تطور الإنفاق العام في الفكر المالي

أولا: الإنفاق العام عند الكلاسيك

يستمد الفكر الكلاسيكي الاقتصادي أفكاره من نظرية آدم سميت "دعه يعمل دعه يمر" يعمل على حل مشاكل المجتمع الاقتصادية المتمثلة في تحديد أنواع وكميات السلع وطرق انتاجها وكيفية توزيعها على أفراد المجتمع حسب قانون ساي للمنافذ الذي يستند على أن المنتجات تتبادل مع المنتجات أي أن الإنتاج هو الذي يخلق المنافذ للإنتاج وأن العرض يخلق الطلب المساوي له وثمن العرض الكلي يساوي ثمن الطلب الكلي وهذا التساوي ضروري ودائم لحدوث أزمة فرط إنتاج عامة وإذا حدثت أزمة مؤقتة وجزئية تزول من خلال حركات الأثمان و يرون أن هذه المشاكل تحل تلقائيا بدون تدخل من الدولة، فهذا الأخير يؤدي إلى إضعاف حافز الأفراد الخاص نحو الأرباح والإنتاج، وعلى هذا الأساس فالفكر الكلاسيكي يقوم على عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها إلا في الاستثمار وإشباع الحاجات العامة مثل: الأمن الدفاع والعدالة.[1]

ويترتب على هذه النظرة استنباط عدة مبادئ في الفكر الاقتصادي تتمثل في:

- **تحديد النفقات العامة في الموازنة العامة:**

من خلال هذا المبدأ نقوم بتحديد حجم الإنفاق العام ثم نبحث عن مختلف مصادر الإيرادات العامة الأقل تكلفة لتمويل هذه النفقات من أجل ألا نحصل على ايرادات عامة أكبر من النفقات العامة حتى لا تبذر وألا نواجه عجز في الموازنة العامة من خلال تحصيل الإيرادات العامة من خلال القيام الدولة بوظائفها الأساسية.[2]

---

[1] . عادل فليح العلي، ماليه الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، عمان، ص107-108.

[2] . المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية، 2000، الجزء الأول، بيروت، ص36.

- **النفقة الأقل حجما هي أفضل النفقات العامة:** إن زيادة حجم الإنفاق العام يؤدي إلى هدر موارد مالية كبيرة وحرمان القطاع الخاص من الاستفادة منها وتحقيق عوائد مالية.[1]
- **حيادية النفقة العامة:** هي النفقة التي لا تؤثر على الاقتصاد ولا تغير من الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ولا تعدل من مراكز الطبقات الاجتماعية وبالتالي يرى الكلاسيك أن الإنفاق العام لا يؤثر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويتضمن هذا بدوره إهمال الجانب الوظيفي للنفقة العامة.[2]
- **الإنفاق الحكومي هو إنفاق غير منتج:** الإنفاق الحكومي يخصص للاستهلاك ولا يزيد في الثروة الاقتصادية لأنه غير منتج ويعتبر اهدار للأموال العامة وهذا ما يراه أصحاب الفكر الكلاسيكي لكونهم يؤمنون بفلسفة الاقتصاد الحر وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومنه يمكن القول أن الإنفاق العام لم يكن له أهمية في الفكر الكلاسيكي.[3]

ثانيا: الإنفاق العام عند كينز:

بعد ما فشل النظام الاقتصادي الحر في علاج أزمة الكساد العالمي 1929م، تحول الفكر الاقتصادي تحول كبير وبصدور مؤلف جون مينارد كينز الشهير (النظرية العامة للتوظيف و الفائدة والنقود عام 1933م)[4] ، حيث أوضح امكانية تحقيق توازن الاقتصاد القومي عند مستويات دون مستوى العمالة الكاملة، وتوسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية لأفرادها توسعا كبيرا وتغيرت النظرة إلى النفقات العامة تغيرا جذريا حيث لم تعد غير منتجة بالضرورة وإنها أصبحت جزءا مهما من الطلب الكلي وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي ، كما أن ليست

---

[1] . مرجع نفسه.

[2]. علي سيف المرزوقي، إلياس نجمة، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 1990- 2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28، 2012، ص 617.

[3]. عاطف وليد اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، 2010، الإسكندرية، ص108.

[4] . عاطف وليم أندراوس، مرجع سبق ذكره، ص11

أفضل النفقات أقلها حجما وإنما يتوقف الأمر على الآثار الاقتصادية التي تترتب على الإنفاق كما لم تعد النفقات العامة محايدة كما هو الحال في الفكر الكلاسيكي وأصبحت تؤثر في النشاط الاقتصادي ، ومما سبق فإن الاتفاق العام في ظل الفكر الكينزي أصبح له أهمية كبيرة من خلال معالجة أزمة الكساد العالمي (1929 – 1933).

ثالثا: الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر

تزايد الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر بصورة ملحوظة وكان له أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ذلك من خلال إنشاء المرافق والمشروعات الإنتاجية العامة وهو فكر يقترب من الفكر الكلاسيكي من ناحية التركيز على الحافز الخاص في المجال الاقتصادي دون أن يقلل من أهمية القطاع الحكومي في إشباع الحاجات العامة مع تأكيده لضرورة مراعاة منافع وتكاليف الأنشطة الاقتصادية العامة التي تزيد من رفاهية أفراد المجتمع.[1]

حيث أصبح الفكر الاقتصادي المعاصر يعتبر النفقة العامة أنها نفقة إيجابية تهدف إلى إحداث تطور اقتصادي واجتماعي ومالي في المجتمع، كما أصبحت الدولة تعتمد عليها لتحقيق عدة أهداف في الميدان الاقتصادي سواء بمنح الاعانات أو القيام ببعض المشروعات.[2]

نلاحظ أن الدولة زاد اهتمامها بالنشاط الاقتصادي مما أصبح لها دور هام في إحداث التوازن المجتمعي من خلال تفعيل مختلف جوانبه التالية:[3]

- رفع المستوى المعيشي ومعدل النمو الاقتصادي.
- تطوير المجتمع والاقتصاد القومي ليتكيف مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

[1] . المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] . علي سيف المرزوقي، إلياس نجمة، مرجع سبق ذكره، ص617.

[3] . بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص67.

- الحد من ظاهرة البطالة وتحقيق مناصب شغل وتوظيف ورفع من مستوى العمالة وقدراتها وبالتالي زيادة الاستثمارات في الموارد البشرية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي للابتعاد عن الكساد.
- زيادة القدرة الشرائية للفرد بتحقيق الاستقرار النقدي.
- إحداث التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

المطلب الثالث: ضوابط الإنفاق العام وتقسيماته

أولا: ضوابط الإنفاق العام

1. ضابط المنفعة:

يعتبر هذا الضابط قديم في الفكر الاقتصادي ويعني أن يكون الهدف من الإنفاق العام هو تعظيم المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة، ويتحقق ذلك من خلال تساوي المنفعة الحدية الاجتماعية مع التكاليف الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات النفقات العامة أي يتم الأخذ بالحسبان إلى كافة المنافع الحدية التي يحصل عليها المجتمع.[1]

2. ضابط العقلانية أو الاقتصاد:

يقصد بهذا الضابط وهو عدم إسراف المال العام حيث يرتبط ضابط الاقتصاد باقتصاد في النفقة العامة وتعظيمها من خلال الحفاظ على موارد المجتمع وهو ما دعى إليه "ساي" حيث اعتبر أن أفضل النفقات هي الأقل حجما.[2]

3. ضابط العدالة:

[1]. فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث، 2008، الأردن، ص111.

[2] . محمود محمد داغر، علي محمد علي، **الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا منهج السببية**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، مصر، ص111.

وهو العدالة في توزيع منافع النفقات العامة لتلبية حاجات أفراد المجتمع كذلك تحقيق العدالة في توزيع عبء النفقة العامة حيث يساهم كل فرد في المجتمع تحمل الأعباء العامة للدولة مع قبول الضرائب المتقاعدة وتحمل أصحاب الدخل المرتفع القسط الأكبر من هذه الأعباء.[1]

4. ضابط التلخيص:

يقصد بهذا الضابط أن صرف النفقة العامة يكون إلا بإذن السلطة المختصة كانت السلطة التشريعية أو الجهات الإدارية لأن النفقة العامة تتم بالقانون وهذا ما يميزها عن النفقة الخاصة لأنها تخضع للبرلمان في النطاق المركزي.[2]

ثانيا: تقسيمات الإنفاق العام

أعد علماء المالية العامة عدة تقسيمات للإنفاق العام وفق معايير اقتصادية إدارية مالية والسياسية حيث أجمع على أن هذه التقسيمات تتأسس من نوعين أساسيين تقسيمات علمية واقتصادية لضبط ميزانية الدولة.

1. التقسيمات العلمية أو النظرية للإنفاق العام:

التقسيمات العلمية للإنفاق العام تتعدد في عدة معايير متنوعة أهمها:

1.1 معيار الهدف: ويقسم بحد ذاته الإنفاق العام إلى:[3]

أ. **نفقات الخدمات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تنفق من أجل دعم الأسرة الفقيرة في مجال الصحة والتعليم.

---

[1] . عادل العدلي، **المالية العامة والقانون المالي الضريبي**، دار اطراء للنشر والتوزيع، 2009، ط1، الأردن، ص45.

[2] . فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013، ط1، الأردن، ص71.

[3] . طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء، 2008، ط1، عمان، ص123-124.

ب. النفقات الحكومية: وهي النفقات التي تنفق على العمل الحكومي كرواتب العاملين في الدولة وشراء المعدات والمنشئات للمؤسسات الحكومية.

ت. الإنفاق على خدمات الديون: وهي النفقات الخاصة بتسديد الديون العامة.

ث. نفقات الأمن الداخلي.

2.1 معيار الدورية: وهو الإنفاق العادي والإنفاق الغير عادي.

أ. **الإنفاق العادي:** وهو الإنفاق في ميزانية الدولة ويكون سنويا أو دوريا مثل مرتبات العاملين ونفقات الأدوات اللازمة لسير الإدارة العامة.

ب. الإنفاق الغير عادي أو الاستثنائي: وهو الإنفاق في ميزانية الدولة لكن لا يكون دوريا أو سنويا يكون استثنائيا أو في حالات خاصة وطارئة مثل مكافحة وباء طارئ أو كوارث طبيعية.[1]

ويمكن التمييز بين الإنفاق العادي والإنفاق الغير عادي وفق معايير أهمها:[2]

- **الانتظام والدورية:** إذا كان الإنفاق دوري ومنتظم فهو عادي مثل الأجور ورواتب العمال وإذا كان الإنفاق غير منتظم ودوري فهو غير عادي مثل تمويل الحروب ومواجهة الكوارث الطبيعية.
- **طول فتره الإنفاق:** إذا كان الإنفاق العام طول فترة السنة فيعتبر عادي وإذا كان أكثر من سنه فيعتبر غير عادي.
- **معيار توليد الدخل:** إذا كان الإنفاق يعطي دخلا فيعتبر غير عادي مثل الاقتراض للقيام بالاستثمارات والمشروعات العامة.

[1] . سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص144.

[2] . دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص166.

- **معيار الإنتاجية:** إذا كان الإنفاق العام لا يؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني فهو يعتبر إنفاق عادي أما إذا كان يولد الإنتاج ويؤدي إلى زيادته فهو غير عادي مثل الإنفاق العام المخصص لبناء المؤسسات الإنتاجية كالمستشفيات والمدارس.

3.1 معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: إذا كان الإنفاق العام لا يساهم في بناء رأس المال وتكوينه فيعتبر عادي كالإنفاق على تسيير المرافق العامة ويسمى هنا بالإنفاق الجاري كما يعرف أيضا بالإنفاق الإداري أما إذا كان هذا الأخير يساهم في رأس المال وتكوينه كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية هنا يعتبر إنفاق غير عادي.[1]

4.1. معيار آثاره الاقتصادية: ينقسم الإنفاق العام في هذا المعيار إلى إنفاق حقيقي وإنفاق تحويلي.

أ. **الإنفاق الحقيقي:** يعتبر الإنفاق الحقيقي هو المبالغ المالية التي تنطقها الدولة مقابل حصولها على خدمات والسلع ورؤوس أموال إنتاجية كالأجور والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

ب. **الإنفاق التحويلي:** وهو إعادة توزيع الدخل القومي ولا يؤثر عليه مباشرة وينقسم إلى ثلاثة انواع من النفقات على النحو التالي:

- **نفقات تحويلية اجتماعية:** وهي نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الاعانات.
- **نفقات تحويلية اقتصادية:** هي التي تهدف إلى تحقيق ربح اقتصادي هو توازن اقتصاد البلاد مثل إعانات الاستثمار الامتيازات الضريبية.
- **نفقات تحويلية مالية:** وهي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

[1] . دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص166.

5.1. معيار الشمولية: يقسم هذا المعيار الإنفاق العام إلى نوعين نفقات وطنية ونفقات محلية على النحو التالي:

- **النفقات المحلية اللامركزية:** هي النفقات التي تخدم السكان المحليين دون سواهم داخل الدولة حسب التقسيم الإداري كبلدية أو محافظة أو ولاية ويتولى هذه النفقات المجالس والهيئات المحلية ويتحمل أعبائها بالدرجة الأولى البلدية وترد هذه النفقات في ميزانية البلدية أو المقاطعة.[1]
- **النفقات الوطنية المركزية:** تتولى الحكومة المركزية القيام بها وترد في الميزانية في الميزانية العامة للدولة كنفقات الدفاع الوطني فهي ذات طابع وطني.[2]

2. التقسيمات الوضعية العملية للإنفاق العام:

تختلف كل دولة في تقسيمها للإنفاق العام من الناحية الوضعية اختبارات عديدة تتماشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية ومن أهم هذه التقسيمات نذكر كالآتي:

1.2.التقسيم الإداري: يتولى هذا التقسيم الإدارات العمومية للدولة حيث تقوم بعملية الإنفاق العام ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة ويكون التقسيم داخل كل وحدة وزارية وفقا لمستحقات الموظفين، وتتبين من خلال هذا التقسيم النفقات السنوية من النفقات البرامجية التي تتعدى السنة بغرض تطبيق مخططات التنمية الاقتصادية.[3]

2.2.التقسيم الوظيفي: يهدف هذا التقسيم إلى مقارنة مصاريف الإدارات العامة ومدى انتاجياتها مع المصاريف انتاجيات المؤسسات الخاصة بحيث اعتمد هذا التقسيم في تقرير لجنة "هوفر" المجتمعة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1947.[4]

---

[1] . طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2] . محرزي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص72.

[3] . بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص59-60.

[4] . بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص60

ولهذا التقسيم عدة مزايا وعيوب نذكرها كالآتي:[1]

- **المزايا:**
  - تحصيل ومراقبة ومعرفة مصاريف إدارات الدولة المختلفة.
  - تقدير النفقات المحددة لكل الوظائف.
  - اتخاذ القرارات الصائبة مع امكانيه الرقابة السريعة للنفقات العمل.
- **العيوب:** تؤثر الوظيفة على جميع إدارات الدولة حيث الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف التي تتأثر بها.

3.2. التقسيم الاقتصادي: يحدد التقسيم الاقتصادي نوعية النفقة والقسم الذي تندرج فيه كذلك الهدف الاقتصادي الذي تؤدي هذه النفقة اتجاه الاقتصاد الوطني كما أن هذا التقسيم يبنى على أسس اقتصاديه ومدى إنتاجية النفقة العامة حيث يتم الفصل بين النفقة المنتجة والنفقة الغير منتجة.[2]

فقط قسم فقهاء المالية العامة النفقات من حيث وجهتها الاقتصادية إلى:[3]

نفقات التسيير، نفقات التجهيز والانشاء، نفقات التوزيع.

3. تقسيمات المشرع الجزائري للإنفاق العام:

تنقسم النفقات حسب القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية، المؤرخ في سبتمبر 2018، الجريدة الرسمية العدد 53 الصادرة في 2018 حسب أربعة تصنيفات:[4]

---

[1] . طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، 126.

[2] . بن داود ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص60.

[3] . مرجع نفسه، ص60-61.

[4] . إسماعيل صاري، **المالية العامة**، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثانية جذع مشترك، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022/2023، ص 129-130.

أ. **التصنيف وفق النشاط:**

التصنيف وفقا للنشاط يتكون من البرنامج وتقسيماته على الشكل التالي:

حافظة برامج – برنامج – برنامج فرعي – نشاط فرعي إذا لزم الأمر.

ب. **التصنيف وفق الطبيعة الاقتصادية للنفقات:**

يتكون هذا التصنيف من أبواب النفقات وأقسامها، وعددها سبعة عناوين تنقسم إلى 32 صنف تسمى مواد وتتمثل في:

- نفقات المستخدمين.
- نفقات تسيير المصالح.
- نفقات الاستثمارات.
- نفقات التحويل.
- أعباء الدين العمومي.
- نفقات العمليات المالية.
- نفقات غير متوقعة.

ج. **التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة:** هذا التصنيف يستند على أساس وظيفي، وتتمثل مستويات هذا التصنيف وفق الوظائف الكبرى للدولة لأعباء ميزانية الدولة فيما يلي:

* **القطاع:** في هذا المستوى تتحدد الاحتياجات العامة والمنفعة العامة الأساسية التي يجب تلبيتها، وتتمثل القطاعات الرئيسية التي تتكفل بإنجاز الاهداف حسب الوظائف في المصالح العامة التابعة للإدارات العمومية، الدفاع، النظام والأمن العمومي الشؤون الاقتصادية حماية البيئة السكن والتجهيز الجماعي الصحة، الترفيه والثقافة والعبادة التعليم، الحماية الاجتماعية.
* **الوظيفة الأساسية:** يتكون مستوى الوظيفة الأساسية من نشاطات ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف النهائي، وتكون غايتها تلبية الاحتياجات والمنفعة الأساسية

المحددة في القطاع المعني، وتحدد هذه الوظائف الأساسية ويتم ترميزها عن طريق قرار صادر من الوزير المكلف بالميزانية.

* **الوظيفة الثانوية:** يتكون هذا المستوى من الأنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف الوسيط، وتحدد هذه الوظائف الثانوية ويتم ترميزها عن طريق قرار صادر من الوزير المكلف بالميزانية.

ح. **التصنيف حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها:** يعتمد هذا التصنيف على توزيع الاعتمادات المالية على الوزارات والمؤسسات العمومية.

جدول رقم 06: توزيع بعض النفقات حسب كل حافظة برامج للمشروع التمهيدي لميزانية الدولة لسنة 2023 (النفقات متوسطة المدى 2022-2024)

(الوحدة: آلاف دج)

الدوائر الوزارية	رخص الالتزام	اعتمادات الدفع
التربية الوطنية	940695000	940260000
التعليم العالي والبحث العلمي	444037931	488137931
التكوين والتعليم المهنيين	76260859	82440869
الشباب والرياضة	50240388	64240388
الثقافة والفنون	19002089	22902089
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	138833392	139503292
السكن والعمران والمدينة	400377129	606377129
الأشغال العمومية	143393171	156621171
النقل	28128914	206771914
الصحة	515027328	536287328
البيئة	3338670	8096670

المصدر: مذكرة توجيهية متعلقة في تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2023.

المبحث الثاني: ظاهرة ازدياد حجم الإنفاق العام

إن حجم الإنفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم، وتعتبر ظاهرة الإنفاق العام هي إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر من أجل توفير خدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي إن زيادة النفقات العامة لا يعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة والمترتبة عليها، كما لا تؤدي حتما إلى زيادة التكاليف على الإفراد كنتيجة لتلك الزيادة، وإنما ظاهرة النمو في الإنفاق العام تعود الى أسباب عديدة ومختلفة.

المطلب الأول: الزيادة الظاهرية وأسبابها

أولا: الزيادة الظاهرية:

تعرف الزيادة الظاهرة للنفقات العامة بأنها زيادة الأرقام المعبرة عن النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من السلع الخدمات لإشباع حاجاته العامة، وفي معظم الأحيان تكون الزيادة الظاهرية للنفقات العامة في تزايد مستمر في حين يكون هناك انخفاض في مستوي الخدمات التي يتحصل عليها الأفراد.[1].

ثانيا: أسباب الزيادة الظاهرية

أهم الأسباب الظاهرية في زيادة النفقات العامة هي:[2]

1. **زيادة عدد السكان:** إن زيادة عدد السكان يتطلب زيادة في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع، وذلك من أجل المحافظة على مستوي نصيب الفرد من تلك الخدمات. كما أن ارتفاع عدد السكان يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، لهذا فإن زيادة في عدد السكان يجعل من زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.
2. **التوسع في الجهاز الإداري للحكومة:** التوسع في الأجهزة الإدارية الحكومة يزداد بمعدل اعلي من زيادة الخدمات العامة، مما يترتب على ذلك التوسع في الجهاز الإداري في عدد الموظفين في تلك الأجهزة مما يزيد من حجم الإنفاق العام بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يحتاج إلى عدد من الموظفين في الجهاز الإداري للحكومة وبالتالي ازدياد النفقات العامة الظاهرية.

---

[1] . بحري محمد الغناي، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – الخامس والعشرون – العدد الثالث – سبتمبر 2015، جامعة سرت، ليبيا، ص1215.

[2] . مرجع نفسه

3. **أسباب إدارية:** أن التوسع في الإدارات والأجهزة الحكومية دون أي منفعة عامة يترتب على ذلك تزايد ظاهرة البطالة المقنعة. كما أن التوسع في الإنفاق على الأبنية والأثاث والتكاليف الإدارية دون أي تطور في المنفعة العامة يؤدي الى زيادة حجم النفقات الظاهرية.
4. **انخفاض القيمة الحقيقية للنقود:** أن ارتفاع العام للأسعار من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنفقات العامة وهو ما يدفع الدولة إلى رفع من القيمة النقدية لها المحافظة على منفعتها الحقيقية ثابتة.

المطلب الثاني: الزيادة الحقيقية

أولا: الزيادة الحقيقية

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم الإنفاق العام زيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة. وتنقسم الأسباب الحقيقية للنفقات العامة إلى أسباب اقتصادية، أسباب سياسية، أسباب اجتماعية وأسباب مالية.[1]

ثانيا: أسباب الزيادة الحقيقية

1. **الأسباب الاقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة:[2]

- **النمو الاقتصادي وزيادة مستوي الدخل القومي:** أن ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي مرتبط بالزيادة في حجم مستوي الدخل القومي، أي أن زيادة معينة في الدخل الفردي يؤدي إلى زيادة طلبه على السلع والخدمات العامة ولتلبية ذلك الطلب فان على الدولة أن تقوم بزيادة الإنفاق العام من اجل إشباع مثل تلك الحاجات.

[1] . بحري محمد الغناي، مرجع سبق ذكره، ص 1215.

[2] . بحري محمد الغناي، مرجع سبق ذكره، ص 1215-1216.

- **تطور دور الدولة الاقتصادي:** أن تطور النشاط الاقتصادي في الدولة يتطلب منها التدخل في حل الأزمات الاقتصادية وذلك من خلال زيادة الطلب الكلى مما يؤدي الى تنشيط عجلة الاقتصاد وهذا يتطلب الزيادة في حجم الإنفاق العام باعتباره من أهم الأدوات المستخدمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

2. **الأسباب السياسية:** إن من أهم الأسباب السياسية التي تؤدي الى زيادة حجم النفقات العامة هي:

- تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات وانتشار المبادئ الديمقراطية أدي إلى توسع نشاطات الدولة بحيث أصبحت كل حكومة منتخبة تحاول إرضاء الرأي العام كي تستطيع تجديد فترات حكمها مما أدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- تعدد الأحزاب السياسية وانتشارها وتنافسها، بحيث يسعي كل حزب إلى كسب رضا إفراد المجتمع من أجل الحصول على أصواتهم، وهذا التنافس بين الأحزاب أدى إلى زيادة النفقات العامة.
- زيادة انتشار بعض الآفات الأخلاقية بين رجال الحكم وموظفي الدولة كالرشوة، الاختلاس والتزوير أدى إلى زيادة تكاليف الخدمات العامة، وهذا يزيد من حجم الإنفاق العام.
- تزايد الإنفاق الحربي وخصوصا في الدول النامية لغرض شراء المعدات والآلات الحربية وزيادة تكلفة تجهيز الجيوش، بالإضافة المنازعات الإقليمية أدى إلى زيادة في حجم النفقات العامة.
- التوسع في نطاق العلاقات الدولية وزيادة عدد البعثات الدبلوماسية وحجمها وأنواعها كل ذلك أدي إلى زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام.

3. **الأسباب الاجتماعية:** إن تزايد الوعي الاجتماعي بين إفراد المجتمع ساهم في زيادة الضغوطات على الدولة ومطالبتها بزيادة حجم نفقاتها الاجتماعية لدعم الطبقات

المتضررة، بالإضافة الى التوسع في مجال الإنفاق الاجتماعي مثل التامين الصحي للعمال، والتامين ضد البطالة، تعويض إصابات العمل ومشروعات الضمان الاجتماعي، كل هذا أدى زيادة حقيقية في حجم النفقات العامة.

4. **الأسباب المالية:** يجب على الدولة التنويع في مصادر الإيرادات الحكومية والأساليب المستخدمة في تحصيلها مما يزيد من تقدم الدولة اقتصاديا وإداريا واجتماعيا. كما يجب على الدولة وضع شروط سهلة ومناسبة على القروض الممنوحة للإفراد والإعفاء فوائد السندات من الضرائب، وهذا يؤدي الى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالي والاجتماعية.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام

ففي الوقت الحالي تتصف النفقات العامة بالتزايد المستمر بسب تزايد الحاجات التي يجب إشباعها، مم يؤدي للمتساؤل حول نطاق الإنفاق العام ومدي التوسع فيه، إن تحديد نطاق الإنفاق يمكن أن يبرر وفقا للمبادئ والعوامل التالية:[1]

- **مبدأ المنفعة الاجتماعية:** بحيث يكون التوسع في الإنفاق أو عدم التوسع بالمقارنة بين التضحيات الحدية التي يتحملها المجتمع بدفع الضرائب وبين المنافع الحدية التي تعود على المجتمع من الخدمات التي تقوم بها الدولة. بالرغم من صعوبة من تطبيق هذا المبدأ لتعذر تقدير أو قياس التضحيات الحدية والمنافع الاجتماعية الحدية، فإن المبدأ سليم في ذاته ولا مناص في توجه السياسة المالية للدولة نحوه.
- **مبدأ الاقتصاد والإنتاجية:** بمعنى تخليص النفقة من مظاهر التسيب المالي وتعظيم إنتاجية القطاع العام، حيث بعد الاقتصاد في النفقة شرطا ضروريا من شرط ضبط

[1]. عيساني العارم، **العوامل المفسرة الظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد: 04، جوان 2018، الجزائر، ص 14-15.

الإنفاق العام، فمن البديهي أن المنفعة الجماعية القصوى المترتبة على النفقة لا تتصور إلا إذا كان تحققها ناتجا من استخدام أقل نفقة ممكنة. لهذا يتعين على السلطات القائمة تجنب تبذير الأموال العامة وألا تنفق مبلغا دون مبرر، وأن تسير المرافق العامة بأقل التكاليف، ولا شك أن تبذير الأموال يضعف الثقة في الإدارة المالية للدولة ويبرر التهرب من دفع الضرائب. كما يتطلب تحقيق الاقتصاد في الإنفاق العام فضلا عن التوفير في كمه العمل على زيادة إنتاجيته، حيث نقاس هذه الإنتاجية عن طريق مقارنة القيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها، والقيمة الاجتماعية للسلع والخدمات التي استهلكتها الدولة في تحقيق هذا الإنتاج.

- **ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام :** حتى يمكن التحقق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرهما بالنسبة للنفقة العامة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنيين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، والذي يتمثل في احترامها لكافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام، وبواسطة مختلف أساليب الرقابة وصورها المتعارف عليها في هذا المجال، ففيما يتعلق بتقنيين القواعد الإجرائية للإنفاق العام، يجد أن هذا يستوجب أن تكون النفقات العامة مستوفية للإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في الميزانية والقوانين واللوائح والقرارات المالية. أما عن الرقابة على الإنفاق العام فإنها تأخذ في العادة ثلاثة أشكال الرقابة البرلمانية والرقابة المستقلة، (a Priori) رقابة إدارية تتولاها عادة وزارة المالية، وهي رقابة سابقة للإنفاق.

العوامل التي تحدد حجم الإنفاق هي:[1]

- **الإيديولوجية والمذهبية السائدة في بلد معين: إذا** كان السائد في دولة ما الأيديولوجية الفردية فإن حجم النفقات العامة وتنوعها يقل بالنسبة الناتج المحلي وتبرير ذلك أن دور

[1] . عيساني العارم، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

الدولة، في ظل هذه الأيديولوجية، يقتصر على قيامها بوظائفها التقليدية وبالأنشطة التي يعرف عنها النشاط الخاص وغير ذلك فهو متروك الحرية الأفراد. أما في ظل الأيديولوجية التداخلية يتمثل دور الدولة في التدخل في العديد من الأنشطة الاقتصادية، التي كان من الممكن أن يقوم بها النشاط الخاص، كاستغلال بعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية ويترتب على ذلك زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة الزيادة في الأنشطة التي تقوم بها الدولة بالإضافة إلى زيادة تنوعها.

- **العوامل والظروف الاقتصادية:** حيث هناك أن هناك علاقة حتمية بين النفقات العامة وبين المستوى العام للنشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال حالة العمالة والناتج المحلي والمستوى العام للأسعار ومدى تؤثر كل منها بمستوى الطلب الفعلي. ويظهر ذلك جليا في اقتصاد الدول الرأسمالية ففي أوقات الكساد تزداد النفقات العامة وذلك لخلق زيادة في الطلب الكلي الفعلي والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مستوى العمالة الكاملة، ويكون العكس في أوقات الرخاء، أما في ظل اقتصاديات الدول النامية التي تتصف بعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بسبب عدم استجابة بعض عوامل الإنتاج للزيادة في الطلب يتحتم ألا تزيد النفقات العامة عن حد معين، وإلا ترتب على ذلك ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار وتدهور قيمة النقود.
- **العوامل المالية:** فيقصد بما أن حدود النفقات العامة لابد وأن ترتبط بقدرة الدولة على توفير الإيرادات العامة الكافية لتغطية هذه النفقات. وعلى الرغم من مرونة موارد الدولة وقابليتها للزيادة، إلا أن هذا لا يتم بصورة مطلقة بل يخضع الحدود معينة وإلا كانت النتائج الاقتصادية بالغة الخطورة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

تتوقف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على عوامل عديدة منها طبيعة النفقات ذاتها، والهدف الذي ترمي إلى تحقيقه، وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد. ولا شك في أن طبيعة الإيرادات العامة التي تغطي الإنفاق العام تشكل أهم العوامل السابقة في تحديد الآثار الاقتصادية للنفقات العامة، لذلك يجب عند دراسة هذه الآثار أن تؤخذ في الحسبان الآثار الاقتصادية التي تحدثها الإيرادات العامة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة

إن الآثار الاقتصادية التي تترتب على النفقات العامة قد تكون آثاراً مباشرة، وهي تلك التي تشكل الآثار الأولية للإنفاق العام وترتبط بتحقيق الهدف الأصلي من النفقة العامة وهو إشباع الحاجات الضرورية للأفراد التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم ونشاطاتهم باستمرار وأمان.

أولا: الآثار المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج الوطني

يتأثر الإنتاج الوطني مباشره بالنفقات العامة من خلال تأثيرها على استثمار وادخار الأفراد على الشكل التالي:

1. آثار النفقات العامة في قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

بطبيعة الحال تزيد النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من كفاءة الأفراد وفي نفس الوقت تزيد من إمكانية الأفراد على الادخار لأنها تشبع حاجاتهم الضرورية التي تسمح لهم بالاستثمار خاصة إذا وضعت في أيدي الهيئات العامة والخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار مثل إنشاء المصانع وبناء الخزانات ومحطات توليد الطاقة.[1]

[1] . محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1979-1978، حلب، ص 103-106.

2. آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج كالقدرة الإنتاجية الوطنية في انتقال عناصر الانتاج:

تزيد النفقات العامة في القدرة الإنتاجية من خلال عوامل الإنتاج التي تزيد من رأس المال الوطني وزيادة في الدخل الوطني كذلك النفقات العامة الاستهلاكية التي تزيد من قدرة الإنتاج الوطني بصورة غير مباشرة كالنفقات والإعانات الاجتماعية التي تخصص لإنتاج الخدمات العالمية والأبحاث.[1]

3. آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:

الطلب الفعلي وهو ما يعرف بالطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار حيث يتوقف حجم الدخل الوطني على فرض ثبات القدرة الإنتاجية الوطنية على الطلب الفعلي وبذلك تلعب النفقات العامة دورا مهما في تحديد مستوى التشغيل الكلي ومستوى الناتج الوطني الجاري عن طريق تأثيرها على مستوى الطلبة الفعلي حيث تتوقف على أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج الوطني.[2]

4. الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك الوطني:

وهي ما يعرف بالزيادة في الطلبة الاستهلاكي التي تترتب عن النفقات العامة التي تؤثر بشكل مباشر في الاستهلاك الوطني عن طريق شراء الدول لبعض السلع والخدمات الاستهلاكية وقيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك كالآتي:[3]

---

[1] . رفعت المحجوب، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، 1990، القاهرة، ص130-131.

[2] . رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي**، دار النهضة العربية، 1980، القاهرة، ص175-180.

[3] . عادل العلى، طلال كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الموصل، 1988، جزء أول، ص200-202.

- **توزيع الدولة للدخول تخصص جزئيا او كليا للاستهلاك:**

وذلك من خلال تنوع النفقات العامة التي تمنحها الدولة للأفراد قد تكون على شكل رواتب وأجور تمنح هذه العمال وتكون على شكل ريع تمنحه لمؤجرها فتؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي كما تقوم الدولة بتوزيع النفقات العامة مثل الإعانات الاجتماعية والاقتصادية مثل إعانات البطالة التي تهدف إلى شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الاستهلاك الوطني.

5. أثر النفقات العامة في العمالة:

وذلك من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي والإنفاق الخاص الذي يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات وتكون طلبا على الموارد الإنتاجية مثل العمل ورأس مال التنظيم والابتكار.[1]

6. آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

وذلك عن طريق تدخل الدولة في تحديد مصدر النفقات الحقيقية التي تخلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني التي تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج كما تؤثر من خلال تحديد مكافآت عوامل الإنتاج وهي الأجور والفوائد والأرباح عن طريق تحديد الأجور وتحديد الفائدة وتحديد الإيجارات كذلك وتحديد نسبة الأرباح، كما تدخل الدولة في إدخال تعديلات على النفقات العامة من خلال إعادة توزيعها بين المستهلكين بحيث تعتمد اعتماد كبير على الأدوات المالية في رفع مستوى الرفاهية للمواطنين لتحقيق أكبر إشباع جماعي.[2]

[1] . نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، عمان، ص83.

[2]. رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، 155-160.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية الغير مباشرة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل. وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر المضاعف الاستهلاك المولد كما يطلق على أثر المعجل الاستثمار المولد. ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف» ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل».[1]

أولا: أثر المضاعف (Multiplier effect)

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.[2]

وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل ليس فقط الاستثمار، بل وكذلك الاستهلاك والإنفاق العام، والتصدير ولتوضيح فكرة المضاعف، فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد وأثمان للمواد الأولية أو ربع على الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هذه الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقاً للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدى إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار.

---

[1] . سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة النفقات العامة- الايرادات العامة- الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، بيروت، لبنان، ص81.

[2] . سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص81.

وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الإنتاج – الدخل الاستهلاكي – الإنتاج مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمى بالمضاعف.[1]

ثانيا: أثر المعجل (Accelerator effect)

ينصرف اصطلاح «المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، وحقيقة الأمر، أن زيادة الدخول – كما رأينا – يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف) ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم. ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها. ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار، ومما هو جدير بالذكر أن هناك تفاعلاً متبادلاً بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما أن أثر المعجل، شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.[2]

[1] . سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] . مرجع نفسه، ص83.

خلاصـــــــــــــة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للإنفاق العام، حيث قمنا بالتعرف على مبادئ ومفاهيم عامة حول الانفاق العام وتطوره في الفكر المالي مع تطور دور الدولة في رسم السياسات الاقتصادية، فالإنفاق العم هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام، حيث لا تعتبر مصاريف الدولة إنفاقا عاما ما لم تتوفر فيها الشروط والخصائص الثلاثة (مبلغ نقدي، تقوم الدولة بإنفاقه أو أحد هيئاتها، هدفه تحقيق النفع العام).

حيث كان يرى الفكر الكلاسيكي بأنه حيادي ولا يؤثر في النشاط الاقتصادي وهو انفاق غير منتج، كونهم يؤمنون بفلسفة الاقتصاد الحر و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ونتيجة فشل هذا الفكر في تجنب الاختلالات والأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد، برز الفكر الكينزي على يد الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز مع أعقاب أزمة الكساد العالمي 1929 الذي أعطى أهمية كبيرة للإنفاق العام، باعتباره العامل الذي يحفز الطلب الكلي للخروج من حالة الكساد، وازدادت أهمية الانفاق العام في الفكر الاقتصادي المعاصر باعتباره أداة من أدوات السياسة المالية، مع ازدياد تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية حيث أصبح له دور هام في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع واحداث توازن في المجتمع ككل، ومع زيادة أهميته وضعت عدة ضوابط لترشيده كأن يكون الهدف منه تعظيم المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، وضرورة منح ترخيص بصرفه.

وقد أعد علماء المالية عدة تقسيمات للإنفاق العام، حيث أجمع على أن هذه التقسيمات تتأسس من نوعين أساسيين، التقسيم العلمي أو النظري الذي يرتكز على عدة معايير مختلفة والتقسيم الوضعي الذي يختلف من دولة لأخرى.

إن ظاهرة ازدياد الانفاق العام هي إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر، والتي تعود لعدة أسباب ظاهرية منها وحقيقية، كما أن للإنفاق العام آثار اقتصادية كلية تتوزع

بين الآثار المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية والآثار الغير المباشرة الناتجة عن مبدا المضاعف والمعجل.

الفصل الثالث:

الإنفاق الحكومي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط دراسة قياسية وتحليلية للفترة (1980-2022)

تمهـــــــــيد:

تعد الجزائر من الدول الغنية بالنفط، وهي من أهم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط والغاز في العالم، حيث تعتمد الإيرادات الحكومية للجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات، ويعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

يعتبر الإنفاق الحكومي إحدى الأدوات الرئيسية التي تنفذ بها الدولة سياستها المالية، وبالتالي ضمان زيادة فعالية أدائها المالي من خلال التحكم في نفقاتها الحكومية بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية النهائية من أجل الاتمام والإحاطة بجميع محاور الموضوع ودراساته، قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: واقع النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022).

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأسعار النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022).

المبحث الأول: واقع النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022)

سنحاول من خلال المبحث التطرق الى واقع النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022)، حيث سيتم تناول واقع النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)؛ بالإضافة الى واقع الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)؛ وفي الأخير تبيان العلاقة بين التقلبات في أسعار النفط والانفاق الحكومي بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: واقع النفط في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

تعتبر الجزائر بلدا نموذجا في مجال انتاج المحروقات بامتياز ويرجع ذلك الى تنوع إنتاجها من نفط خام وغاز طبيعي وسوائل غازية، ويتميز البترول الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بمختلف أنواع البترول المصدرة من قبل الأوبك، فالبترول المستخرج من أول بئر تم اكتشافها وهي وادي قيطيريني تميز بدرجة نقاوته العالية، حيث قدرت كثافته ب 0.83، كما ان أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات "condonsat" المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من اجود أنواع البترول والتي تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للبترول، على اعتبار أن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب Sahari Blend هو نفط خفيف وخالي تقريبا من الكبريت، إذ يحتوي على 0.14% من الكبريت وهذا ما يميزه بالنسبة لدول الأوبك، مما يجعله من أفضل أنواع النفط المنتجة للمشتقات الخفيفة التي يكثر الطلب عليها[1].

وقد دفع الانهيار المزدوج لأسعار النفطية ولقيمة الدولار سنة 1986، إلى نشوء أزمة اقتصادية واجتماعية داخلية حادة، برزت في شكل اختلالات هيكلية عميقة، كشفت بوضوح عن فشل الاستراتيجية الاقتصادية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي، أين كان يتم تدارك الإخفاق باستخدام عوائد صادرات النفط المرتفعة، ومن بين أهم هذه الاختلالات[2]:

- انهيار الاستراتيجيات الصناعية والتي يمكن ملاحظتها من خلال نقص الطاقة الإنتاجية وتدني مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج.

[1] أنيسة بن رمضان، **قطاع الطاقة في الجزائر بين حتمية نضوب البترول واستخدام الطاقات البديلة**، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، 02، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ص 186-187.

[2] عبد الرحمان عيه، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2001**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، 05، 2011، ص ص 205-206.

– ضـــعف تغطية الواردات بعوائد الصـــادرات خارج المحروقات، حيث يبرز ذلك من خلال انخفاض معدل التغطية والمقدر ب 16 % فقط، وهو ما يعكس ضـــعف القدرة التنافســـية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائري.

– تبعية غذائية نسبتها 87% حسب دراسة (1991) بفاتورة قيمتها 2 ملياري دولار، كما أن معدل التغطية الزراعية سجل معدلات جد منخفضة مقارنة بدول المغرب العربي.

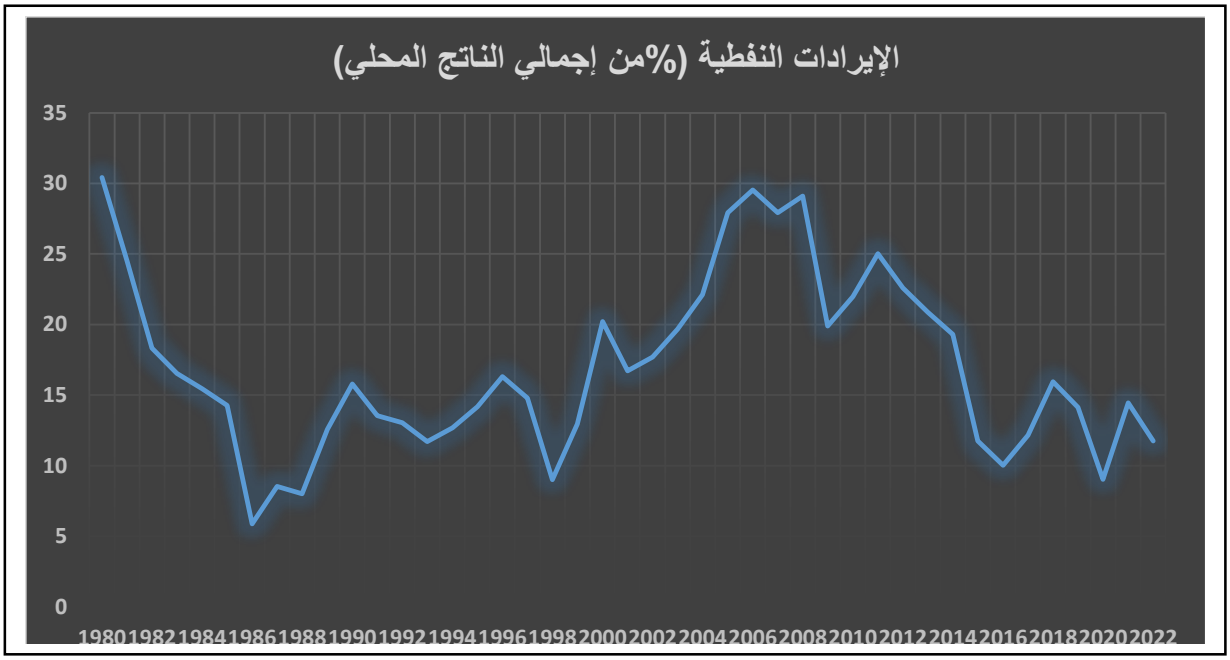
– تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات البترول، فقطاع المحروقات يساهم بنسبة 97% مـــن الإيرادات الأجنبية كما يغطي أكثر من 2/1 إيرادات الميزانية، لذلك تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإصـــلاحات الذاتية كان من أهمها إصـــلاح النظام المالي والنقدي وكذا الاستمرار في الإصلاح المؤسساتي الذي انطلقت فيه الجزائر سنة 1981 عندما تمت إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية من خلال منح هذه الأخيرة الاستقلالية المالية، ذلك أن هذان القطاعان كان يثقلان كاهل الخزينة العمومية.

رغم ذلك يعتمد الاقتصـاد الجزائري بشـكل شـبه كلي على القطاع النفطي الذي يعتبر العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع الى الدور الأسـاسـي الذي يقوم به في الاقتصـاد الكلي بالإضـافة الى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية الى التحصـــيلات المالية الكبرى التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير[1]، فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما انتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الآخر في معظمه هو دخل غير مباشـر للمحروقات، إضـافة الى كون اكثر من 60% من الايرادات المحلية للميزانية العامة، مصـــدرها الأرباح التي تجنيها

[1] خالدية بن عوالي، **استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016، ص 53.

الحكومي من صـــادرات البترول والغاز الطبيعي[1]، ويبين الشـــكل الموالي الإيرادات النفطية المحصلة في الجزائر خلال الفترة (1980-2022):

شكل رقم (01): تطور الإيرادات النفطية في الجزائر للفترة (1980-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يبين الشـــكل أعلاه تطور في الإيرادات النفطية في الجزائر، وبتحليل معطيات هذا الأخير يمكن اســـتخلاص العديد من الملاحظات والاتجاهات الهامة حول الإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2022، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- **تذبذب كبير في الإيرادات النفطية:** يرجع هذا التذبذب الكبير بشـكل رئيسـي إلى التقلبات الحادة في أسـعار النفط الخام في الأسـواق العالمية خلال هذه الفترة، بالإضـافة الى العوامل الجيوسـياسـية وسـياسـية أخرى مثل: الحروب والنزاعات في المنطقة أيضـا سـاهمت في هذه

[1] عبد الكريم بن دخيس، **أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 4(2)، 2018، ص 586.

التقلبات، كما أن التغيرات في سياسات الإنتاج والتصدير النفطي للجزائر على مر السنوات أثرت بشكل مباشر على الإيرادات.

- **الاتجاه العام التصـــاعدي:** يعكس هذا الاتجاه العام التنامي في قطاع النفط في الجزائر على مدار هذه الفترة زيادة الاســتثمارات والإنتاج النفطي، بالإضــافة إلى الارتفاع الكلي في أسعار النفط على المستوى العالمي ساهم في هذا التطور الإيجابي، كما أن تنويع مصادر الإيرادات النفطية عبر التوسع في الإنتاج واكتشاف حقول جديدة ساعد على هذا الاتجاه.

أبرز التغيرات: الانخفاض الحاد في أوائل التسعينيات كان نتيجة للركود الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط آنذاك، بالإضافة الى الارتفاع الملحوظ في أوائل الألفية الجديدة ارتبط بالطفرة في أســعار النفط الخام عالميا في تلك الفترة، كما أن الارتفاع الأخير في الســنوات الأخيرة يعكس التعافي التدريجي في أسعار النفط بعد انهيارها في منتصف العقد الماضي.

- **العوامل المؤثرة:** تقلبات أســعار النفط العالمية كانت العامل الرئيســي والأكثر تأثيرا على الإيرادات النفطية للجزائر، كما أن سياسات الإنتاج والتصدير النفطي، والتطورات الاقتصادية والسـياسـية على الصـعيدين المحلي والدولي أيضـا لعبت دورا مهما، دون التغاضـي على الاكتشافات الجديدة للحقول النفطية وتنويع مصادر الإنتاج ساهم في تعزيز الإيرادات على المدى الطويل.

المطلب الثاني: واقع الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980-2022)

باتت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لوضع حلول للمشاكل التي تواجهها معظم الحكومات والتي يعد من أبرزها زيادة الشـفافية في المالية العامة، حيث تتيح لصـناع القرار معرفة وتحدد المخاطر المالية المحتملة على المدى القريب، مما يقتضـــي اتخاذ إجراءات احترازية لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، ومن ثم محاولة الحد من الوقوع في الأزمات وتخفيف حدتها بمعنى أخر يجب على صـناع القرار في الجزائر بخاصـة إيلاء اهتمام أكبر

بموضـــوع الموازنة العامة للدولة ودرجة شـــفافيتها باعتبارها الانعكاس المالي للســـياســـات الحكومية ومدى انحياز هذه الســـياســـات لفئات المجتمع المختلفة، ولذا فإن الأخذ بالمعايير العالمية في جميع مراحل إعداد وتنفيذ هذه الموازنة وإصـلاح إدارة المالية الحكومية سيسـهم في تحقيق عدد من الأهداف مثل زيادة فعالية الإنفاق العام والشـفافية والمسـائلة الاجتماعية والضـــبط المالي والقدرة على توقع الأداء المالي بشـــقيه إيرادا وإنفاقا، وأيضـــا الربط بين السياسات المعلنة للدولة وعمليات النفاق العام[1].

ويعتبر تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي أمر مهم وضـــروري لســـيرورة الحياة الاقتصـادية، وذلك من خلال مختلف السـياسـات كالسـياسـة الجبائية والمالية، وهذه الأخيرة يعتبر الانفاق الحكومي أحد أبرز أدواتها والذي يسعى لتحقيق الأهداف المرجوة، وعليه تعتبر النفقات العامة أداة لإشـباع الحاجات العامة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحســن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها[2]، لذلك حاولت الجزائر الى أن تصـــل الى معدلات أعلى للنمو الاقتصـادي فأخذت تتوسـع في الانفاق العام خلال القرن الحالي، وسـاعدها في ذلك الطفرة المتأتية من التزايد المسـتمر في أسـعار البترول، وفي هذا الاطار سـطرت برامج إنفاقية كبيرة خصصت لها مبالغ مالية ضخمة حاولت من خلالها الوصول الى مجموعة من الأهداف[3]، وقد أكدت الدراســـات المتعلقة بالإنفاق الحكومي الاتجاه العام لنموه في مختلف

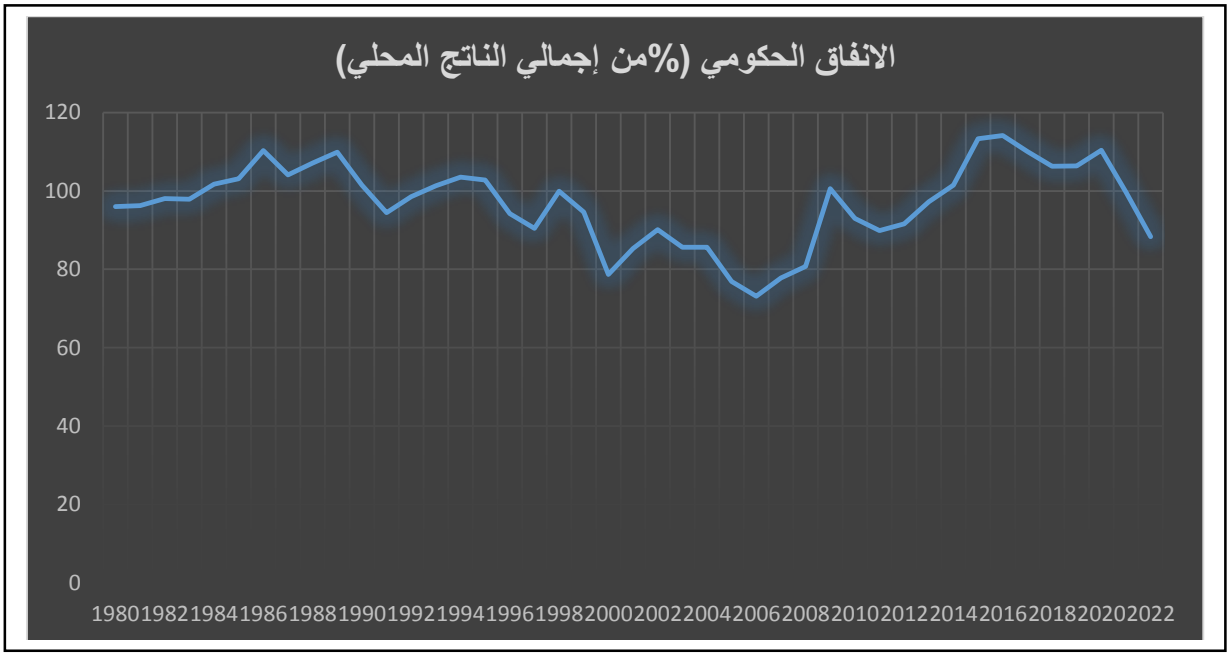
[1] آمنة بومعزة، حوكمة الانفاق العام: واقعها ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية**، الجزائر، 7(2)، 2020 ص 44.

[2] رابحي بوعبد الله، **دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر (الفترة 1990-2018 أنموذجا)**، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 3(2)، 2023، ص 28.

[3] عبد القادر فار وجاري فاتح، **سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2016)**، مجلة أبعاد اقتصادية جامعة بومرداس، الجزائر، 8(1)، 2018، ص 13.

دول العالم، فهل ينطبق هذا على واقع الاقتصاد الجزائري[1]، هذا ما سيتم استنتاجه من خلال تحليل معطيات الشكل التالي:

شكل رقم (02): تطور الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يبين الشـــكل أعلاه تطور الانفاق الحكومي في الجزائر الذي يعكس الدور المحوري للحكومة في قيادة وتوجيه الاقتصـاد الجزائري، كما أن الإنفاق الحكومي المرتفع وخاصـة في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، يلعب دورا حيويا في دفع عجلة التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في البلاد، واعتماد الحكومة على إيرادات النفط والغاز لتمويل هذا الإنفاق الحكومي المرتفع يشير إلى الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل القومي، وبتحليل معطيات هذا الأخير يمكن اســـتخلاص العديد من الملاحظات والاتجاهات الهامة حول الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2022، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

[1] وهيبة سراج، **دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر**، **الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، جامعة الشلف، الجزائر، 10(1) 2018، ص 93.

- **الاتجاه العام:** وجود اتجاها عاما تصـــاعديا في الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة المدروسـة، في حين وجود تذبذبات ملحوظة في قيم الإنفاق على مر السـنوات، ولكن الاتجاه العام كان في صعود مستمر.

- **أهم التغيرات:** هناك قفزة كبيرة في الإنفاق الحكومي في أوائل الألفية الجديدة، حيث شـــهد زيادة كبيرة وبعد ذلك استقر الإنفاق الحكومي عند مستويات عالية نسبيا الى غاية نهاية فترة الدراسة.

- **العوامل المؤثرة:** ارتفاع أسـعار النفط الخام في الأسـواق العالمية في أوائل الألفية الجديدة كان العامل الرئيســـي وراء الطفرة في الإنفاق الحكومي في تلك الفترة، كما أن الحكومة استفادت من الإيرادات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط لزيادة الإنفاق على البرامج والمشاريع التنموية، وحتى في فترات انخفاض أسـعار النفط حافظت الحكومة على مسـتويات عالية من الإنفاق لدعم الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية للعلاقة بين تقلبات أسعار النفط والانفاق الحكومي

سـنحاول من خلال هذا المطلب التطرق الى بعض من تلك الدراسـات التجريبية التي تناولت موضوع الدراسة، حيث يمكن الوقوف على أهم تلك الدراسات على النحو التالي:

دراسة (بسيسة وبوعافية، 2020)[1]:

هدفت الدراسة الى محاولة معرفة أثر التغيرات في أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر للفترة (1970-2017) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، حيث تم التعبير على المتغير التابع بمتغير نمو المبالغ المالية التي تقوم الدولة بصرفها، في حين

[1] بلعباس عز الدين بسيسة ورشيد بوعافية، **أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2017)** مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 6(4)، 2020، ص ص 363-376.

استخدم متغير سعر برميل البترول السنوي للتعبير على متغير أسعار البترول (المتغير المستقل).

وقد خلصت الدراسة الى العديد من النتائج، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

– وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين سعر البترول والانفاق العام؛

– وجود أثر إيجابي لأسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

– تفسير العلاقة الطردية بين متغيري الدراسة على اعتبار أنه عند ارتفاع أسعار البترول تتبع الحكومة سياسة توسعية، في حين إنخفاضه يؤدي الى اتباعها سياسة إنكماشية، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويل النفقات العامة على الجباية البترولية.

- **دراسة (قصابي وبلعباس، 2020)[1]:**

هدفت الدراسة الى محاولة معرفة مدى تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي وذلك بقياس أثر أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (2000–2018)، حيث تم الاستعانة بأحد الأساليب القياسية المهمة في ذلك والمتمثل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

أفضت الدراسة الى العديد من النتائج، ومن أهم تلك النتائج نجد ما يلي:

– وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل (أسعار البترول) الى المتغير التابع (الانفاق الحكومي)؛

[1] شعبان قصابي ورابح بلعباس، **أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ardl خلال الفترة 2000–2018**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 10(3)، 2020، ص ص 325–344.

– تؤثر أســـعار البترول على الانفاق الحكومي في الجزائر تأثير طردي على المدى البعيد، أي أنه كلما ارتفعت تلك الأســـعار توســـعت الحكومة في الانفاق العام، في حين حدوث صدمات في أسعار البترول تخلف آثار سلبية على سياسة الانفاق العام بعد عدة سنوات؛

– وجود أثر طردي ومعنوي لأســعار البترول على الانفاق الحكومي في الجزائر على المدى القصــير، غير أن الأســعار في التأخيرات الزمنية غير معنوية إحصــائيا، مما يدل على أن السياسة الانفاقية في الجزائر تتأثر بأسعار النفط على المدى البعيد ولا تتأثر بصفة مباشرة بالتقلبات الظرفية لأسعار النفط.

دراسة (كريم وفرج)[1]:

هدفت الدراســـة الى تحليل وقياس أثر تقلبات أســـعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (2018–2019) بالاســتعانة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث تم التعبير على المتغير التابع بمتغير نســـبة الموازنة العامة الى الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم استخدام العديد من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: (سعر الصرف للدينار العراقي؛ أسعار النفط؛ الصادرات النفطية).

توصلت الدراسة الى العديد من النتائج، من بينها:

– مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين نسبة كبية من الايرادات الحكومية؛

– هناك علاقة طردية وإيجابية بين الأسعار العالمية للنفط ورصيد الموازنة العامة، أي أن الزيادة في تلك الأسعار تنعكس بصورة مباشرة على الموازنة العامة؛

– تؤثر الصادرات النفطية تأثيرا إيجابيا على رصيد الموازنة العامة في العراق، مما يعكس واقع الاقتصاد العراقي باعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الوازنة العامة؛

[1] عثمان كريم ومحسوم فرج، **أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (1999–2018)**، مجلة جامعة كارميان، العراق 6(4)، 2019، ص ص 194–205.

كما توصي الدراسة بضرورة العمل على تنويع مصادر الإيرادات العامة وترشيد النفقات العامة بناءا على الرفع في حصيلة الإيرادات الضريبية وزيادة الانفاق الاستثماري.

- **دراسة (أحمد ومحمد)[1]:**

هدفت الدراسة الى محاولة قياس أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الانفاق الكلي في الاقتصاد السعودي للفترة (2000-2018) باستخدام معامل الارتباط البسيط بين كل متغيرين على حدى، بالإضافة الى إختبار السببية لجرانجر (**Granger Causality Test**).

خلصت الدراسة الى العديد من النتائج، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- وجود علاقة طردية متوسطة قيمتها (0.52) بين تغيرات متوسط أسعار النفط والانفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي؛

- كذلك وجود علاقة طردية متوسطة قيمتها (0.43) بين تغيرات متوسط أسعار النفط والانفاق الاستهلاكي الخاص؛

- وجود علاقة طردية متوسطة الى قوية قيمتها (0.65) بين تغيرات متوسط أسعار النفط والانفاق الاستثماري الحكومي؛

- في حين وجود علاقة عكسية متوسطة قيمتها (0.67-) بين تغيرات متوسط أسعار النفط والانفاق الخارجي في المملكة.

من خلال عرض بعض الدراسات السابقة يمكن القول بأن الدراسة الحالية وإن اتفقت على كونها تتناول إحدى جزئيات موضوع الدراسات السابقة، إلا أنها تختلف معها من حيث:

[1] فاطمة أحمد وحسن محمد، **دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الانفاق الكلي السعودي خلال الفترة (2000-2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، Adminstrative and Legal Science، 5(5)، 2021، ص ص 33-51.

هدف الدراسة؛ عينة الدراسة؛ فترة الدراسة؛ الأدوات المستخدمة في الدراسة؛ بالإضافة الى تلك النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لأسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022)

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق الى تحليل وصفي لأسعار النفط والانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022)، وذلك بالتعرف وتقديم تلك المتغيرات المستخدمة في الدراسة؛ بالإضافة الى الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة؛ وفي الأخير القيام بدراسة وصفية لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في دولة الجزائر وهي دولة عربية ذات سيادة تقع في شمال إفريقيا، عاصمتها وأكثر مدنها اكتظاظا بالسكان هي مدينة الجزائر، وتقع في أقصى شمال البلاد، بمساحة تبلغ 741 381 2 كيلومتر مربع (919,595 ميل مربع) وبعدد سكان يفوق 43,851,044 نسمة تعد الجزائر هي عاشر أكبر بلد في العالم، والأولى إفريقيا وعربيا ومتوسطيا والثانية في العالم الإسلامي بعد جمهورية كازاخستان، تطل شمالا على البحر الأبيض المتوسط، وتحدها من الشمال الشرقي تونس وشرقا ليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية ومن الجنوب الغربي موريتانيا ومالي، ومن الجنوب الشرقي النيجر، وتقسم إداريا إلى 58 ولاية و 1541 بلدية[1].

وتتمثل المتغيرات المستخدمة في الدراسة في كل من متغير الانفاق الحكومي للتعبير عن المتغير التابع، في حين استخدم متغير الأسعار السنوية للنفط الخام للتعبير عن المتغير

[1] https://ar.wikipedia.org/wiki/الجزائر

المستقل والمتمثل في أسعار النفط، حيث تم الاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1980 الى غاية 2022) بغية الحصول على مجال أوسع لمتغيرات الدراسة، حيث تم اختيار هذه الفترة وفقا لتوفر البيانات والتي تعتبر كافية للتحليل القياسي، وقد تم استخدام هذين المتغيرين التي لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة وبالاعتماد على الدراسات السابقة، ويمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو الآتي:

1- المتغير التابع (الانفاق الحكومي): يتمثل المتغير التابع بالأساس في إجمالي الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وهو يعبر عن مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة، وإجمالي تكوين رأس المال، والبيانات معبر عنها بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، وتم الترميز لهذا المتغير بالرمز (GS).

2- المتغير المستقل (أسعار النفط): تم الاعتماد على الأسعار السنوية للنفط الخام كمتغير مستقل يعبر عن أسعار النفط، والبيانات معبر عنها ب (دولار/ البرميل)، وقد تم الترميز لهذا المتغير بالرمز (OP).

والجدول الموالي يمثل تعريف للمتغيرين المستخدمة في الدراسة على النحو الآتي:

جدول رقم (07): تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	تعريف المتغيرات	الرمز	الوحدة	المصدر
المتغير التابع	الانفاق الحكومي	GS	الدولار الأمريكي	بيانات البنك الدولي (/https://data.worldbank.org)
المتغير المستقل	أسعار النفط	OP	(دولار/برميل)	بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) (www.oapecorg.org)

المصدر: من إعداد الطالبة.

بالتالي اشتملت الدراسة على متغيرين أساسين نظرا للعلاقة الكبيرة بموضوع الدراسة، وبناءا على ذات المتغيرات المدرجة في الدراسات السابقة التي تطرقت الى ذات الموضوع مع اختلاف في أحد جوانبه حيث تم الحرص على أن تشمل الدراسة على أهم المتغيرات دون إهمال أي منها لتكون ذات ميزة خصوصية على باقي الدراسات، مع مراعاة طبيعة العينة المدروسة والمتمثلة في دولة الجزائر، بالإضافة إلى مدى توفر البيانات، بالتالي يمكن توضح نموذج الدراسة في المعادلة التالية:

$$GS_t = f(OP_t)$$

المطلب الثاني: الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

بغية الحصول على أهم الخصائص المميزة لبيانات الدراسة وأخذ نظرة أولية عليها وجب التعرف على إحصاءات النزعة المركزية لكل من متغير الانفاق الحكومي والمتغير أسعار النفط.

أولا: الخصائص الوصفية لمتغير الإنفاق الحكومي

من أجل القاء نظرة أولية على أهم الخصـائص المميزة لبيانات الدراسـة لمتغير الانفاق الحكومي تم التعرف على إحصـاءات النزعة المركزية لهذا المتغير، والتي يمكن عرضـها في الجدول التالي:

جدول رقم (08): الخصائص الوصفية لمتغير الانفاق الحكومي

Date: 06/05/24 Time: 04:22
Sample: 1980 2022

	GS
Mean	9.79E+10
Median	6.33E+10
Maximum	2.17E+11
Minimum	4.07E+10
Std. Dev.	6.06E+10
Skewness	0.655472
Kurtosis	1.726342
Jarque-Bera	5.985563
Probability	0.050148
Sum	4.21E+12
Sum Sq. Dev.	1.54E+23
Observations	43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضـــح أهم الخصـــائص الوصـــفية لمتغير الانفاق الحكومي يتبين ما يلي:

- من الجدول أعلاه يتبين أن أعلى قيمة لمتغير الانفاق الحكومي بلغت بنحو 217 مليار دولار في سـنة 2014، نظرا لتوسـع الجزائر في مشـاريع البنية التحتية وفي تحسـين وتوفير الخدمات العامة في مختلف القطاعات.

– كما تم تسجيل أدنى قيمة لمتغير الانفاق الحكومي بلغت 43.2 مليار دولار في سنة 1991، نظرا لتفاقم الأزمة السياسية والاقتصادية آنذاك، بالإضافة الى الانخفاض في الإيرادات النفطية.

– في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري والذي عن الفرق بين قيم الانفاق الحكومي ومتوسط القيم $(6.06^{E}+10)$، مما يدل على وجود تذبذب وتقلبات كبيرة في مستويات الانفاق.

ثانيا: الخصائص الوصفية لمتغير أسعار النفط

كذلك من أجل القاء نظرة أولية على أهم الخصائص المميزة لبيانات الدراسة لمتغير أسعار النفط تم التعرف على إحصاءات النزعة المركزية لهذا المتغير، والتي يمكن عرضها في الجدول التالي:

جدول رقم (09):الخصائص الوصفية لمتغير أسعار النفط

Date: 06/05/24 Time: 04:56
Sample: 1980 2022

	OP
Mean	45.73158
Median	33.56000
Maximum	112.8970
Minimum	13.07200
Std. Dev.	30.84046
Skewness	0.921553
Kurtosis	2.590632
Jarque-Bera	6.386616
Probability	0.041036
Sum	1966.458
Sum Sq. Dev.	39947.62
Observations	43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح أهم الخصائص الوصفية لمتغير أسعار النفط يتبين ما يلي:

- من الجدول أعلاه يتبين أن أعلى قيمة لمتغير أسعار النفط بلغت نحو 112.89 (دولار/برميل) في سنة 2011، وقد يعود ذلك الى تزامن الاضطرابات السياسية في المنطقة والطلب العالمي المرتفع على النفط كسبب رئيسي وراء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الجزائر خلال عام 2011.

- كما تم تسجيل أدنى قيمة لمتغير أسعار النفط بلغت 13.07 (دولار/برميل) في سنة 1998، وقد يعود ذلك بالأساس الى انخفاض الطلب العالمي على النفط.

- في حين بلغت قيمة الانحراف المعياري والتي تعبر عن انحراف قيم أسعار النفط على متوسط هاته القيم نحو 30.84، مما يدل على وجود تذبذب كبير في أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب إجراء دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة والمتمثلين في كل من الانفاق الحكومي وأسعار النفط، وذلك بتتبع مسار هذين المتغيرن خلال الفترة (1980-2022) والوقوف على أهم الملاحظات التي تعكس تلك النقاط الهامة والاتجاهات العامة التي شهدتها هاته الفترة.

أولا: دراسة وصفية لمتغير الانفاق الحكومي

سنحاول تسليط الضوء على الاتجاهات التصاعدية والتنازلية التي اتخذها الانفاق الحكومي خلال الفترة (1980(2022) وأهم الأسباب المفسرة لذلك، حيث يوضح الجدول الموالي إجمالي الانفاق الحكومي خلال الفترة (1980-2022):

جدول رقم (10): إجمالي الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980-2022) **الوحدة: بالدولار**

السنة	إجمالي الانفاق الحكومي	السنة	إجمالي الانفاق الحكومي
1980	40651995465.739	**2002**	51155325111.4745
1981	42703473996.0629	**2003**	58109857907.4417
1982	44336123990.4603	**2004**	73040396555.1217
1983	47757268501.5035	**2005**	79326624916.7466
1984	54641684059.4978	**2006**	85557053537.6754
1985	59767691674.2909	**2007**	105014597560.483
1986	70263232168.3119	**2008**	138062256514.118
1987	69508851439.9323	**2009**	138008235034.702
1988	63282287856.8167	**2010**	149886628506.341
1989	61128535039.0968	**2011**	179807905858.743
1990	62975105587.4022	**2012**	191536449142.37
1991	43193060387.1893	**2013**	203891544997.757
1992	47307038586.376	**2014**	217059788654.409
1993	50622377656.5557	**2015**	188139960228.791
1994	44041967544.4766	**2016**	182728169523.977
1995	42934299462.1353	**2017**	187203492899.54
1996	44211551061.6435	**2018**	186005615118.856
1997	43567638102.9783	**2019**	182720149825.781
1998	48157780728.7627	**2020**	160888269778.067
1999	46028125897.7339	**2021**	163025193907.499
2000	43130399563.1558	**2022**	172324407958.803
2001	46712313916.2262		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يوضح الجدول أعلاه إجمالي الانفاق الحكومي في الجزائر للفترة (1980–2022)، إذ بتحليل معطيات الجدول أعلاه يمكن استخلاص لمحة عامة عن أهم اتجاهات الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2022، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

– وجود تذبذب كبير في إجمالي الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، حيث وصل إلى أعلى مستوى له في عام 2014 بأكثر من 217 مليار دولار، ثم انخفض بشكل ملحوظ في السنوات التالية ليصل إلى نحو 160 مليار دولار في عام 2020.

– بشكل عام وجود اتجاها تصاعديا في إجمالي الإنفاق الحكومي، مع بعض التذبذبات على مدار السنوات، مما يشير إلى توسع في دور الحكومة والارتفاع في النفقات العامة خلال هذه الفترة.

– هناك تغيرات كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي بين بعض السنوات، مثل الزيادة الكبيرة من عام 2003 إلى 2004 (من 58 مليار إلى 73 مليار دولار)، كذلك الانخفاض الكبير من عام 2014 إلى 2015 (من 217 مليار إلى 188 مليار دولار)، هذه التغيرات الكبيرة قد تعكس تغييرات في السياسات والأولويات الحكومية على مدار هذه الفترة.

– بعض التذبذبات في الإنفاق الحكومي قد تكون مرتبطة بالعوامل الخارجية مثل: تقلبات أسعار النفط أو التطورات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية.

ثانيا: دراسة وصفية لمتغير أسعار النفط

يتسم الاقتصاد الجزائري بالطابع الريعي الناتج عن الاعتماد المفرط على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، مما يجعله عرضة للتقلبات في أسعار هذه الموارد وبحاجة إلى تنويع قاعدته الإنتاجية، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على إيرادات قطاع النفط والغاز في تمويل ميزانية الدولة والإنفاق الحكومي، مما يجعل اقتصادها عرضة لتقلبات

أسعار هذه الموارد، كما أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف القطاعات الإنتاجية غير المرتبطة بالنفط والغاز، مثل: الصناعة والزراعة، مما يجعله اقتصادا ذا قاعدة إنتاجية ضيقة، ونتيجة لضعف القطاعات الإنتاجية المحلية تعتمد الجزائر بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها السلعية والخدمية، بالإضافة الى أن تمويل النفقات الحكومية الكبيرة يتم من خلال الإيرادات الناتجة عن بيع النفط والغاز، دون الاعتماد بشكل كبير على الإيرادات الضريبية.

بالتالي سنحاول تسليط الضوء على الاتجاهات التصاعدية والتنازلية التي اتخذتها أسعار النفط خلال الفترة (1980–2022) وأهم الأسباب المفسرة لذلك، حيث يوضح الجدول الموالي أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980–2022):

جدول رقم (11): أسعار النفط الخام خلال الفترة (1980-2022) الوحدة: (دولار/برميل)

السنة	إجمالي الانفاق الحكومي	السنة	إجمالي الانفاق الحكومي
1980	38.178	2002	24.838
1981	36.804	2003	28.826
1982	33.560	2004	38.328
1983	29.931	2005	54.587
1984	28.719	2006	66.025
1985	27.645	2007	74.664
1986	14.633	2008	98.600
1987	18.387	2009	62.163
1988	15.148	2010	80.253
1989	18.561	2011	112.897
1990	24.421	2012	111.523
1991	20.984	2013	109.441
1992	20.036	2014	99.615
1993	17.490	2015	52.821
1994	16.178	2016	44.206
1995	17.423	2017	54.204
1996	21.271	2018	71.166
1997	19.720	2019	64.516
1998	13.072	2020	39.183
1999	18.087	2021	70.722
2000	28.724	2022	104.19
2001	24.718		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

يوفر هذا الجدول أعلاه لمحة شـاملة عن التطورات الرئيسـية في أسـعار النفط الخام على مدار أكثر من أربعة عقود، والتي تعد متغيرا حيويا للاقتصـادات المنتجة والمصـدرة للنفط مثل الجزائر، وبتحليل معطيات الجدول أعلاه يمكن استخلاص العديد من الملاحظات والاتجاهات الهامة حول أسـعار النفط الخام خلال الفترة من 1980 إلى 2022، يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- **وجود تقلبات كبيرة في أسعار النفط الخام:** وجود تذبذبات واسعة في أسعار النفط على مدار الفترة المدروسة، حيث شهدت الأسعار ارتفاعات وانخفاضات حادة من عام لآخر.

- **القمم والانخفاضات الكبرى:** يمكن تحديد أهم القمم والانخفاضات البارزة على مدار الفترة المدروسة كالارتفاع الكبير في أسعار النفط في عامي 2008 (98.6 دولار) و2011-2012 (أكثر من 110 دولار)، بالمقابل الانخفاضات الكبيرة في عامي 1986 (14.63 دولار) و2020 (39.18 دولار).

- **اتجاه عام نحو الارتفاع:** على الرغم من التقلبات يلاحظ وجود اتجاه عام نحو ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة المدروسة، حيث انتقلت من مستويات منخفضة في الثمانينيات إلى أعلى مستوياتها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

- **العوامل المؤثرة:** يمكن ربط بعض التغيرات الكبيرة في الأسعار بأحداث سياسية واقتصادية عالمية مؤثرة، مثل: الأزمات الاقتصادية والصراعات الإقليمية والتطورات التكنولوجية في قطاع الطاقة.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

سنحاول من خلال هذا المبحث إجراء دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) للفترة (1980-2022)، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول الى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية؛ أما

المطلب الثاني سنتناول دراسة التكامل المشترك؛ في حين خصص المطلب الثالث للحديث عن تقدير النموذج وتحليل النتائج.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال هذا الاختبار سنقوم بتحديد درجة التكامل بالاعتماد على اختبار ديكي فيلر المطور **(ADF)**، وذلك بناءا على استقرارية متغيري الدراسة، حيث يتم معرفة استقرارية كل متغير على حدى سواءا (بدون قاطع واتجاه عام، بوجود قاطع، بوجود قاطع واتجاه عام).

أولا: الاستقرارية لمتغير الانفاق الحكومي

من أجل معرفة استقرارية متغير الانفاق الحكومي باستخدام اختبار ديكي فيلر المطور **(ADF)**، كانت النتائج ملخصة في الشكل التالي **(أنظر الملحق رقم 01)**:

شكل رقم (03): ملخص اختبار(ADF) لدراسة إستقرارية متغير الانفاق الحكومي (GS)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)		
Null Hypothesis: the variable has a unit root		
	At Level	
		GS
With Constant	t-Statistic	-0.3252
	Prob.	*0.9124*
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3389
	Prob.	*0.4042*
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.3445
	Prob.	*0.9527*
		n0
	At First Difference	
		d(GS)
With Constant	t-Statistic	-4.6406
	Prob.	*0.0005*
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.5973
	Prob.	*0.0035*
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.4193
	Prob.	*0.0000*
		***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال النتائج الموضحة في الشكل أعلاه نجد أن السلسلة الزمنية لمتغير الانفاق الحكومي وبالاعتماد على اختبار (ADF) غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي فهي تحتوي على جذر الوحدة نظرا لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، في حين استقرت عند الفرق الأول نظرا لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

أولا: الاستقرارية لمتغير أسعار النفط

من أجل معرفة استقرارية متغير أسعار النفط باستخدام اختبار ديكي فيلر المطور **(ADF)**، كانت النتائج ملخصة في الشكل التالي **(أنظر الملحق رقم 02)**:

شكل رقم (04): ملخص اختبار(ADF) لدراسة إستقرارية متغير أسعار النفط (OP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)		
Null Hypothesis: the variable has a unit root		
	At Level	
		OP
With Constant	t-Statistic	-1.0827
	Prob.	***0.7139***
		n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3617
	Prob.	***0.3933***
		n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0496
	Prob.	***0.6605***
		n0
	At First Difference	
		d(OP)
With Constant	t-Statistic	-5.1359
	Prob.	***0.0001***
		***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.3548
	Prob.	***0.0004***
		***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3506
	Prob.	***0.0000***
		***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال النتائج الموضحة في الشكل أعلاه نجد أن السلسلة الزمنية لمتغير أسعار النفط وبالاعتماد على اختبار (ADF) غير مستقرة عند المستوى، وبالتالي فهي تحتوي على جذر الوحدة نظرا لأن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، في حين استقرت عند الفرق الأول نظرا لأن مستوى المعنوية أقل من 0.05.

بما أن متغيري الدراسة استقرا عند من نفس درجة التكامل I(1)، فيمكن القول أن هناك إمكانية لوجود تكامل مشترك.

المطلب الثاني: دراسة التكامل المشترك

ينص مبدأ التكامل المشترك حسب (**Johansenand al**) على أنه لما تكون هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددا وتكون المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، ولاختبار وجود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية اقترح (**Johansen–Juselius**) لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك إجراء اختبارين[1]:

1- اختبار الأثر (Trace test): يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر **q** من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد r=q وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\gamma_{Trace}(r) = _T \sum_{i=r+1}^{p} ln(1 - \gamma\hat{}_i)$$

[1] جلال رغد علي وآخرون، **تحليل اقتصادي لاستجابة محصول الذرة الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ للمدة 1980-2014**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية، 17(01)، 2017، ص 281.

حيث: **T**: حجم العينة؛ **r**:عدد متجهات التكامل المشترك$\gamma_p\gamma\hat{}_{r+1}$: هي أصغر قيم المتجهات الذاتية **p−r**، وتنص الفرضية العدمية على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر **r** أي عد هذه المتجهات يقل أو يساوي **r**.

2- اختبار القيمة الذاتية القصوى: تحسب إحصائية القيمة الذاتية القصوى وفق العلاقة التالية:

$$\boldsymbol{\gamma_{Max}(r,r+1)_Tln(1-\gamma\hat{}_{r+1})}$$

يتم اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفضية البديلة التي تنص على وجود r+1 من متجهات التكامل المشترك.

بالنسبة لإختبار التكامل المشترك بين كل من متغيري الانفاق الحكومي وأسعار النفط باسخدام إختبار الأثر، كانت النتائج ملخصة في الجدول أدناه **(أنظر الملحق رقم 03):**

جدول رقم (12): ملخص نتائج التكامل المشترك باستخدام إختبار الأثر (Trace test)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402938	21.23981	15.49471	0.0061
At most 1	0.002307	0.094688	3.841465	0.7583

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من الجدول أعلاه وبالنسبة لإختبار الأثر يتضح أن إحصاءة الأثر تساوي (21.23981) وبالتالي فهي أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% التي تساوي (15.49471)، كما يتضح أن القيمة الاحتمالية أقل من 5% (Prob= 0.0061)، مما يعني أنه توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة وفق نتيجة إحصاءة الأثر.

كما أن النتائج السابقة لإختبار الأثر تتوافق مع تلك النتائج المتوصل اليها باستخدام إختبار القيمة الذاتية العظمي، حيث كانت نتائجها ملخصة في الجدول التالي **(أنظر الملحق رقم 03):**

جدول قم (13): ملخص نتائج التكامل المشترك باستخدام اختبار القيمة الذاتية القصوى (Maximum Eigenvalue)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402938	21.14512	14.26460	0.0035
At most 1	0.002307	0.094688	3.841465	0.7583

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

تشـــير نتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى في الجدول أعلاه الى أن إحصـــاءة القيمة الذاتية العظمى تســـاوي (21.14512) وهي أكبر من القيمة الحرجة عند مســـتوى معنوية 5% التي تساوي (14.26460) بالإضـافة الى أن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصـاءة أقل من 5% (0.0035)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراســـة، وبالتالي فإن نتائج هذا الاختبار جاءت لتؤكد تلك النتائج المتحصـل عليها سـابقا باسـتخدام اختبار الأثر.

المطلب الثالث: التقدير وتحليل النتائج

من خلال هذا المطلب سيتم تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، بالإضـافة الى إجراء التقييم الاحصـــائي والاقتصـــادي لهذا النموذج، كما ســـيتم اختبار صـــلاحية النموذج بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات.

أولا: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

قبل القيام بتقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) وجب تحديد عدد درجات التأخير المثلى لهذا النموذج بالاستعانة بمجموعة من المعايير التي تعنى بذلك، ولتحديد فترة التخلف المثلى للنموذج يجب اختيار القيم الصغرى للمعايير، حيث يوضح الجدول التالي نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR.

جدول رقم (14): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى للنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GS OP
Exogenous variables: C
Date: 06/05/24 Time: 00:43
Sample: 1980 2022
Included observations: 40

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1220.457	NA	1.20e+24	61.12283	61.20728	61.15337
1	-1124.706	177.1385*	1.23e+22*	56.53531*	56.78864*	56.62690*
2	-1121.608	5.421760	1.28e+22	56.58040	57.00262	56.73306
3	-1118.333	5.403897	1.34e+22	56.61665	57.20775	56.83037

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد التأخيرات المناسبة لتقدير نموذج VAR والتي تعطي أقل القيم للمعايير الموضحة هي الدرجة الأولى، مما يدل أن عدد درجات التأخير في النموذج هو 1 (Lag=1).

بعد تحديد درجة التأخير المثلى يمكن تقدير تلك العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير نموذج VAR(1)، حيث يمكن كتابة نتائج تقدير نموذج VAR(1) لأثر أسعار النفط على الانفاق الحكومي في المعادلة التالية **(أنظر الملحق رقم 04)**:

$$GS = 0.869295415272*GS(-1) + 298440983.323*OP(-1) + 2468862797.76$$

R^2=0,9730 .R Adj=0,9716 Fc=702,8974

ثانيا: تفسير نموذج VAR(1)

بعد القيم بتقديرنموذج **VAR(1)** وجب التطرق للتفسير الاحصائي والاقتصادي لهذا النموذج على النحو التالي

1- التفسير الاحصائي:

تشـــير المعادلة أعلاه إلى متغير الانفاق الحكومي بدلالة قيمه الســـابقة والقيم المؤخرة لمتغير أســـعار النفط في الجزائر للفترة (1980-2022)، حيث يمكن نســـتنتج من ذلك ما يلي:

- معامل التحديد $R^2=0,9730$ مما يعني أن 97,30% من التغيرات في الانفاق الحكومي تفسر بقيمه المؤخرة والقيم السابقة للمتغير المدرج في النموذج (أسعار النفط)، أما النسبة الباقية 2,70% فيرجع تفسيرها الى عوامل أخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

- وجود معنوية جزئية لمتغير القيم الســـابقة للانفاق الحكومي لأن القيمة الاحتمالية لهذا الأخير أقل من 0,05 (prob>0.05)، في حين غياب المعنوية الجزئية لمتغير القيم السابقة لأسعار النفط لأن القيمة الاحتمالية لهذا المتغير أكبر من 0.05 (prob>0.05).

- وجود معنوية كلية للنموذج لأن قيمة فيشر المحسوبة أكبر من قيمتها المجدولة عند 5%، وبالتالي فإن المعادلة المفسرة للانفاق الحكومي مقبولة إحصائيا.

2- التفسير الاقتصادي:

- يرتبط متغير الانفاق الحكومي في الفترة t ارتباطا طرديا معنويا مع قيمه السابقة في الفترة (t-1)، ويعود ذلك الى ويعود ذلك الى اســـتمرارية وتراكمية هذا الإنفاق، ما يعكس أهميته كأداة لتنفيذ الســياســات العامة والتأثير الإيجابي على النشــاط الاقتصــادي والتنمية، كما أن هاته العلاقة تعكس وجود درجة عالية من الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجزائر والقدرة

على التخطيط والتنفيذ الفعال للسياسات المالية والإنفاقية بما يحقق الأهداف التنموية للدولة، ما يدل على قوة وفعالية السياسة المالية والإنفاقية للحكومة الجزائرية.

– يرتبط متغير الانفاق الحكومي في الفترة t ارتباطا طرديا غير معنويا مع القيم السابقة للمتغير أسعار النفط في الفترة (t−1)، يمكن القول بأن الجزائر ترتبط بشكل كبير بإيرادات قطاع النفط والغاز في تمويل ميزانية الدولة وبرامج الإنفاق الحكومي، لذا فإن ارتفاع أسعار النفط في الفترة السابقة (t−1) يؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات، مما ينعكس على زيادة الإنفاق الحكومي في الفترة اللاحقة (t) والعكس صحيح، ومع ذلك، فإن هذه العلاقة الطردية غير معنوية إحصائيا، ما قد يشير إلى وجود عوامل أخرى مؤثرة على الإنفاق الحكومي بخلاف أسعار النفط، ويؤكد ذلك على الحاجة إلى تنويع مصادر الإيرادات الحكومية في الجزائر لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وتقليل الاعتماد المفرط على قطاع النفط.

ثالثا: إختبار صلاحية النموذج VAR(1)

من أجل معرفة فيما إذا كان النموذج VAR(1) مقبول وجب تقييمه بإجراء عليه بعض الاختبارات بداية بالارتباط الذاتي للبواقي؛ مرورا الى ثبات التباين للبواقي؛ وصولا الى الاستقرار الهيكلي للنموذج ككل.

1- الارتباط الذاتي للبواقي:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج يتم استخدام اختبار (LM−test) ، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM-test)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 06/05/24 Time: 00:46
Sample: 1980 2022
Included observations: 42

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	4.962801	4	0.2911	1.266259	(4, 72.0)	0.2912
2	4.544765	4	0.3373	1.156246	(4, 72.0)	0.3374
3	2.854710	4	0.5824	0.717846	(4, 72.0)	0.5825
4	2.766124	4	0.5977	0.695145	(4, 72.0)	0.5978

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

تشير نتائج الجدول أعلاه الى قبول الفرضية الصفرية مما يدل أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج، لأن القيمة الاحتمالية أكبر من 5%.

2- ثبات التباين للبواقي (Heteroskedasticity)

من أجل اختبار ثبات التباين بين بواقي النموذج يتم الاستعانة بإحصائية كاي تربيع (Chi-sq) حيث تنص الفرضية لهذا الاختبار بوجود ثبات تباين بين بواقي النموذج، ونتائج هذا الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (16): نتائج إختبار ثبات التباين (Heteroskedasticity)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 06/05/24 Time: 00:47
Sample: 1980 2022
Included observations: 42

Joint test:

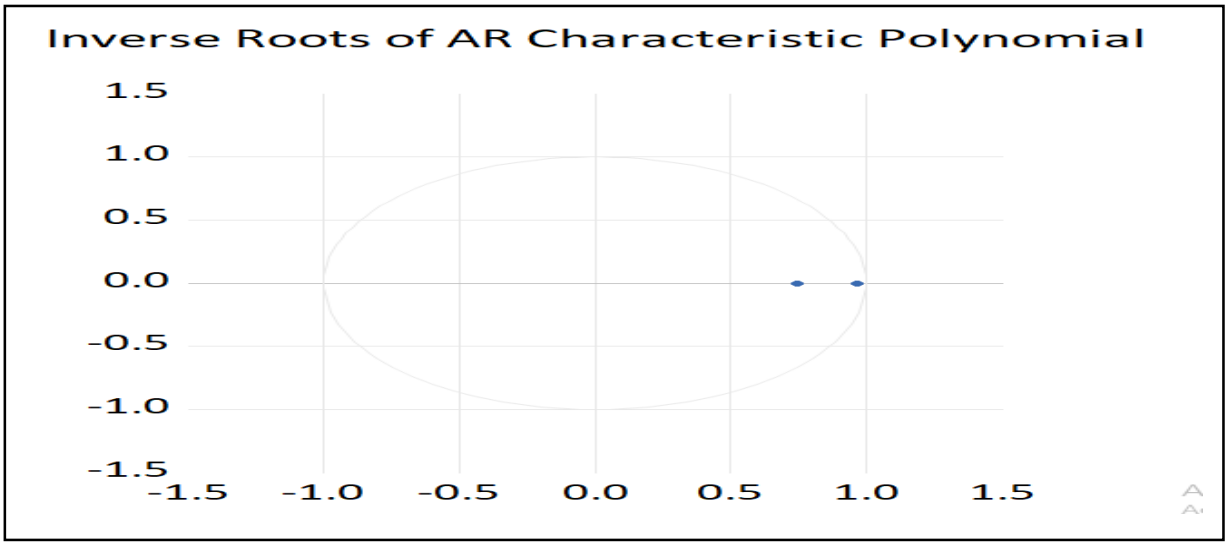
Chi-sq	df	Prob.
18.95115	12	0.0897

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

3- الاستقرار الهيكلي:

للتأكد من استقرارية النموذج لمتغير الانفاق الحكومي نقوم باستخدام اختبار (Inverse Roots Of AR Characteristic Polynomial) ونتائج استخدام هذا الاختبار موضحة في الشكل أدناه.

شكل رقم (05): نتائج إختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج VAR(1)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 12.

من خلال الشكلين أعلاه يتضح أن الجذور العكسية أقل من الواحد فهي تقع كلها داخل الدائرة الوحدوية، مما يدل أن النموذج VAR (1) لمتغير الانفاق الحكومي بدلالة متغير أسعار النفط مستقر هيكليا.

خلاصـــــــــــــة الفصل:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر التقلبات في أسعار النفط على الغنفاق الحكومي وذلك من خلال تحليل وقياس أثر أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر للفترة(t−1)، حيث تم تحليل واقع النفط والإنفاق الحكومي في الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة على تحليل العلاقة بالوقوف على بعض الدراسات السابقة التي تناولت ذات الموضوع كما تم إجراء دراسة قياسية لأثر أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) للفترة (1980−2022).

تم التوصل إلى العديد من النتائج من بينها:

تعتبر تقلبات أسعار النفط العالمية العامل الرئيسي والأكثر تأثيرا على الإيرادات النفطية للجزائر، وجود اتجاها تصاعديا في اجمالي الغنفاق الحكومي مع بعض التذبذبات على مدار السنوات، يرتبط متغير الإنفاق الحكومي في الفترة ارتباطا طرديا معنويا مع قيمه السابقة في الفترة(t)، كما يرتبط متغير الغنفاق الحكومي في الفترة ارتباطا طرديا غير معنويا مع القيم السابقة لمتغير أسعار النفط للفترة (t−1).

خاتمة

خاتمة:

قطاع النفط هو حجر الزاوية في الاقتصاد العالمي، ويعتبر من القطاعات الاستراتيجية التي تلقى اهتماما واسعا من قبل دول العالم وله أهمية كبيرة فهو مصدر رئيسي للدخل بالنسبة للدول المصدرة، مما يؤثر بشكل مباشر على مستويات الرفاهية الاقتصادية والتنمية فيها، كما يعتبر مصدر أساسي للطاقة في العالم، حيث يلبي حاجة القطاعات واسعة مثل: النقل التدفئة وتوليد الكهرباء، ناهيك عن كونه يوفر فرصة استثمارية ضخمة ويخلق العديد من فرص العمل في مختلف المجالات المرتبطة به من استكشاف وإنتاج وتحرير وتسويق.

وتعد الجزائر واحدة من أهم الدول في قطاع النفط على المستوى الإفريقي والعالمي ، فقد سعت جاهدة منذ الاستقلال لتركيز جهودها على هذا القطاع – باعتباره قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد – دون أن تراعي أو توازن الاهتمام بالنسبة للقطاعات الأخرى التي من شأنها تحقيق التوازن الاقتصادي خاصة وأن عائدات النفط تتميز بالتقلب الشديد في الأسواق العالمية نتيجة الصدمات الخارجية التي عادة ما تكون أسبابها سياسية أو مالية في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط، وبالتالي أصبح تحويل الميزانية العامة وتغطية نفقاتها من بين أصعب المهام التي تواجه صناع القرار، فأي اختلال يطرأ على مستوى أسعار النفط يؤدي إلى اختلال في الإنفاق العام .

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد الأدوات الرئيسية التي تنفيذ بها الدولة سياستها المالية، وبالتالي ضمان زيادة فعالية أدائها المالي من خلال التحكم في نفقاتها الحكومية بما يضمن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

❖ **نتائج الدراسة:**

- ✓ يعتبر نفط الجزائر من أجود انواع النفوط وأغلاها سعراً، لتميزه بخصائص نوعية جيدة، إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يجعله قريب من جميع الأسواق العالمية.

- ✓ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي الذي يعتبر العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع للدور الأساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات من جهة، وإلى التحصيلات المالية الكبرى التي يدرها من العملة الأجنبية من جهة ثانية.
- ✓ وجود تذبذب كبير في الإيرادات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة التي يرجع بشكل أساسي إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إضافة إلى العوامل السياسية والجيوسياسية والتغيرات في سياسات الانتاج والتصدير النفطي للجزائر على مر السنوات.
- ✓ يعتبر الإنفاق الحكومي أحد أبرز أدوات السياسة التي يسعى لتحقيق الأهداف المرجوة للدولة، وقد حاولت الجزائر إلى أن تصل إلى معدلات أعلى للنمو الاقتصادي من خلال التوسع في الاتفاق العالم خلال القرن الحالي.
- ✓ تعتبر تقلبات أسعار النفط العالمية العامل الرئيسي والأكثر تأثيرا على الإيرادات النفطية للجزائر.
- ✓ وجود اتجاه تصاعدي في إجمالي الإنفاق الحكومي مع بعض التذبذبات على مدار السنوات.
- ✓
- ✓ أن الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا طرديا معنويا مع قيمة السابقة ويعود ذلك على تراكمية هذا الإنفاق وهو ما يعكس أهميته كأداة لتنفيذ السياسة المالية والتأثير الإيجابي على الاقتصاد والتنمية، وهو ما يدل على قوة وفعالية السياسة المالية والإنفاقية للحكومة الجزائرية.

- ✓ كما أن الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا طرديا غير معنويا مع القيم السابقة لأسعار النفط، وهو ما يؤدي بنا القول إن الجزائر ترتبط بشكل كبير بإرادات قطاع النفط والغاز في تمويل ميزانية الدولة وبرامج الإنفاق الحكومي.

❖ **اختبار الفرضيات:**

نصت الفرضية الأولى بأن: أسعار النفط تعرف تذبذبا كبيرا في السوق العالمي وتتحدد بقوى العرض والطلب في السوق النفطي بعوامل جيوسياسية وسياسية، يمكننا الحكم على صحة هذه الفرضية في جانب أن السوق النفطي سوق متقلب يتحدد فيه سعر النفط من خلال العلاقة بين العرض والطلب، فالاكتشافات الجديدة، تقنيات الاستخراج، السياسات الإنتاجية للدول المنتجة للنفط (مثل قرارات الأوبك) يمكن أن تؤثر على العرض، بينما النمو الاقتصادي، التطورات التكنولوجية، والتوجهات البيئية يمكن أن تؤثر على الطلب. كما أن للأوضاع السياسية في الدول المنتجة للنفط، نزاعات، حروب، اتفاقيات دولية من شأنها أن تسبب تحركات حادة في أسعار النفط.

نصت الفرضية الثانية أنه: تطورت النفقات العامة بتطور الفكر المالي وتطور دور الدولة في الاقتصاد، تعد هذه الفرضية موضوعا معقدا وواسع النطاق، فمن خلال استعراض النظريات الاقتصادية المختلفة التي تناولت مفهوم النفقات العامة ودور الدولة في الاقتصاد، من النظريات الكلاسيكية التي تؤكد على دور الدولة المحدود، إلى النظريات الكينزي التي ترى تدخل الدولة عاملا رئيسيا في استقرار الاقتصاد وتحفيز النمو وهو يعكس صحة الفرضية.

من خلال النظر في نسب الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1980 إلى 2022 في الجزائر ممكن أن تلمس التطور في النفقات العامة وتغيرها بالتوازي مع التطورات في الفكر المالي وتطور دور الدولة، وما يعكس صحة هذه الفرضية والجدير بالذكر هو تأثير الأحداث الكبرى مثل الركود الكبير، الأزمات المالية وحتى التغيرات الهيكلية العالمية كالعولمة على الفكر المالي والنفقات العامة ودور الدولة في الاقتصاد.

الفرضية الثالثة نصت على أن: سياسة الإنفاق العام في الجزائر من سياسة توسعية خلال الفترة (1980-2022) ارتباطها بارتفاع إرادات الجباية النفطية نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية، هذه الفرضية غير محققة ويمكن الحكم بعدم صحتها حاليا، فمن خلال الدراسة للفترة من 2013 إلى 2014 وجدت زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي، كما وجد هناك انخفاض كبير من عام 2014 إلى 2015 وهذه التغييرات تعكس تغييرات في السياسات والأولويات الحكومية على مدار هذه الفترة.

الفرضية الرابعة نصت أنه: توجد علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي وأسعار النفط في الجزائر، توجد علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيري الدراسة وفقا نتيجة إحصاءة الأثر ونتيجة اختبار القيمة الذاتية القصوى، كما توصلت الدراسة إلى أن متغير الإنفاق الحكومي يرتبط ارتباطا طرديا غير معنويا مع القيم السابقة للمتغير أسعار النفط في الفترة (1980-2022).

استنادا إلى التحليل القياسي لتأثير تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات ورؤية للآفاق المستقبلية:

أولا: التوصيات

1. السعي نحو تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل عن طريق تنمية قطاعات اقتصادية أخرى.

2. تكوين صناديق ثروة سيادية أو احتياطيات مالية يمكن استخدامها في الأوقات التي تنخفض فيها أسعار النفط.

3. استخدام أدوات التحوط للتغلب على التقلبات الحادة في أسعار النفط ، إدارة لمخاطر السعر.

4. تطبيق سياسات مالية تتيح المرونة في الإنفاق الحكومي للتكيف مع التغيرات في إيرادات النفط.

5. التركيز على الكفاءة في الإنفاق الحكومي لضمان أفضل استخدام للموارد المتاحة.

6. العمل على جذب الاستثمارات في القطاعات غير النفطية لزيادة الدخل القومي والتوظيف.

ثانيا: الآفاق المستقبلية:

1. توجيه البلاد نحو مزيد من الاستقلالية المالية والاستقرار عن طريق تقليل التأثر بتقلبات أسعار السوق العالمية.

2. تنويع الاقتصاد لتعزيز النمو على المدى الطويل دون الاعتماد كلياً على النفط.

3. الإنفاق في قطاعات أساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية يمكن أن يعود بالنفع على معيشة السكان ويزيد من جودة الحياة.

4. تعزيز القطاعات الإنتاجية المحلية لزيادة التنافسية الخارجية للبلاد.

من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن للجزائر تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة واتزان.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

1.إبراهيم طه عبد الوهاب، محاسبة البترول وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

2.أحمد رمضان شقيلية، النفط العربي وصناعة تكريره، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، 1981.

3.إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 1980 2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2015 2016.

4.إسماعيل صاري، المالية العامة، مطبوعة محاضرات مقدمة لطلبة سنة ثانية جذع مشترك، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 –، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2022/2023.

5.آمنة بومعزة، حوكمة الانفاق العام: واقعها ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 7(2)، 2020 .

6.أنيسة بن رمضان، قطاع الطاقة في الجزائر بين حتمية نضوب البترول واستخدام الطاقات البديلة، المجلة الجزائرية للقانون المقارن، 02، جامعة تلمسان، الجزائر.

7.أوليفير ريبيل، منظمة أوبك التي تواجه تحدياتها النفطية والتقنية، الجمعية الفرنسية للفنيين والمهنيون النفطيون، العدد 418، باريس، فبراير 1999.

8.بحري محمد الغناي، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995–2009)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – الخامس والعشرون – العدد الثالث – سبتمبر 2015، جامعة سرت، ليبيا.

9.بلعباس عز الدين بسيسة ورشيد بوعافية، أثر تقلبات أسعار البترول على الانفاق العام في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2017) مجلة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، 6(4)، 2020.

10. بن داود ابراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، الدار الجامعية، 2022، الإسكندرية.

11. بن يبا محمد، بن العارية حسين، دراسة لأثر تقلبات اسعار النفط على حجم النفقات الضريبية في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020.

12. بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009.

13. بودية مونيا، فخاري فاروق، زبيري نورة، الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر بين تقلبات أسعار النفط واستغلال الإمكانات المتاحة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي دراسة تحليلية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد 2، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2017.

14. بوشول السعيد، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء اسواق الأوراق المالية الخليجية، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول، جامعة المدية الجزائر، يومي 07و 08 سبتمبر، 2015.

15. بيوار خنسي، البترول أهميته ومخاطره وتحدياته، دار ئاراس للطباعة والنشر، 2006، ط.

16. تقرير الشهري للأوبيك شهر نوفمبر 2014.

17. جابا الله مصطفى، تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، عدد 09، مجلد 01، جامعه حمة لخضر، واد سوف، جوان 2016، الجزائر.

18. جاسم السعدون، الأزمة المالية العالمية والنفط توصيف الأزمة وقراءة انعكاساتها العامة وتأثيرها في النفط، ورقة بحث مقدمة إلى منتدى التنمية بعنوان: الطفرة النفطية الثالثة

وانعكاسات الأزمة المالية العالمية حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

19. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام،2000، بيروت، ط1.

20. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، 2000، ط1.

21. حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 27، السنة الخامسة، الكويت،2005.

22. حسين عبد الله، اقتصاديات البترول، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

23. خالد عبد العظيم أبو غابة، حسني محمد جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، دار الفكر الجامعي، 2011، ط1، الإسكندرية.

24. خالدية بن عوالي، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2015-2016.

25. خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، مارس، 2011-2012.

26. خليل دعاس، مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

27. خليل دعاس، مستقبل سوق البترولية وآفاق الطاقة المتجددة مع دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011- 2012.

28. دحماني أمال، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1990-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2016-2017.

29. دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص: علوم مالية، جامعة يحيى فارس بالمدية،2014-2015.

30. دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير في علوم التسيير تخصص: علوم مالية، جامعة يحيى فارس بالمدية،2014-2015.

31. دخلي عبد الرحمن، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم ماليه، كليه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدية، 2014-2015، الجزائر.

32. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006،.

33. رابحي بوعبد الله، دراسة تقييمية لبرامج الانفاق العام بالجزائر (الفترة 1990-2018 أنموذجا)، مجلة التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، 3(2)، 2023.

34. رفعت المحجوب، الطلب الفعلي، دار النهضة العربية، 1980، القاهرة.
35. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية، 1990، القاهرة.
36. رمضان محمد مقلد وآخرون، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2003.
37. زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة بن خلدون بتيارت،2010- 2011.
38. زيتوني هوارية، أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، الجزائر.
39. سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن،2016.
40. سلامي الشامي، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات 1990- 2009، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد 09، 2014.
41. سليم جابو، ربيع بوصبيع العياش، دراسة تحليلية وقياسية لانعكاس تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية (حالة الدول العربية النفطية الأعضاء في منظمة الأوبك خلال الفترة (2000-2018)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2020.
42. سهير سعود صالح، مستقبل اقتصاديات السوق، رسالة ماجستير في كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2007.
43. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة النفقات العامة- الايرادات العامة- الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2008، بيروت، لبنان.
44. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، بيروت.

45. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاديات النفط، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، السعودية،1992.

46. شبورو سليم، مناد علي، النفطية وخيار التنويع الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990-2016، مجلة دفاتر MECASالمجلد 16، العدد 01، جوان 2020.

47. شعبان قصابي ورابح بلعباس، أثر تقلبات أسعار النفط على الانفاق الحكومي في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ardl خلال الفترة 2000-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، 10(3)، 2020.

48. صادق هادي، دور التوزيع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال فترة (2000-2012)، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر 2014.

49. صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، أساسيات في تصنيع النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

50. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2009، عمان، الأردن.

51. طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء، 2008، ط1، عمان.

52. عادل العدلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، دار اطراء للنشر والتوزيع، 2009، ط1، الأردن،.

53. عادل العلى، طلال كداوي، اقتصاديات المالية العامة، جامعة الموصل، 1988، جزء أول.

54. عادل فليح العلي، ماليه الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، عمان.

55. عاطف وليد اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، 2010، الإسكندرية.

56. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط أوبك في ظل سوق النفط العالمي، دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

57. عبد الرحمان عيه، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 2000-2001، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، الجزائر، 05، 2011.

58. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986، بيروت.

59. عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة وأميته في استقراء الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد38، عدد 140، منظمة أوبك، الكويت، شتاء 2012.

60. عبد القادر بلخضر، أهمية النفط ضمن مصادر النفط وعلاقته بالتنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2012 2013.

61. عبد القادر فار وجاري فاتح، سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2016)، مجلة أبعاد اقتصادية جامعة بومرداس، الجزائر، 8(1)، 2018.

62. عبد الكريم بن دخيس، أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 4(2)، 2018.

63. عبد الله حاسن الجابري، سياسة الإنفاق العام التي انتهجها الخليفة عمر بن عبد العزيز وآثارها الاقتصادية دراسة مقارنة بالفكر المالي الحديث، مجلة جامعة أم القري للعلوم الشرعية واللغة العربية، العدد 25، مجلد 15، السعودية، 2022.

64. عثمان كريم ومحسوم فرج، أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق للمدة (1999-2018)، مجلة جامعة كارميان، العراق 6(4)، 2019.

65. علي سيف المرزوقي، إلياس نجمة، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال سنوات 1990- 2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 28، 2012.

66. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوت ودراسات، القاهرة، مصر، 2008،.

67. عيساني العارم، العوامل المفسرة الظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة 2000-2015، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد: 04، جوان 2018، الجزائر.

68. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، الدار البيارق، 1998، ط1، عمان.

69. غريب نوح، أثر العامل الطاقوي على مكانه الجزائر الدولية وعلاقتها بالدول الكبرى، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 وهران، الجزائر، 2020.

70. فاطمة أحمد وحسن محمد، دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط على مكونات الانفاق الكلي السعودي خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، Adminstrative and Legal Science، 5(5)، 2021.

71. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2013، ط1، الأردن.

72. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث، 2008، الأردن.

73. قاموس المعاني، قاموس الكتروني عربي-عربي، موقع، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الاطلاع 2024/05/03، ساعة 18:00.

74. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008- 2009.

75. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشلف الجزائر 2008 2009.

76. قويدري قويشح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2008-2009.

77. لباني يسمينة، انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنه 2002 م، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2008-2009.

78. ماجد إبراهيم عامر، التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية سنة 2023، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك.

79. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ط03، بن عكنون، الجزائر.

80. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

81. محمد الصغير بعلي، يسرى ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم، 2023، عنابة، الجزائر.

82. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978-1979، حلب.

83. محمد عبد القادر، كيماويات المنتجات البترولية، الدار المصرية للعلوم، القاهرة، 2008.

84. محمد فوزي أبو السعود، احمد رمضان نعم الله، عفاف عبد العزيز عابد، الموارد واقتصادياتها، الدار الجامعية، 1985، الإسكندرية.

85. محمود محمد داغر، علي محمد علي، الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا منهج السببية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51، 2010، مصر.

86. مدلس نجاة، مبسوط هوارية، الاقتصاديات الريعية النفطية والتنمية دراسة نظرية تحليلية، مجلة المشكاة، العدد 05، 2017.

87. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، 2000، الجزء الأول، بيروت.

88. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير شهري حول التطورات، مارس 2015م.

89. موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر 2009- 2010.

90. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (1986-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2012.

91. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006، عمان.

92. وسام عمرون، أثر تقلبات أسعار النفط على الغنفاق الحكومي في الجزائر- دراسة قياسية (2000-2020) -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وتجارة

دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة،2023/2022.

93. وهيبة سراج، دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، 10(1) 2018.

94. يسري محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، دار الفكر الجامعي، 2008، الإسكندرية.

ثانيا: بالغة الفرنسية

1. https://attaqa.net/2023
2. Ayoub Antoine, Percebois Jacque, Pétrole, marché et stratégies. Economica, paris, 1987
3. Eric Heyer, Paul Hubert : L'impact de la baisse du prix du pétrole lié à la crise de la covid-19 sur les entreprises et ménages français, revue de L'OFCE, pp : 137-162, aval 2020,
4. https://www.alaraby.co.uk/infograph-media.
5. Carole lanzi, le guide des métiers du pétrole, éditions tecknip, paris, 2012, p117.
6. https://ar.wikipedia.org/wik[1]
7. M. moureau & G. brace, Dictionnaire du pétrole et autre sources d'énergie, éditions tecknip, paris, 2008, p534.
8. Maurice Durousset, Le marché de pétrole, Ellipses Edition, Paris,1999.
9. Robret Bacon, Modelling the price of oil, Oxford review of economic policy, Vol 7, No 2, Oxford university press,1991.

قائمة الملاحق

ملاحق:

ملحق رقم (01): نتائج الاستقرارية لمتغير الانفاق الحكومي

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.338909	0.4042
Test critical values:	1% level	-4.211868	
	5% level	-3.529758	
	10% level	-3.196411	

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.325153	0.9124
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: GS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.344509	0.9527
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.597272	0.0035
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.640583	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.600987	
	5% level	-2.935001	
	10% level	-2.605836	

Null Hypothesis: D(GS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.419270	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **Eviews 12**.

ملحق رقم (02): نتائج الاستقرارية لمتغير أسعار النفط

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.361669	0.3933
Test critical values:	1% level	-4.192337	
	5% level	-3.520787	
	10% level	-3.191277	

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.082684	0.7139
Test critical values:	1% level	-3.596616	
	5% level	-2.933158	
	10% level	-2.604867	

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.049630	0.6605
Test critical values:	1% level	-2.621185	
	5% level	-1.948886	
	10% level	-1.611932	

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.354789	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.198503	
	5% level	-3.523623	
	10% level	-3.192902	

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.135876	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.605593	
	5% level	-2.936942	
	10% level	-2.606857	

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.350569	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.622585	
	5% level	-1.949097	
	10% level	-1.611824	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **Eviews 12**.

ملحق رقم 03: نتائج إختبار التكامل المشترك

Date: 06/05/24 Time: 02:22
Sample (adjusted): 1982 2022
Included observations: 41 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GS OP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402938	21.23981	15.49471	0.0061
At most 1	0.002307	0.094688	3.841465	0.7583

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.402938	21.14512	14.26460	0.0035
At most 1	0.002307	0.094688	3.841465	0.7583

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **Eviews 12**.

ملحق رقم 04: نتائج تقدير نموذج VAR(1)

Vector Autoregression Estimates
Date: 06/05/24 Time: 00:44
Sample (adjusted): 1981 2022
Included observations: 42 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GS	OP
GS(-1)	0.869295	4.09E-11
	(0.04635)	(7.1E-11)
	[18.7550]	[0.57985]
OP(-1)	2.98E+08	0.844532
	(9.4E+07)	(0.14266)
	[3.18653]	[5.91977]
C	2.47E+09	4.529032
	(3.0E+09)	(4.62912)
	[0.81240]	[0.97838]
R-squared	0.973007	0.762698
Adj. R-squared	0.971622	0.750529
Sum sq. resids	4.08E+21	9465.784
S.E. equation	1.02E+10	15.57923
F-statistic	702.8974	62.67380
Log likelihood	-1026.070	-173.3686
Akaike AIC	49.00334	8.398503
Schwarz SC	49.12746	8.522623
Mean dependent	9.93E+10	45.91143
S.D. dependent	6.07E+10	31.19146
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.92E+21
Determinant resid covariance		8.56E+21
Log likelihood		-1179.710
Akaike information criterion		56.46239
Schwarz criterion		56.71063
Number of coefficients		6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات **Eviews 12**